الرائد العربي

مجلة عربية فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الثانية والعشرون ـ العدد السادس والثمانون ـ الربع الثاني ـ 2005

- إعادة هيكلة سوق التأمين السورية..
- عقد التأمين بين الإذعان والتطبيق..
- الاحتيال في الاعتمادات المستندية..
- عندما تتحرك الأرض..
- خطر الاحتيال في صناعة التأمين..
- العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي..
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. حلم مؤجل..
- اضحك.. ولو على نفسك..

86

2005

الرائـــد العـربـــي

AL - RAÉD AL – ARABI

مجـلة فصـلية تُعنى بشـؤون التأمين وإعـادة التأمين
تصدرها شـركة الاتحاد العـربي لإعـادة التأميـن ــ دمشـق

السنة الثانية والعشـرون ــ العدد السادس والثمانون ــ الربع الثاني ــ 2005

رئيـس مجلـس الإدارة المشرف العام

د. أميـــن عبـــد الله

رئيـس تحريـر

د. ســـمير صـــارم

للمراسلات والاشتراك والإعلان: **شـركة الاتحاد العربـي لإعـادة التأمين**

دمشق ــ ص.ب. 5178، **هاتف:** 6118706 ــ 6132593، **فاكس:** 6113400

الاشـتراكات: يحدد بدل الاشتراك بنسخة واحدة لمدة عام كما يلي:

آ ــ في الجمهورية العربية السورية: ثمن النسخة في سورية 50 ل.س

1: للمؤسسات والمكاتب والشركات (500ل.س) 2. للأفـراد (300 ل.س)

ب ــ في الخارج ($30)

الإعـلان في المجلة

تقبل المجلـة إعلاناتها من مختلف أقطار الوطن العربي وترحب بشكل خاص بإعلانات شركات التأمين وإعادة التأمين وبيوت الاستثمار.

الأسـعار

من الجمهورية العربية السورية	من الوطن العربي
صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 10000 ل.س	صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 300 $
نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 7500 ل.س	نصف صفحة داخلية أسود وأبيض ــ 175 $
غلاف داخلي ملون ــ 30000 ل.س	غلاف داخلي ملون ــ 600 $
غلاف خارجي ملون ــ 40000 ل.س	غلاف خارجي ملون ــ 800 $

في حال الإعلان لأكثر من مرتين متتاليتين يمكن منح تخفيضات يتفق بشأنها مع هيئة التحرير

المحتويـات

الافتتاحيـــة:

إعادة هيكلة سوق التأمين السورية ..... د. أمين عبد الله 4

أبحاث ودراسات:

عقد التأمين بين الإذعان والتطبيق ..... المحامي عمر الحامد 6

الاحتيال في الاعتمادات المستندية ..... ترجمة سعد جواد علي 16

عندما تتحرك الأرض ..... يوسف جناد 23

خطر الاحتيال في صناعة التأمين ..... د. أمين عبد الله 39

تأمينات الأنفاق.. التحديات والمخاطر..... ترجمة فايزة سيف الدين 46

العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي ..... د. مصطفى العبد الله الكفري 70

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. حلم مؤجل ..... د. سمير صارم 76

قاموس التأمين:

مصطلحات تأمينية ..... سعد جواد علي 85

أخبار تأمينية:

أقساط التأمين العربية .....نجلاء محمود 88

الورقة الأخيرة:

اضحك.. ولو على نفسك ..... رئيس التحرير 93

86
الرائد العربي
ربيع
2005

الافتتاحية

إعادة هيكلة سوق التأمين السورية

د. أميـــن عـــبد اللـــه

شهدت سوق التأمين السورية منذ بداية العام الماضي وحتى الآن نشاطاً ملموساً وخطوات جادة باتجاه إعادة هيكلة هذه الصناعة وتنظيمها انطلاقاً من دورها الكبير في دعم الاقتصاد الوطني وحمايته.

ولم يكن هذا النهوض ليتم لولا قناعة أصحاب القرار في سورية بالحاجة إلى مجاراة التحولات الاقتصادية التي أرخت بظلالها في أربع رياح الأرض في العقدين الأخيرين، وبصورة خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي نتيجة زحف الأفكار الليبرالية القادمة من الغرب، وعدم وجود مناعة اقتصادية وسياسية كافية لوقف ذلك الزحف.

إن هذه التوجهات الاقتصادية الجديدة في سورية كانت العامل الأساسي في تفعيل مبدأ التعددية الاقتصادية الذي كان موجوداً منذ بداية السبعينات من القرن الماضي حيث أُعطي القطاعان الخاص والمشترك دوراً أكبر للمساهمة في بناء سورية وتحديثها مع الحفاظ على القطاع العام لدوره الاجتماعي وإنجازاته المشهود لها في إشادة البنى التحتية في سورية.

ولقد حظي قطاعا المصارف والتأمين باهتمام خاص من القيادة السياسية والاقتصادية لأنهما يشكلان شرايين الاقتصاد الوطني الأساسية، لهذا فقد صدر المرسوم رقم /68/ تاريخ 2004/9/26 بإحداث هيئة الإشراف على التأمين في سورية.

وفي وقت لاحق أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء قراراً برقم /7382/ تاريخ 2004/11/21 تم بموجبه تشكيل مجلس إدارة الهيئة المذكورة برئاسة السيد وزير المالية وعضوية عدد من الخبراء والمختصين والأكاديميين، وكانت المهمة الأساسية لهذا المجلس وضع مشروع قانون ينظم أعمال التأمين في سورية. وبعد عدة اجتماعات لهذا المجلس بدأت منذ أواخر العام الماضي تمّ تكليف لجنة من أعضاء المجلس لوضع صيغة المشروع بشكل ما قبل النهائي تتم مناقشته في المجلس الذي سيرفعه بعد إقراره إلى الجهات المختصة قانونياً لاستكمال أسباب صدوره. وعلى التوازي مع هذه المجهودات فقد صدر في الشهر الثاني من هذا العام قرار من القيادة القطرية للحزب سمح بموجبه بإحداث شركات تأمين خاصة وفقاً للشروط التي سيأتي عليها قانون التأمين الجديد المتوقع صدوره قريباً في سورية.

هذه الخطوات الهامة ستؤدي إلى نقلة نوعية لأعمال التأمين في السوق السورية الواعدة من خلال الدور الذي ستنهض به شركات التأمين العامة والخاصة بعد إعادة هيكلة السوق سواء في مجال الحمايات التي تؤمنها والأقنية الادخارية التي توفرها، أو في مجال تحسين الخدمات التأمينية وتنويعها وتخفيض تكاليفها على المواطن السوري وغيره من المقيمين على الأراضي السورية مما سيساهم حتماً في عملية النهوض الاقتصادي وحركة التقدم الاجتماعي المنشودتين.

هذا وإن بدا للبعض أن سورية قد تأخرت كثيراً في هذه الصناعة فعزاؤنا أن البناء سيقوم على أسس سليمة مستفيدين من تجارب الآخرين وخبراتهم ممن سبقونا في هذا المجال، حيث من المؤكد أن هذا النشاط التنموي الهام إنما يستحق أن يُبنى بناءً جيداً وبشكل هادئ بعيداً عن التسرع لما له من دور اقتصادي وتأثير اجتماعي في حماية الأفراد وممتلكاتهم، وفي تنمية الاقتصاد الوطني وحمايته بكافة فروعه وأنشطته.

* * *

86
الرائد العربي
ربيع
2005

أبحاث ودراسات

هل عقد التأمين عقد إذعان؟

عقد التأمين بين الإذعان والتطبيق

إعداد: المحامي الأستاذ عمر الحامد

أصبحت عقود التأمين في العصر الحديث من العقود الهامة ويقع عقد التأمين ضمن العقود التي تترك أثراً والتي تشمل العقود الملزمة للجانبين وعقود المعارضة وعقود المساومة وعقود الإذعان وعقود التبرع والعقود الملزمة لطرف واحد والتي لا مجال لتناولها في هذا البحث. وسنتناول الإذعان في عقد التأمين وهل عقود التأمين الحديثة تدخل ضمن عقود الإذعان أم العقود الرضائية؟

من المقرر أن العقد الرضائي هو العقد الذي يتم فيه الإيجاب والقبول بين المتعاقدين فإذا تم الإيجاب والقبول يكون هناك بالتالي عقد بين الطرفين. ويتفق د. محمد عرفة مع هذا المبدأ ويوافقه بعض العلماء ومنهم العلامة السنهوري ولا يشترط في العقد هنا أي شكل خاص لانعقاده وهذا هو الأصل في العقود الرضائية وهذا ما أضافه التعديل الأخير في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني لسنة 2001 والذي اعتمد لغايات الإثبات التبليغ بوساطة الفاكس والهاتف والرسائل الإلكترونية، حيث جاء في التعديل: «يعتبر التعاقد بالهاتف أو بأية طريقة مماثلة بالنسبة للمكان كأنه يتم بين متعاقدين لا يضمها مجلس واحد حين التعاقد وأما فيما يتعلق بالزمان فيعتبر كأنه تم بين حاضرين في المجلس»[1].

[1] المادة من (2-1) من القانون المدني الأردني، وهناك مواد أخرى وخاصة بالوسائل الإلكترونية.

وهذا ما يتفق مع ما يتطلبه القانون التجاري من سرعة وثقة بين أطراف العملية التجارية وهؤلاء الفقهاء يعتبرون أنه يسري على عقد التأمين الأحكام العامة في عيوب الإرادة فهل تسري صفة الرضائية على كافة عقود التأمين؟ فإذا ما أيدنا أن بعض عقود التأمين هي عقود رضائية مثل عقد التأمين على الحياة التي قد يختارها صاحب العقد بإرادته الحرة أحياناً فهل يمكن القول أن عقود التأمين على السيارات هي عقود رضائية خاصة بعد أن دخل التأمين الإلزامي على المركبات قطاع التأمين من أوسع أبوابه حيث أن نسبة مساهمة تأمين المركبات من الأقساط السنوية لشركات التأمين لسنة 2000 هي نسبة تصل إلى 46%، فهل المواطن فعلاً مخير وإرادته حرة في اختيار شركة التأمين التي يريد في هذا النوع من التأمين؟ وبالمقابل هل التاجر مخير أم غير مخير في اختيار شركة التأمين في حالة فتحه للاعتماد المستندي؟ وهل يختار اسم شركة التأمين بملء خياره؟ ثم نذهب إلى أبعد من ذلك لنسأل هل التأمين ضد أخطار الحريق والأخطار المرافقة والتأمين الهندسي والتأمين الصحي والتأمين على قاربك الشخصي يدخل ضمن عقود الإذعان أم ضمن العقود الرضائية المحضة والذي تختار فيه شركة التأمين وهل العقود هنا عقود إذعان أم عقود رضائية؟

عقود التأمين رضائية يختارها صاحب العقد بإرادته الحرة

وحتى نجيب بطريقة فنية وقانونية على ذلك علينا أن ندخل في الشروط المطبوعة والشروط الإضافية التي يتم الاتفاق عليها ومناقشة بعض هذه الشروط وهل الشروط مطبوعة ومعدة مسبقاً، ولا يمكن المناقشة فيها وتغيير بعضها؟ وهل إذا ما قرأها المواطن العادي يمكن أن يفهمها ويستوعب معانيها وأهدافها؟ رغم أن بعض هذه الشروط تكون مطبوعة من قبل معيدي التأمين وتعمم دولياً وهنا يقع الإذعان وقد جاء في القانون: «القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم لشروط يضعها الموجب ولا يقبل المناقشة فيها»[2]، بينما توجد شروط أخرى يمكن إضافتها

القبول في عقود الإذعان يقتصر على التسليم بشروط لا تقبل المناقشة

[2] المادة (4-1) من القانون المدني الأردني.

وشروط معدة سلفاً من الطرف القوي وموجه للعامة وتختص في موضوع معين وهام وأساسي للمواطن فهل يضطر التاجر فعلاً ورغماً عنه للتأمين على بضائعه؟ وهل مالك السيارة مضطر للتأمين على سيارته قبل إجراء الترخيص لها؟ وهل أنت مرغم على التأمين على منزلك من الحريق والأخطار المرافقة؟ وإذا كنت كذلك هل أنت مجبر للذهاب إلى الشركة (p) مثلاً؟

ويعرّف عقد الإذعان بأنه هو العقد الذي يسلم فيه القابل بالشروط المقررة سلفاً والتي يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها وذلك عندما تتعلق بسلطة أو مرفق ضروري تكون محل احتكار قانوني أو فعلي أو تكون المنافسة عليها محدودة النطاق. وقد أشار د. محمد مرسي إلى عقد التأمين بأن عقود الإذعان أو الانضمام لا تحصل فيها مفاوضة مع الموجب بل يجب أخذ العقد أو تركه جملة واحدة ولن نستطيع استعراض آراء العلماء والفقهاء المختلفة في هذا البحث وإنما نشير إلى المجمل العام الذي يظهر من التعاريف القانونية والفنية ونتطرق إلى التطبيقات العلمية وندعم ذلك بالأمثلة الواقعية على أرض الواقع وأمثلة من ممارسات شركات التأمين ورأي القانون.

.. ويتم التسليم فيه بالشروط المقررة سلفاً

إذ تنص المادة 240 من القانون المدني الأردني على ما يلي:

1 ــ يفسر الشك في مصلحة المدين.

2 ــ ومع ذلك لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الغامضة في عقود الإذعان ضاراً بمصلحة الطرف المذعن.

في عقود الإذعان يتم تفسير الشك لمصلحة المؤمن له

ويفسر الشك لمصلحة المؤمن له في عقود الإذعان، ولمصلحة الطرف الضعيف (المذعن) مديناً كان أم دائناً، بينما في الواقع يفسر الشك في مصلحة المدين وهنالك تفسيرات مختلفة لعقود التأمين وهنالك حالات ثلاث يمكن أن تعرض في قضايا التأمين وهي:

❖ **الحالـــة الأولى:**

أن يكون العقد واضحاً ونصوصه لا لبس فيها وبالتالي تطبق المحكمة العقد كما ورد فيه على أن لا يكون ذلك ضاراً بمصلحة الطرف المذعن وفي حال نشوب النزاع بين المؤمن له وشركة التأمين يستخلص القاضي نص العقد عن طريق تلمس إرادة طرفي العقد، لكن المشرع الأردني حدد القاعدة العامة لتفسير العقود والتي نصت عليها المادة (239) من القانون المدني، وجاء فيها: «إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عن طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين»، فهل عبارات عقود التأمين واضحة للمواطن؟ وهل بعض هذه الشروط واضحة حتى لبعض العاملين في قطاع التأمين؟ وهل يطلع على تلك الشروط المؤمن له؟ وإذا اطلع عليها هل يفهمها؟

وضـــوح العقـــد يدفـــع بالمحكمـــة لتطبـــيق مـــا ورد فـــيه

نحن نتفق على أن شروط عقود التأمين الإلزامي على المركبات تدخل في عقود الإذعان، حيث لا يمكن تغيير أو مناقشة هذه الشروط المطبوعة؟ كما لا يحق للمواطن أن يختار شركة التأمين التي يريدها. فمثلاً لو تعرضت لحادث وكانت شركة التأمين هي شركة (X)، وعند تجديد تأمينك في السنة القادمة ذهبت لدائرة السير وطلب منك التأمين وذهبت لطلب ذلك فوجدت أن الشركة (X) نفسها هي التي ستقوم بالتأمين على سيارتك، فهل تستطيع النقاش في ذلك؟ وأن تطلب التأمين لدى شركة تأمين أخرى كونك قد مررت بالتجربة السابقة مع شركة التأمين (X).

شـروط عقـود التأمين الإلزامي على المركـبات تدخـل في عقـود الإذعـان

بينما يمكن للمؤمن له أن يناقش في شروط وأسعار وثيقة التأمين البحري وشروط الإعفاء والتسليم كأن تكون الشروط (سي أند أف) أو (سي أي أف) أو (فوب) أو (سي بي تي) وعندما تكون الشروط (سي أند أف) يضاف 10% بدل مصاريف النقل والتستيف والمناولة وغيرها من المصاريف الأخرى وهذا يتطابق مع

يمكـن لـلمؤمن له مناقشـة شروط وأسـعار وثـيقة الـتأمين الـبحري

شروط غرفة التجارة الدولية المطبقة دولياً ومعروفة باسم (الإنكوتيرمز) والتاجر يمكن أن يطلب أي شرط من شروط الشحن التي يرغب بها ويحددها عند فتح الاعتماد ويطلب من شركة التأمين الشروط والأسعار اللازمة لتأمين بضاعته، فهل يدخل هذا في شروط عقود الإذعان؟

وهنا على القاضي أن يفسر العقد بناء على تطبيق النصوص الواردة فيه ومعناها الواضح. وهنا يرى البعض بإسقاط الإذعان من عقد التأمين واعتباره عقداً رضائياً.

وقد جاء هذا النص حرصاً من المشرع على الالتزام بمقاصد المتعاقدين[3]. وحسب هذا الاجتهاد فإن هذا النص يطبق على جميع العقود بما في ذلك عقود الإذعان، رغم وجود اجتهادات أخرى.

وتطبيقا لهذا المبدأ فقد جاء في حكم لمحكمة التمييز الموقرة ما يلي: «تعني عبارة خسارة الواردة في جدول التعويض الملحق بوثيقة التأمين ضد الوفاة والعجز الدائم بحادث، الفقدان الكامل للاستعمال العملي أو البتر الكامل والدائم للطرف وبالنسبة للعينين أو السمع أو النطق، تعني الفقدان الكامل وغير القابل للاستفادة من البصر أو السمع أو النطق»[4]. وهذا ما جرى عليه قضاء محكمة التمييز الموقرة ولا تطبق هذه العبارة على النقص الوظيفي في العضو المصاب.

❖ **الحالـــة الثانية:**

يجب البحث عن نية طرفي العقد دون الالتزام بالنص الحرفي للألفاظ

أما إذا كان هنالك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن نية طرفي العقد دون الالتزام بالنص الحرفي للألفاظ مع تطبيق التعامل في القطاع المختص، وهنا نتحدث عن قطاع التأمين وما يتوفر في العقود التجارية من أمانة وثقة وسرعة بين طرفي العقد. وهذا ما أيدته النصوص القانونية حين جاء في القانون:

---

[3] الشرقاوي، النظرية العامة للالتزام، صفحة 354.

[4] قرار تمييز حقوق رقم (93/191)، العدد 10 و11 مجلة نقابة المحامين 1993.

1 ــ يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريق تتفق مع ما يوجبه حسن النية.

2 ــ ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف وطبيعة التصرف[5].

بعض الإجراءات قد تؤخر البت في قضايا التأمين

والواقع أن الممارسات العملية تبعد عن هذه الدائرة بل إن بعض الإجراءات من قبل البعض وحتى في قاعات المحاكمة تؤخر إجراءات البت في قضايا التأمين بالرغم من الوضوح البين، وما حاول القانون المعدل من أصول المحاكمات المدنية رقم 14 لسنة 2001 لتسهيل إجراءات التقاضي في قضايا محاكم الصلح والبداية وهو ما يسهل على شركات التأمين إطالة أمد التقاضي في قضايا محاكم الصلح والبداية. بالرغم من أن الفائدة القانونية يتم احتسابها من تاريخ إقامة الدعوى[6].

فعندما تكون عبارات العقد غامضة فقد جاء في الفقرة الثانية من المادة 239 من القانون المدني التي نصت على ما يلي: «أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقاً للعرف الجاري في المعاملات».

يجب البحث عن النية المشتركة لطرفي العقد دون التمترس بالمعنى

وفي حالة عدم وضوح بعض العبارات في العقد فيجب البحث عن النية المشتركة لطرفي العقد دون التمترس عند المعنى الحرفي التأميني للألفاظ، وقد حدد المشرع عدة عوامل يستطيع من خلالها القاضي الوصول إلى هدفه في تفسير العقود ومنها على سبيل المثال طبيعة التعامل في المواضيع المشابهة وفي قطاع معين وضمن العادات السائدة والخبرة الضرورية ولا أدل وضوحاً على ما نقول ودون الخوض في

---

[5] المادة (2.2) القانون المدني الأردني ــ آثار العقد بالنسبة للمتعاقدين.

[6] المادة (167) الفقرة 3 من قانون أصول المحاكمات المدنية المعدل رقم (14) لسنة 2001.

التفاصيل ما اعتبرته بعض الأحكام من أن (سي أند أف) + 10% الإضافية هي من قبيل فوات الكسب للمؤمن له والحقيقة أن 10% الإضافية هي مصاريف إضافية على المؤمن له محددة ضمن شرائط معينة تعيناً كافياً ضمن شروط غرفة التجارة الدولية (الإنكوتيرمز) المعروفة دولياً والتي عملياً تعتبر علماً مستقلاً قائماً بذاته فيه الكثير من الكتب المتخصصة والمحاضرين المتخصصين محلياً وعالمياً وهذا يبرز الأهمية القصوى للخبرة لدى المحاكم وهو ما صدر لغايات تنفيذه نظام خاص، ويعتبر بعد تنفيذه إنجازاً قانونياً مهماً للغاية، أما المقصود بطبيعة التعامل فهي التطبيقات الواقعية لتنفيذ العقود طبقاً لتفسيراتها التجارية أو المحددة في قطاع معين ونشير إلى أن هذه العوامل ما هي إلا عوامل إرشادية للقاضي وهي غير ملزمة للمحكمة ولا تقتصر عليها في الإثبات، إذ أن لدى المحكمة وسائل أخرى للوصول إلى النية المشتركة لطرفي العقد، والقاضي إنما يسترشد بقدر الإمكان بما أشار إليه الخبير دون أن ينسى أن التفسير في نهاية المطاف مسألة فن وذوق وكياسة وخبرة[7].

للمحاكم وسائل عدة للوصول إلى النية المشتركة لطرفي العقد

فإذا ذكر في العقد مثلاً أن تأمين سيارتك لدى شركة التأمين هو تأمين شامل فإنك كمواطن عادي تعرف أن التأمين الشامل يشمل كافة الأضرار التي تلحق بسيارتك ولا تدخل في تفاصيل العقد وفي معظم الأحيان لا تطّلع عليها، ولو اطلعت عليها (لوليت منها فراراً)، ولما استطعت كمواطن عادي معرفة معظم معانيها، فهل يعرف المواطن العادي وحتى الفطن أن التأمين الشامل على سيارته لا يشمل أصوله وفروعه في حالة وقوع حادث؟ والسؤال إذن من سوف يركب معك في سيارتك الخاصة؟ أولاد الجيران!!!

لايحق لشركة التأمين أن تثير في مواجهة الغير المتضرر ما يمكن إثارته في مواجهة المؤمن له

ومن المفارقات أيضاً أنه لا يحق لشركة التأمين أن تثير في مواجهة الغير المتضرر ما يمكن أن تثيره في مواجهة المؤمن له في عقود التأمين ضد الغير

---

[7] ابن حامد، عقد الإذعان في القانون المدني الجزائري والمقارن، صفحة 153.

(التأمين الإلزامي على المركبات) فنقوم باستثناء بعض الأضرار مثل الوفاة داخل السيارة الخصوصي أو تمتنع عن الدفع للمتضرر بحجة أن هنالك مخالفة من قبل المؤمن له وهذا ما تم تعديله في التعليمات الجديدة للتأمين الإلزامي على المركبات الذي ننتظر تطبيقه بعد أن مر بكل المراحل الدستورية.

وأكاد أجزم أن بعض العاملين في قطاع التأمين نفسه لا يعرفون بعض شروط العقد التي بين أيديهم، وهذا من خلال تجربة البعض، فكيف نطالب المواطن العادي بمضمونها، وهنا على شركات التأمين القيام بنشر الوعي التأميني للمواطن وعبر الوسائل المختلفة والمتاحة بحيث تستوفي القسط الذي تريد وتوضيح المغطى والمستثنى في شروط العقد الخاصة، إن القانون لا يأخذ دائماً بكل ما يريد في عقد التأمين من شروط واستثناءات للنصوص القانونية.

❖ الحالـــة الثالثة:

في حال وجود شك في النص يمكن أن يكتنف إرادة طرفي العقد (الإرادة المشتركة لطرفي العقد) فإن الشك يفسر لمصلحة المدين ويعيدنا هذا النص إلى نص المادة (240) من القانون المدني الأردني الذي أشرنا إليه.

لا يجـوز أن يستفيد المؤمـن لـه من غموض بعض شروط العقد

ويعتبر القانون أن الطرف المذعن هو المؤمن له ومع ذلك لا يجوز أن يستفيد المؤمن من غموض إحدى الشروط الواردة في العقد كونه هو الذي كتبها وحررها بنفسه وفرضها على المؤمن له دون أن يكون له دورٌ في تحريرها[8].

والشيء الملفت للنظر في هذا أن الشك في العادة يفسر لمصلحة المدين، وسواء كان المؤمن أو المؤمن له ومع ذلك فإنه في عقود الإذعان يفسر الشك لمصلحة المؤمن له المذعن دائناً كان أم مديناً، وذلك كون الطرف القوي المؤمن يفرض شروط العقد ويحرر نصوصه ويمليها على المؤمن له وبالتالي يفسر أي شك أو إبهام لمصلحة المؤمن له، وقد جاء في القانون المقارن أن إبهام العبارة يفسر ضد من صدرت عنه[9].

---

[8] مرقص، نظرية العقد، صفحة 26.

[9] القانون الإسباني المادة (1288)، والمادة (712) من القانون النمساوي.

ومعروف أن الشروط المطبوعة المعدة مسبقاً والتي تعمم عالمياً تكون في العادة معدة من قبل متخصصين أو فنيين من شركة التأمين نفسها في حالة إضافتها طباعة إلى عقد التأمين ويمكن أن تكون تلك الشروط واضحة دون لبس أو إبهام لمن حررها ومع ذلك فقد تكون غامضة للمؤمن له وقد لا يستطيع أن يفهمها ولو كان على قدر كبير من العلم والثقافة كون هذا العلم هو علم متخصص ولفئة معينة ويحتاج فهمها إلى نوع معين من الخبرة والدراية وما يؤكد ذلك أن المتخصص في اللغة الإنكليزية مثلاً لا يستطيع أن يتفهم معاني ألفاظ وشروط معينة أو الشروط الخاصة في التأمين البحري رغم علمه ودرايته في اللغة والأدب الإنكليزي لأنها تحتاج إلى فهم وخبرة معينة[10].

علم التأمين لا يفهمه غير المتخصصين

وبالتالي فتفسير تلك الشروط يجب أن تكون لمصلحة الطرف الضعيف إذا كان هناك غموض تقع مسؤوليته على واضع تلك الشروط[11].

تفسير الشروط يجب أن تكون لمصلحة الطرف الضعيف

وهذا ما أكده قرار محكمة التمييز الموقرة الذي جاء فيه: «وكون عقد التأمين من عقود الإذعان فهو يخضع في تفسيره إلى قواعد خاصة منها الحكم ببطلان كل اتفاق يخالف نصوص القانون المنظمة لعقد التأمين ما لم تكن المخالفة لمصلحة المؤمن له أو المستفيد في حالة غموض النص لمصلحة المؤمن له»[12].

وقد كانت ترد بعض الدعاوى في مواجهة شركة التامين في حالة كون السيارة مرهونة لعدم الخصومة لكن ما هو سائد في قطاع التأمين أن الرهن يمكن أن يكون لمصلحة البنك وهنا تصدر الوثيقة مرهونة لصالح البنك... وتلي هذه العبارة اسم المؤمن له مباشرة وضمن الفراغ المخصص لذلك وترسل في هذه الحالة نسخة من الوثيقة المذكورة للبنك وصاحب العلاقة ويقوم بتسديد قيمة القسط لشركة التأمين أما

---

[10] الحامد، مبادئ التأمين، عمان (تحت النشر)، 2005.

[11] الصدة في عقود الإذعان، صفحة 303.

[12] قرار تمييز حقوق رقم (98/531) مجلة نقابة المحامين العدد (7-8) صفحة 2625 لسنة 1998.

الحالة الأخرى عندما يذكر أن السيارة مرهونة فقط، فإن البنك نفسه قد لا يعلم بصدور هكذا وثيقة ولا يسدد القسط ولا ترسل له نسخة عن الوثيقة.

وبكل الأحوال فإن القرارات الأخيرة لمحكمة التمييز الموقرة قد حسمت أمر الرهن وقالت: «من حق المستفيد من عقد التأمين الشامل إقامة الدعوى على شركة التأمين وحدها عملاً بالمادة 930 من القانون المدني وذلك بخلاف ما لو كان المدعي المضرور من الغير وأن إسقاط الدعوى عن سائق الباص لا يؤثر في صحة الخصومة ولا يعيبها»[13].

وقرار رقم (99/731)[14].

تسهيلاً لك الأطراف وحسماً للنزاع الشكلي في التطبيق.

* * *

هل تعلم أنَّ .. ؟

عدد العرب في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة، وفق التقديرات المرتبطة بالإحصاء السكاني لعام 2000.

ويتركز ثلثا هذا العدد في عشر ولايات، من أصل خمسين ولاية أمريكية، أبرزها على الترتيب ولايات كاليفورنيا بواقع 715 ألف عربي، وميشيغان بواقع 490 ألف عربي، ونيويورك التي يعيش فيها 405 آلاف عربي، وفلوريدا حيث يعيش نحو 255 ألف عربي. ونيوجيرسي بواقع 240 ألف عربي، وإلينوي حيث يعيش 220 ألف عربي. وتقيم الغالبية العظمى من عرب الولايات المتحدة، وذلك بواقع 94%، في المدن الخمس الأبرز بالنسبة لحجم الوجود العربي هي مدن لوس أنجلوس، وديترويت، ونيويورك، ونيوجيرسي، والعاصمة واشنطن.

---

[13] قرار تمييز حقوق رقم (99/1045) مجلة نقابة المحامين، العدد (7، 8، 9) صفحة 1495، لسنة 2001.

[14] قرار تمييز حقوق رقم (99/731)، مجلة نقابة المحامين، العدد (9، 10)، صفحة 3420، لسنة 2000.

86
الرائد العربي
ربيع
2005

«الاحتيال في الاعتمادات المستندية»

ترجمة: سعد جواد علي

المقدمة:

قد لا تتوفر إحصائيات عن حالات الاحتيال في الاعتمادات المستندية، إلا أنه بدون شك بأن الخسائر التي نجمت عن هذه الاحتيالات قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات، وعلى سبيل المثال، تعرضت شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات في عام 1992 لعملية احتيال معقدة بلغت الخسارة فيها (436) مليون دولار في الاعتمادات المستندية. والمشكلة أن ضحايا العمليات الاحتيالية غالباً ما يرفضون التصريح بذلك حرصاً على سمعتهم التجارية.

والواقع أن عمليات الاحتيال أو التزوير تقع في معظمها بالاعتمادات المستندية الخاصة بالتجارة الدولية من خلال تزوير وتعديل وتحريف الوثائق التي يتم تقديمها بغرض فتح اعتماد مستندي.

ماذا تعني عبارة كتاب اعتماد مستندي؟

هي عبارة عن تعهد مكتوب يقدمه المصرف في بلد ما على حساب المستورد إلى مصرف آخر في بلد آخر يخول بالسداد إلى الشخص الذي يتم تسميته (بالمصدّر) مبلغاً من المال خلال فترة زمنية محددة على أساس أن يقدّم المصدّر وثائق تؤكد وتطابق المعلومات الواردة في كتاب الاعتماد. كما يمكن استخدامها كأداة فنية خاصة لتمويل شحن البضائع من بلد لآخر.

إن الوظيفة الرئيسية لكتب الاعتماد هي تمكين المصدِّر للبضاعة الحصول على دفعة نقدية بعد قيامه بإرسال البضاعة مباشرة، وكذلك تمكين المستورد من ترتيب الأمور المالية الخاصة بالسداد، لهذا فإن التحويلات التي تجريها المصارف من خلال كتب الاعتماد تعتمد على المستندات والوثائق وليس على البضاعة، وتعتبر الاعتمادات المستندية نموذجاً موحداً في جميع أنحاء العالم من حيث المضامين أو من حيث طرق التعامل في التحويلات، وتتضمن هذه الاعتمادات بنوداً خاصة توضح المسؤوليات التي تقع على عاتق المصرف، ومن بينها عدم وجود أي إلزام على المصارف في إجراء التدقيق أو التحقق من الوثائق والمستندات التي ترفق بالتحويلات.

وقد يقع بعض الضحايا السذج نتيجة ثقتهم الكاملة في هذه المنهجية حيث يظهر بأن لديهم فكرة مضللة بأن المصرف سوف يتحمل عبء التدقيق والفحص لهذه المستندات، بينما الواقع أن عليهم هم القيام بهذه المهمة وليس المصرف لوحده. وبهذا الخصوص قُدمت عدة اقتراحات في السنوات الماضية بأن دور المصارف بالتدقيق يجب أن يتجاوز موضوع التأكد من تطابق المستندات المقدمة مع طلب فتح الاعتماد، وأن على المصارف القيام بتدقيق المستندات والتأكد من صحة البيانات فيها. إلا أنه لم نر في الواقع الاستجابة الكاملة لهذه الاقتراحات من قبل المصارف درءاً لحدوث حالات التزوير في الاعتمادات.

المصرف لا يتحمل عبء تدقيق وفحص المستندات وتطابقها مع كتب الاعتماد

ونعود الآن إلى قضية احتيال حدثت عام 1989 في شهر آب عندما قام عدد من المستوردين بتنظيم وثائق شراء كميات كبيرة من المعادن (خردة) تبلغ قيمتها ملايين من الدولارات من بائع في لبنان، على أن يتم السداد بطريقة الاعتماد المستندي. وقبل القيام بتقديم الوثائق الخاصة بفتح كتاب الاعتماد، تم تقديم نسخاً من شهادات الفحص للبضاعة لعدد من المشترين صادرة عن مكتب بيروت لتصنيف وفحص البضائع، حيث تؤكد هذه الشهادات بأن البضاعة (خردة) موجودة فعلاً، وأنها من النوعية الجيدة، ولدى فحص هذه الوثائق من قبل المكتب البحري الدولي، تبين بأنها مزورة، وبأن السفن التي سوف تقوم بنقل هذه البضائع متوقفة لغرض

الصيانة في الحوض الجاف ومن غير المحتمل قيامها بالإبحار، وقد تمّ إعلام الهيئة العامة للمصارف في لبنان بهذا الأمر، وتم إبطال الدفع.

المصداقية في التعامل توفر نظام عمل جيد للاعتمادات المستندية

إن نظام العمل بالاعتمادات المستندية يمكن أن يعمل بشكل جيد، إذا توفرت المصداقية في التعامل بين البائع والشاري، وإذا كان العكس فإنه من السهل إساءة استعمالها. وقد تكون طرق الاحتيال في الاعتمادات المستندية على الشكل التالي:

1 ــ الاحتيال ضد الشاري:

كبيع بضاعة لا وجود لها، حيث يتم تقديم وثائق مزورة تتضمن بوليصة الشحن ولكن لا يتم شحن أية بضاعة، ومن بين الحالات الأخرى التي تم كشفها هي بيع البضاعة عدة مرات إلى عدد مختلف من الأشخاص. مثال ذلك فضيحة شركة (مالبورو) للسجائر، حيث تم بيع كميات من السجائر لا وجود لها.

2 ــ الاحتيال على المصارف:

المصارف أيضاً يمكن أن تكون ضحية الاحتيالات في الاعتمادات

يمكن أن تكون المصارف ذاتها ضحية للاحتيالات في الاعتمادات وذلك عندما يقوم الشاري بالتواطؤ مع البائع بتضليل المصرف من خلال تمويل الصفقة دون أن يكون هنالك أية وجود للبضاعة أو أن تكون قيمة البضاعة أقل بكثير من القيمة المطلوبة تحويلها من خلال كتاب الاعتماد.

وقد لوحظ بأن بعض المصدرين الذين يسعون إلى الحفاظ على تدفق نقدي قد قاموا باستخدام كتب الاعتماد لتحقيق هذه الأغراض، حيث يتم إجراء تحويلات نقدية من خلال كتب الاعتماد لكنها غير حقيقية أي لا تشمل شراء أو بيع أية بضاعة، وقد يقع المصرف ببعض الإشكالات المالية وترتب ديون في حال فشل بعض الشركات بسداد الالتزامات التي عليها للمصرف.

والحقيقة أن التزوير في الاعتمادات قد يكون من قبل مجموعة واحدة تتفق فيما بينها وتوزع الأدوار على بعضها البعض بأن يكون قسماً منهم بائعاً والقسم الآخر شارياً

ومن خلال ذلك يتم تقديم وثائق مزورة إلى المصارف بهدف تحقيق التحويلات. وتتم هذه الحالات بدرجة كبيرة من التعقيدات قد يصعب على المصارف كشف هذه الأساليب. وكذلك يمكن فتح كتب اعتماد مستندي مزورة بهدف الحصول على أكبر مبالغ ممكنة وتتم هذه العمليات من خلال استخدام أسماء مزيفة وشركات وهمية وعادة ما تلجأ هذه المجموعات إلى تزوير هذه الوثائق أو أنها تقوم بشحن نفايات على أنها بضاعة وتقدم وثائق للمصرف وبعد الحصول على التحويلات تختفي هذه الأسماء والشركات.

المصارف تعتمد على الوثائق المقدمة لها فقط، لكن تعاونها مع المستوردين يقلل حدوث الاحتيال

وبشكل اعتيادي نجد بأن المصارف لا تتدخل عادة بالعقود التجارية وليس بإمكانها الجلوس مع المصدّرين والموردين لمعرفة حقيقة ما يجري بين هؤلاء، وإنما تعتمد في عملها على مايرد إليها من وثائق ومستندات مصدقة وموافق عليها من قبل الجهات المعنية فهي لا تشارك في صياغة العقود، ولكن بإمكانها التعاون مع المستورد كخطوة نحو تجنب أو تقليل ما أمكن من حدوث حالات الاحتيال.

إن الخبرة والمقدرة والشعور العام لدى الشاري يجب أن تجعله متيقظاً بدلاً من أن يكون متيقناً ذلك أن التحويلات التي بحاجة إلى حيطة وحذر يمكن إدراكها من خلال الآتي:

- إن عرض البضاعة يجب أن يكون على أساس طلبية بمواصفات محددة وليست بضاعة جاهزة ومتوفرة.
- عندما يكون عرض البضاعة على أساس السعر الحقيقي لها وليس أسعاراً وهمية أو أقل من قيمتها وبشكل خاص عندما يكون البلد المصدر للبضاعة ليس هو بلد المنشأ أو أن يكون البائع ليس هو المصدّر الرئيسي لهذه البضاعة.
- أن يتم تحديد شروط الدفع بشكل واضح في العقود التجارية أو حتى المطالبة بدفعة نقدية سلفاً لصالح الوسيط الذي سيقوم بتقديم البضاعة من أجل معرفة اسم الممول الأصلي لهذه البضاعة.
- وفي حال تقديم وثائق بأسماء متشابهة ليست هي الشركات المشهورة أو المعروفة علمياً.

- في حال وجود ضغوط محددة من أجل القبول السريع بالعروض مع التركيز على ضرورة التقديم السريع للوثائق والمستندات.
- في حال طلب دفعة بموجب اعتماد مستندي صادر لصالح طرف آخر غير البائع.
- في حال تقديم بوالص شحن مقبولة من قبل الطرف الآخر غير البائع.

الوثائق والمستندات الإضافية لا تعني أن المستوردين والمصارف في مأمن

كما تجب الإشارة هنا إلى أن طلب وثائق ومستندات إضافية لا تعني بالضرورة أننا في مأمن من حدوث أي احتيال، بل على العكس قد تكون وسيلة لاحتيال أكبر في تلك الوثائق، وعلى الشاري ألا يتوقع بأن المصرف سوف يؤدي أية وظيفة بدلاً عنه، فالمصارف تقوم باستلام المستندات فقط وهي عبارة عن أوراق وليست بضاعة، ومن الممكن التدقيق حينما تكون هنالك أوراقاً غير نظامية أو نقصاً في الوثائق، عندها فقط تطلب استكمال الوثائق.

الاتحاد العالمي للتأمين البحري يطرح اقتراحات لتقليل خطر الاحتيالات

ولدى انعقاد مجلس الاتحاد العالمي للتأمين البحري في مدينة أمستردام عام 1982 تم طرح الاقتراحات التالية:

1 ـ التأكيد على الحاجة إلى الإيضاحات بين البائع والشاري على أن تؤدي هذه الإيضاحات إلى إيجاد قناعة تامة فيها وتشكل أساساً للتعامل مع الأطراف الأخرى ذات الصلة بعلاقة العمل فيما بينهما، وأن لا يتم الدخول في أي اتفاق ملزم ما لم تكن الأمور واضحة تماماً.

2 ـ إعلام الشاري حول إمكانيات الحماية المتاحة وذلك من خلال طلب خبير محايد للكشف على البضاعة.

3 ـ إعلام الشاحن بعدم تقديم أية ضمانات حول عدم وجود احتيال في عمليات النقل وعليه فإن على الشاحن أن يكون متيقظاً ويتحمل مسؤولية قبوله بنصف أجور الشحن سلفاً، إضافة إلى اطلاعه على كل ما يفيد بخصوص واجباته.

4 ـ التأكيد على أن يتم السداد مقابل الوثائق.. وعلى الشاري التأكد من حسن سمعة البائع، والامتناع عن الدخول في صفقات تجارية مع البائع الذي لم يثبت صدق التعامل معه.

5 ــ التأكيد على حقائق الحياة بأن «لا يمكن الحصول على شيء بدون ثمن».

6 ــ لفت الانتباه إلى النشاطات التي تقوم بها الهيئات المحلية والدولية بخصوص التسهيلات التجارية والمتعلقة بتنظيم الوثائق وتبسيط الإجراءات وكذلك إلى التوجيهات التي تصدر عن المكتب البحري الدولي حول الخسائر التي تنجم عن فقد الأمان.

إن هذا البرنامج التعليمي يمكن أن يزود الأشخاص بالمعلومات المطلوبة حول ما يجب عمله وما لا يجب عمله، وحول الطرق السليمة التي يمكن اتباعها والأخرى التي ينبغي تجنبها، وقد يكون لهذا البرنامج أثراً في الحد من منع حدوث التزوير في الوثائق.

كلما نقصت معدلات الاحتيال في التحويلات الاعتمادية تكون الشركات في مأمن

وللحقيقة يمكن أن نقول أنه كلما نقصت معدلات الاحتيال في التحويلات الاعتمادية تكون الشركات في مأمن من الأخطار، وكلما زادت تعرضت هذه الشركة أو تلك إلى صعوبات مالية وربما يقود الأمر إلى تصفية هذه الشركات. وعندما تواجه تلك الشركات حالات الاحتيال وتصرح عنها فإن ضحايا الاحتيال يمكن لهم التدقيق في الطرق التي اتبعت في تنفيذ هذا الاحتيال وتعويض الخسائر التي نجمت عنها. فإذا لم يكن هنالك وجوداً للبضاعة، كما يحدث في أغلب حالات الاحتيال، وإن الجهة التي احتالت قد توارت عن الأنظار، فيمكن لصاحب البضاعة الادعاء بطلب التعويض من شركة التأمين التي قامت بإجراء التأمين على البضاعة إلا أنه قد يكتشف بأن شركات التأمين تمتنع عن التعويض في الظروف التي لا تكون فيها للبضاعة أية وجود، لهذا تحاول الشركة التي تعرضت للاحتيال إيجاد طرقاً أخرى بهدف إعادة توزيع الخسارة، وهي بذلك تقوم بالادعاء على جهة أو عدة جهات كانت قد قصرت بواجباتها في إتمام الصفقة التجارية هذه. وغالباً ما تجد المصارف نفسها في خط المواجهة الأول كأهداف رئيسية لهذه الادعاءات، على الرغم من أن إثبات الإهمال أو التقصير قد لا يكون من الأمر السهل.

شركات التأمين تمتنع عن التعويض في حال عدم وجود بضاعة

.. المصارف قد تكون هدف رئيسي للادعاءات

وعلى الرغم من كل السبل التي اتبعها ضحايا الاحتيال في أخذ الحيطة والحذر لمحاولة تجنب التعرض إلى حالات جديدة في الاعتمادات المستندية، إلا أن واقع الحال يدل على عدم وجود الكثير من المؤشرات الإيجابية لتناقص حدوث حالات الاحتيال.

والحقيقة أن ازدياد التعقيدات في الطرق المتبعة في الاحتيالات بالاعتمادات المستندية هذا إضافة إلى أن الأشخاص الذين يقومون بالاحتيالات غالباً ما يفلتون من العقاب، فإن كل ذلك يستدعي زيادة اليقظة والاحتراس من قبل جميع الأطراف التي لها علاقة بالتجارة الدولية.

. المرجع:

- Mr. Eric Ellen
- Director of Icc International Maritime Bureau.

* * *

آخر كلام . .

المحمول لا يؤثر في الدماغ

أكدت دراسة دنماركية حديثة أن الهاتف الخلوي أو ما يعرف بالمحمول او الجوال لا يسبب سرطان الدماغ.

نشرت الدراسة في صحيفة «نيورولوجي» وشملت أكثر من ألف شخص ولكن واضعوها قالوا أن هناك حاجة لمعطيات ممتدة على فترة زمنية أطول لأنه لم يمض زمن كاف على استخدام المحمول للتأكد من أنه لا يسبب أي ضرر صحي.

وأوصت الدراسة باستخدام أجهزة للتحدث عن بعد للتقليل من خطر وصول الأشعة إلى الدماغ.

وكان خبراء بريطانيون أوصوا بتحديد فترة استخدام الأطفال للمحمول من أجل تفادي أية أخطار محتملة. كما كلفت الحكومة البريطانية في أواخر التسعينات لجنة مستقلة لفحص مدى سلامة استعمال المحمول. واستمر الجدل حول مدى سلامة استخدام المحمول لأنه لم يتأكد حتى الآن فيما إذا كانت الأشعة الكهرومغناطيسية الصادرة عنه ضارة بالصحة.

وكانت هناك مزاعم بأن الاستخدام يضر بخلايا الجسم والدماغ وجهاز المناعة ويزيد من احتمال الإصابة بالعديد من الأمراض من بينها السرطان.

86
الرائد العربي
ربيع
2005

أبحاث ودراسات

عندما تتحرك الأرض

WHEN THE EARTH MOVES

يوسف جناد(*)

مرة أخرى، وربما كان ذلك قليل الحدوث، تعود الطبيعة لتذكر الناس بقوتها وجبروتها، ولن ينسى أحد أبداً، أن الزلزال الذي ضرب الشاطئ الغربي لجزيرة سومطرة الأندونيسية بقوة 9 درجات على مقياس ريختر، في السادس والعشرين من كانون الأول لعام 2004، أضاف أشياء جديدة إلى الذاكرة الإنسانية وأثبت أن مثل هذه الظواهر، إن تكررت، ستجعل من فترات وفصول الاستجمام على السواحل مناسبات للمآسي والدمار.

إن الزلزال الذي أصاب جنوب شرق آسيا كان من القوة لدرجة أن الصفيحة الجيولوجية الهندية تحركت بحوالي عشرين متراً بمحاذاة الصفيحة البورمية، ودفعت الجانب الهندي من خط الانهدام إلى الأعلى بعدة أمتار. وهذا الزلزال هو الأقوى بين الزلازل الأربعة التي ضربت تلك المنطقة منذ عام 1900م. وهذه الحركات الجيولوجية في قاع المحيط أدت إلى حدوث أمواج بحرية عاتية Tsunami ضربت شواطئ أندونيسيا، بورما والهند قبل أن تصل في مرحلة لاحقة إلى شواطئ الصومال وكينيا. وبناء على تقارير أصدرتها بعض شركات إعادة التأمين العالمية، بلغ عدد القتلى ما يزيد عن 240 ألفاً، وهذا الرقم يعتبر الأكبر في تاريخ أمواج المد البحري العملاقة المرافقة للزلازل، وهو مرشح للازدياد في المستقبل بعد استكمال الإحصائيات وحصر الخسائر البشرية والمادية.

(*) مدير إدارة البحري والطيران في شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

والسبب الأول خلف هذا العدد الكبير من الضحايا، ببساطة، هو أن أمواج تسونامي لا تحدث بشكل متكرر في المحيط الهندي، لذلك لم يتخذ الناس هناك أية وسائل للوقاية منها، ولم يحسبوا حساباً بأن مثل هذه الأمواج قادمة. إضافة لذلك، فإن الزلازل لا تحدث بشكل منتظم، وعليه فإن الربط بين الأمواج العاتية والزلازل شيء غير متعارف عليه بين أوساط العامة. على عكس مناطق أخرى في المحيط الباسيفيكي، حيث حدثت حالات متكررة من أمواج تسونامي لذلك فإن هناك شبكة متطورة للإنذار المبكر لحدوث مثل هذه الحالات، لاتزال تعمل بشكل جيد ومنذ عقود عديدة.

لا يمكن الربط بين الأمواج العاتية والزلازل

إن ما حصل في جنوب شرق آسيا كان بمثابة ناقوس خطر ينذر بتكرار ما حدث، لذلك رأت الأوساط المعنية هناك أن عليها اتخاذ ما يلزم لمحاولة تفادي ذلك أو التقليل ما أمكن من الأخطار التي قد تترتب على تسونامي جديد. ولو أن ذلك جاء متأخراً، بعد أن دفعت المناطق هناك خسائر مرعبة سواء بشرياً أو اقتصادياً.

من أخطر الأشياء فيما يتعلق بالزلازل، هو عدم القدرة على التنبؤ بحدوثها سواء مكانياً أو زمانياً إلا أن الشيء الوحيد الممكن الجزم به هو أن الزلازل عادة ما تقع في مناطق وحدود معروفة ومحددة جيولوجياً، ولها خرائط متوفرة في كل أنحاء العالم، إضافة إلى أن سجل حدوثها في مكان معين وتواتر ذلك يعطي مؤشراً عن طبيعة الزلازل المتوقعة في تلك المناطق.

في حالات عديدة وفي أماكن عديدة من الصعب التنبؤ بحدوث الزلازل

في مدن مثل طوكيو أو أسطنبول، فإن الزلازل دوماً متوقعة، حيث تعرضت هاتان المدينتان، ولقرون عديدة، لكثير من الزلازل القوية منها والضعيفة والتي خلّفت خسائر كبيرة أحياناً، وأصبح السكان هناك على يقين أنهم معرضون لأخطار الزلازل بين حين وآخر، وعليهم اتخاذ ما يستطيعون من إجراءات للتقليل ما أمكن من الخسائر. إلا أن الزلزال سيكون أكثر قسوة وأشد فتكاً عندما يحدث في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الخسائر ستتفاوت أيضاً بين منطقة وأخرى.

إن الحركة الدائمة لخط الانهدام الذي يقع في منطقة سانت أندرياس (كاليفورنيا) يعني أن الولاية تهتز يومياً بهزات ضعيفة إلى متوسطة. وهناك دراسات دائمة وأبحاث حول هذه الظواهر، وتبذل جهود كبيرة للتوصل إلى فهم أعمق لطبيعة هذه الاهتزازات ومسبباتها.

وفي الحقيقة، يمكن القول أن الفالق الجيولوجي في سانت أندرياس هو الأشهر عالمياً، وهو يقلق إلى حد كبير ملايين الناس الذين يقيمون في تلك المنطقة. إن السكان في لوس أنجلوس وسان فرانسيسكو يعتقدون دائماً بأنه عاجلاً أم آجلاً، سيضرب مناطقهم زلزال قوي بسبب حركة هذا الفالق. والحادث المتوقع سيكون كبيراً وكبيراً جداً. ويمتد القلق أيضاً إلى شركات التأمين التي تنتظر الزلزال الكبير التالي الذي سيضرب كاليفورنيا، وهم يؤكدون أن الفاتورة ستكون كبيرة وكارثية.

القلق من الزلازل يطال السكان وشركات التأمين

ويشير تقرير نشر عام 2003 من قبل إحدى وكالات التأمين إلى أن الخسائر المتوقعة جراء زلزال كبير يضرب ولاية سان فرانسيسكو، والتي ستتحملها شركات التأمين المباشر وشركات الإعادة ستصل إلى ما يقارب 11 بليون دولار، بينما سيبلغ الرقم في لوس أنجلوس حوالي 12 بليون دولار. وقد تتخطى الخسائر في حال حدوث زلزال كبير في هذه المناطق الأرقام المذكورة ففي عام 1994، بلغت الخسائر جراء الزلزال الذي ضرب منطقة نورث ردج حوالي 20 بليون دولار، وكانت حصة شركات التأمين منها 15.3 بليون دولار.

التهديد غير المتوقع:

بالإضافة لما ذكر سابقاً، فإن الزلازل قد تضرب مناطق أخرى لا يوجد فيها سجل تاريخي للزلازل أبداً. وكمثال على ذلك، فقد استيقظ الناس في نيسان عام 2002 في المناطق الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة وبعض أجزاء من كندا على زلزال بلغت شدته 5.1 درجة، تصدعت جراءه بعض المباني وسط مدينة نيويورك، وتبع الزلزال عدد من الهزات الارتدادية الضعيفة، ومن الجدير ذكره أن زلزالاً آخر كان قد ضرب مدينة نيويورك نفسها عام 1884 وقبله زلزال عام 1737 بلغت شدة كل منهما 5 درجات.

وبالرغم من أن أحداً لم يقتل أو يجرح عام 2002، إلا أن ذلك كان بمثابة إنذار للناس من احتمال تكرار ذلك، وأن مدينة نيويورك تحديداً لاتزال مهددة. ولعل أكبر الصعوبات التي تواجه السلطات هناك هي أن العمارات الشاهقة في هذه المدينة لم تبن بطريقة تستطيع معها مقاومة الزلازل. وعلى سبيل المقارنة، فالبنايات في لوس أنجلوس صممت لتقاوم الزلازل، على عكس تلك في نيويورك، لأن سلطات لوس أنجلوس أخذت ذلك بعين الاعتبار نظراً لسجل المنطقة الزلزالي. لذلك، من المؤكد أن العديد من البنايات في نيويورك سوف لن يكون باستطاعتها الصمود أمام الزلازل القوية ولا حتى المتوسطة منها، لدرجة يتوقع المراقبون معها أن بعض هذه البنايات سوف يسقط بشكل كامل، وقليل منها سيصاب بأضرار جزئية.

بنايات نيويورك وبعض المدن الأمريكية غير مقاومة للزلازل

إضافة إلى ما سبق، فإن أجزاء من مدينة نيويورك، وبشكل رئيسي ضاحية مانهاتن الشهيرة، ومناطق أخرى قريبة من نهر هودسون، هي في دائرة الخطر أيضاً، وخاصة من المواد الطينية التي قد تنهار بسبب الزلزال. وهذه تحدث عندما يكون في باطن الأرض كميات كبيرة من المياه، والتي بسبب الاهتزاز العنيف تنطلق إلى السطح وتجرف في طريقها بقايا البنايات المحطمة وتغمر بها الوديان المحيطة والمناطق المنخفضة أيضاً ولسوء الحظ، فإن مناطق واسعة من نيويورك، تم بناؤها فوق مناطق كانت أصلاً مغمورة بمياه البحار وقد ردمت بالطين والحجارة المنقولة من أماكن أخرى، وهذه التربة معرضة أكثر من غيرها للإنجراف إذا ما حدث زلزال كبير وللعلم فقط، فإن ثلثي الأرض في مانهاتن هي من هذه الطبيعة.

.. وأجزاء كبيرة من نيويورك في دائرة الخطر

وتتباين التقديرات للخسائر المحتملة إن حدث زلزال في نيويورك. أما حجم الفاتورة فسيعتمد على شدة الزلزال. فمثلاً زلزال بقوة 5 درجات

زلزال بقوة 5 درجات يمكن أن يؤدي إلى خسائر تقارب $\frac{1}{2}$ مليار دولار

يمكن أن يؤدي إلى خسائر بحدود 513 مليون دولار، وذلك حصراً في البنى التحتية، أما إجمالي الخسائر فقد تصل إلى 7.6 بليون دولار إذا أصاب الزلزال ولايات نيويورك، نيوجرسي وكونيكتكوت معاً.

أما إذا بلغت شدة الزلزال 6 درجات فإن إجمالي الخسائر في هذه المناطق سيصل إلى 13.7 بليون دولار. وإن وصلت الشدة إلى 7 درجات فالخسائر ستسجل 42.4 بليون دولار وستدمر المنطقة بكاملها. وأمام هذه التوقعات، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، والظلام الذي خيم على نيويورك عام 2003 بسبب إنقطاع التيار الكهربائي. فقد عمدت السلطات إلى دراسة وإقرار خطط للطوارئ تتضمن عمليات إخلاء المواطنين وإنشاء شبكة بديلة لتوليد التيار الكهربائي بالاستعانة بمولدات كهربائية بديلة يتم تركيبها وتشغيلها أثناء الطوارئ.

إن توقع حدث من هذا النوع في مدينة نيويورك يبدو بعيداً، إلا أن هناك تهديداً من حدوث دمار كبير على الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة، وقد بدأ الحديث عنه بعد زلزال المحيط الهندي. إن البركان الذي يسمى VIEJA والمتوضع على جزيرة بالما Palma في المحيط الأطلسي، قد يكون بمثابة البؤرة التي ستنطلق منها أمواج التسونامي لتضرب بعنف الشواطئ الشرقية للولايات المتحدة وأمريكا الوسطى وقد تكون من القوة بحيث تصبح أمواج تسونامي التي انطلقت من المحيط الهندي صغيرة أمام الأمواج المتوقعة في هذه المنطقة.

بركان جزيرة بالما يهدد الشواطئ الشرقية لأمريكا بتسونامي جديدة

لقد حدد العلماء انهداماً جيولوجياً على الجانب الغربي للجبل الذي انطلقت من قمة الحمم أثناء ثورات البركان المذكور عام 1949. ويتعرج الخط الإنهدامي مخترقاً ثلث أراضي الجزيرة. وفي حال حدوث ثورات جديدة فإن الزلزال المرافق سيهز الجزيرة بكاملها، ومع إنطلاق حمم الماغما فإن سطح الإنهدام سيضعف لدرجة أنه قد ينفتح بشكل قد يترافق بحدوث كارثة كبيرة، وسيؤثر ذلك بقوة كبيرة على مياه المحيط الأطلسي ويغطي مساحة بطول 15 – 20 كم وعرض 15 – 25 كم. وستنتج عن ذلك بالتأكيد أمواج تسونامي عاتية، مدمرة في طريقها كل

شيء على الشواطئ الشرقية لأمريكا الشمالية والجنوبية، وكذلك ستصل تأثيراتها المدمرة إلى الشواطئ الغربية لإفريقيا وأوروبا.

إن الزلازل التي تحدث أمواج تسونامي معروفة جيداً في المحيط الهادئ وخاصة قبالة الشواطئ اليابانية، ومن هناك أطلقت تسمية تسونامي باللغة اليابانية على هذه الأمواج. وتعتبر اليابان من أكثر دول العالم تفهماً للزلازل وأخطارها، وقد كان هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى إيجاد شروط خاصة للبناء على تلك الجزر حتى تستطيع المباني مقاومة اهتزازات الأرض أثناء حدوث الزلزال.

اليابان من أكثر دول العالم تفهماً للزلازل وأخطارها

ومما دعى إلى هذه الطرق في البناء هو أن اليابان تصاب بين الحين والآخر بزلازل متفاوتة الشدة ومنها القوي جداً أحياناً، لدرجة أن الريف الياباني يقع على تقاطع أربع صفائح تكتونية تتحرك بصورة مستمرة مولدة ما يقارب الـ 1000 هزة أرضية سنوياً، إلا أن معظمها ضعيف لدرجة أن السكان لا يشعرون بحدوثها ولكن بعض الهزات تكون قوية وعنيفة وقاتلة.

طوكيو تنتظر:

في عام 1923، ضرب زلزال قوي مدينة طوكيو وكانت شدته 8.3 درجة مما أدى إلى تدمير معظم أنحاء المدينة. وأشعلت الحرائق الكبيرة هنا وهناك بسبب تدمير أنابيب نقل الغاز مما زاد في حجم الدمار. وقد نجم عن ذلك وفاة ما يزيد عن مئتي ألف إنسان، ودمار أكثر من ثلاثمائة وستين مبنىً. وحسب الأسعار الرائجة، فإن الخسائر التي وقعت قد تصل إلى 50 بليون دولار. ويذكر التاريخ أن الاقتصاد الياباني أصيب بأضرار كارثية حينذاك.

في عام 1995، اهتزت الأرض بقوة 7.2 درجة في ميناء كوبي الياباني، ونتج عن ذلك مقتل خمسة آلاف شخص أو أكثر، وخلف دماراً هائلاً في معظم

مليارات الدولارات يتكبدها الاقتصاد الياباني نتيجة الزلازل

أنحاء المدينة آنذاك. وتعتبر الخسائر التي نجمت عن زلزال كوبي الأكثر كارثية، إذ تكبد الاقتصاد الياباني ما يربو عن مئتي بليون دولار وسبب رعباً في قلوب جماهير المدينة لم يعرفوا مثله من قبل وذلك بعد مشاهدتهم لمناظر الدمار والخراب والموت التي ألمت بمدينتهم، بالرغم من أن معظم أبنيتهم كانت مصممة لمقاومة الزلازل. كذلك فقد كان لاندفاع المياه الجوفية أثر سيء أيضاً ساهم في زيادة الخراب الذي ألم بالمدينة والبنى التحتية فيها.

وطوكيو، التي تعتبر من أكثر مدن العالم ازدحاماً بالسكان حالياً، وهي مركز تجاري ومالي مهم، فإنها وكما يؤكد العلماء، تنتظر دورها. لكن ليس باستطاعة أحد التنبؤ بالتوقيت الذي ستهتز به الأرض من تحتها. وطبقاً لتقارير الهيئة الحكومية اليابانية لمراقبة الزلازل، فإن هناك احتمال يصل إلى 70% بأن زلزال بقوة 7 درجات سوف يضرب طوكيو خلال السنوات الثلاثين القادمة. ومن السيناريوهات التي أطلقتها هذه الهيئة أنه إذا حدث زلزال بقوة 6.9 درجة أثناء فترة الازدحام المسائية فإن حوالي 13.000 إنسان سيلاقون حتفهم وسيدمر حوالي 800.000 مسكن في المنطقة، معظمها من الأبنية والمساكن المشادة بالأخشاب والتي بنيت قبل تطبيق النظم الحديثة للبناء.

.. وطوكيو تنتظر دورها في زلزال يهز الأرض من تحتها

أما الخسائر الاقتصادية فستتجاوز حتماً الترليون دولار، وذلك بسبب أن طوكيو كما أسلفنا هي مركز حكومي كبير وفيها معظم المصارف وأسواق الأوراق المالية والمراكز الصناعية الكبرى. والمدينة الثانية في اليابان التي تشبه طوكيو من حيث الأهمية هي يوكوهاما. ولن يقتصر الدمار وآثاره الكارثية على اليابان فحسب، بل ستمتد آثاره السلبية إلى العالم برمته.

وفي هذا السياق، وشعوراً منها بالمسؤولية وتحسباً لأخطار الزلازل، فإن الحكومة اليابانية تخطط لرفع حدود مدفوعات إعادة التأمين لأغطية الزلازل بحدود 11.11% لتصل إلى 5 تريليون ين ياباني اعتباراً من السنة المالية 2005.

تخطط اليابان لرفع حدود مدفوعات إعادة التأمين لأغطية الزلازل

وطبقاً لنظام إعادة تأمين الزلازل المعمول به حالياً، فإن الدولة تساهم بجزء من التعويضات لحملة الوثائق إن كانت الاحتياطيات المشكلة للغطاء غير كافية. والخطة الموضوعة لرفع الحدود هذه جاءت بناء على مطالبات شعبية، وهي الأولى في السنوات الثلاث الماضية، ومن أسبابها زلزال هوكايدو الذي حدث قبل عدة سنوات وأيضاً أمواج تسونامي التي اجتاحت أجزاءً من جنوب شرق آسيا.

.. وتوقعات بإقبال المواطنين لشراء بوالص تأمين ضد الزلازل

وتتوقع الحكومة اليابانية أن تعمد أعداد متزايدة من المواطنين لشراء بوالص تأمين ضد الزلازل وضد أمواج التسونامي. ولكن قد لا تستطيع شركات التأمين الخاصة دفع التعويضات التي تنتج عن هذه الأخطار التي قد تضرب مناطق شاسعة. وبالتالي تغطي الحكومة الأخطار الإضافية. عندما تتجاوز التعويضات مبلغ 75 بليون ين ياباني، فإن الحكومة ستتحمل ما بين 50% أو 95% من المبلغ الزائد عن حدود الوثيقة. وهذا النظام عمل به لأول مرة عام 1966 بعد وقوع زلزال Niigata عام 1964.

في عام 1995، دفعت شركات التأمين مبلغ 78.3 بليون ين تعويضات للمتضررين من الزلزال الذي أصاب جزيرة Hanshin تحملت الدولة منه مبلغ 6.1 بليون ين. وكانت الحكومة اليابانية قد حددت سابقاً حدود التعويضات بـ 4.5 تريليون ين، تحسباً منها لمواجهة زلازل كتلك التي حدثت عام 1923 والتي ضربت جزيرة Kanto وأدت في حينها إلى مقتل حوالي 140 ألفاً من البشر، إضافة إلى خسائر اقتصادية كبيرة جداً.

على شركات التأمين أن تضع في اعتبارها الكوارث الطبيعية

إن على شركات التأمين أن تحسب ألف حساب لمثل هذه الكوارث الطبيعية، سيما وأن الزلازل هي من أكثر الكوارث التي لا يمكن التنبؤ بحدوثها وبالتالي لا يمكن تفادي الخسائر الناجمة عنها. وعلى مكتتبي أغطية الكوارث الطبيعية أن يأخذوا في الحسبان إمكانية حدوث زلازل مدمرة في أماكن كبيرة وحساسة أمثال نيويورك وكاليفورنيا وطوكيو.

إن الاهتمام العالمي مركز في الوقت الراهن على استنباط طرق جديدة من شأنها محاولة الإبلاغ عن الزلزال قبل وقت من حدوثه إلا أن الأخطار الطبيعية المدمرة لا تقتصر على الزلازل فحسب، بل هناك أخطار أخرى تسببها البراكين عند ثورانها وهذه الأخطار قد تكون كارثية جداً، وقد تتخطى خسائرها تلك الناتجة عن بعض الزلازل.

لقد كانت كوارث البراكين في السنوات الأخيرة قليلة جداً. ونتيجة لذلك فقد تناسى أخطارها مكتتبو التأمين وإعادة التأمين. ولكن، هذا الوضع قد لا يستمر طويلاً لأن عدد البراكين النشطة في العالم يفوق الـ 1511 بركاناً منها ما بين 20 – 30 بركاناً تثور سنوياً وتقذف بحممها اللاهبة إلى مسافات بعيدة بعضها في مناطق غير مأهولة مثل سيبريا، وبعضها الآخر يثور في مناطق مزدحمة بالسكان والنشاطات الاقتصادية.

عدد البراكين النشطة في العالم يتجاوز 1511 بركاناً منها العديد من البراكين التي تثور سنوياً

جيولوجياً، قد توجد بؤر البراكين عند حدود الصفائح الأرضية. ولعل من أهم أسباب حدوثها هو الحركة المستمرة لهذه الصفائح وما يتبعها من ظهور أراض جديدة أو اختفاء أخرى. ومن البراكين الشهيرة تلك الموجودة في المحيط الأطلسي. والتي كان من نتائج الحركات الأرضية هناك ظهور جزيرة أيسلندا. أما إذا أجبرت إحدى الصفائح على أن تغوص تحت صفيحة أخرى فإن ذلك يؤدي إلى اختفاء بعض المناطق أو الجزر. وبسبب تسخين الصخور في جوف الأرض الملتهب وعلى عمق أميال تحت سطح الأرض، فإنها تنصهر وبالتالي ترتفع إلى أعلى لأن وزنها يصبح أقل وكثافتها تنخفض عما يحيط بها في جوف الأرض. هذه الصخور السائلة الملتهبة والتي تسمى الماغما تبحث عن نقطة ضعيفة لتتسرب منها إلى الأعلى بسبب الضغط المتشكل في جوف الأرض وعندما تجد المكان المناسب تنفجر إلى الأعلى مكونة ما يدعى بؤرة البركان.

إن وجود العديد من الصدوع الجيولوجية في المحيط الهادئ أفسحت المجال أمام عدد كبير من البراكين للثوران في تلك المناطق والتي شكلت ما يدعى بحزام

النار Ring of Fire والممتد من المحيط المتجمد الجنوبي شمالاً إلى أمريكا الجنوبية ومن ثم إلى الشاطئ الشرقي للولايات المتحدة وكندا إلى روسيا واليابان ومن ثم إلى أندونيسيا ونيوزيلاندة والعودة إلى المحيط المتجمد الجنوبي.

في أوروبا عدد البراكين أقل وتتوضع في إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا

أما في أوروبا فهناك عدد قليل من البراكين ويتركز معظمها في شمال ايطاليا وفي عدد من الجزر اليونانية. وأيضاً في جنوب فرنسا عدد من البراكين القديمة ولكنها في طور السبات، وأيضاً في بلجيكا وألمانيا وتركيا يوجد العديد من البراكين الخامدة ومنها من لم يتحرك منذ آلاف السنين، ولكن هذا لا يعني أبداً أنه لا يمكن أن يثور في يوم من الأيام.

البراكين الخامدة يمكن أن تثور في أية لحظة

إن عدم إمكانية الجزم بأن بركاناً ما سيبقى خامداً للأبد أو أنه قد يثور في يوم من الأيام، تعتبر من الأمور المعقدة للغاية. ولعل اعتقاد الناس الذين يقطنون بالقرب من البراكين الخامدة بأنهم في مأمن من ثورانها، فهو اعتقاد خاطئ وقد يدفعون ثمن ذلك غالياً. ونتيجة لهذا الاعتقاد وعدم تقدير الأخطار بشكل جيد، فقد تم تشييد العديد من المدن بالقرب من فوهات البراكين أو بالقرب من الجبال البركانية وفجأة تثور ثائرة إحداها دون سابق إنذار مما يضطر السكان إلى إخلاء المنطقة على وجه السرعة مخلفين ورائهم كل ما يملكون هدفهم الوحيد هو النجاة بحياتهم.

ومن الأمثلة على ذلك، الكارثة التي حدثت في عام 1979م عندما ثار بركان فيزوف بشكل مفاجئ وعنيف، وللمرة الأولى بعد قرون من الهدوء، وأدى إلى تدمير العديد من المدن المأهولة التي كانت قد بنيت بالقرب منه وتم طمرها بالرماد البركاني، وقتل جراء ذلك ما يزيد عن أربعة آلاف شخص. وعلى هذا يؤكد العلماء أن خطر العيش بالقرب من البراكين لا يطال الذين يقطنون بمحاذاتها بل قد تصل الأضرار إلى مسافات بعيدة تصل لعدة كيلومترات. ويتركز الخطر الأساسي، إضافة إلى الرماد، في الحمم السائلة "اللافا" التي تندفع من فوهة البركان وتسيل في الأودية محولة كل ما

يعترض طريقها إلى لهيب محترق. إن سيلان اللاڤا البطيء يساعد البشر على تفادي أخطارها إلا أن ضررها يصيب الممتلكات والمزروعات وغيرها.

أخطار مضاعفة:

إن أضرار البراكين تتجلى بأشكال عديدة، فإضافة إلى الحمم الملتهبة والتي تشكل "اللاڤا"، فإن البركان عندما يثور يطلق عموداً من الرماد مترافقاً مع الغازات المنطلقة من جوف البركان وبعد أن تفقد قوتها تهوي على الأرض وتدفن كل شيء تحتها بطبقة سميكة من الرماد، وتشكل الغازات الساخنة سحابة في الهواء، وبعد أن تبرد تنخفض باتجاه الأرض بسرعة كبيرة تتجاوز 100كم/سا وهذه إن أصابت المدن أو السكان فإنها تدمر كل شيء في طريقها ويصعب بأي شكل من الأشكال تفاديها.

أشكال عديدة لأضرار البراكين قد تدمر كل ما في طريقها

ومن الكوارث التي سببتها البراكين أيضاً، ما حدث عام 1902 عندما ثار بركان جبل Pelee في جزيرة مارتينيك Martinique مما أدى إلى تدمير مدينة St Pierre القريبة في غضون دقائق قليلة، وأدت إلى موت 29000 شخص ولم ينج من السكان سوى شخصين فقط.

وعندما ثار بركان جبل St Helens في واشنطن عام 1980 فقد وصل الرماد المنطلق منه إلى معظم المناطق في غرب ووسط الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك فقد سبب الكثير من الدمار للسيارات والمزروعات في المنطقة بكاملها، وقد بلغت خسائر شركات التأمين جراء ذلك حوالي 27 مليون دولار. كذلك فقد سبب خطراً شديداً للملاحة الجوية، لأن هذا الرماد يمكن أن يذوب داخل محركات الطائرات ويؤدي إلى تشكيل طبقة حول شفرات المراوح مما يسبب في مثل هذه الحالات توقف المحركات وبالتالي سقوط الطائرات. ولكن لحسن الحظ لم يُسجل حتى الآن سقوط للطائرات جراء عبور غيوم الرماد

27 مليون دولار خسائر شركات التأمين نتيجة ثورة بركان واحد في أمريكا

البركاني، إلا أن النجاة منها كانت بمثابة المعجزة. ومثل هذه الحالات وقعت عام 1982 عندما حلقت طائرة الخطوط الجوية البريطانية البوينغ 747 فوق بركان في جزيرة Java مما أدى إلى توقف محركاتها الأربعة، وبالتالي هوت الطائرة من ارتفاع 11000 م إلى ارتفاع 2000م فقط، ولكن في النهاية تمكن القبطان من إعادة تشغيل المحركات والعودة بالطائرة إلى الارتفاع المطلوب.

والرماد المتصاعد من البراكين يمكن أن يؤدي إلى العديد من الأضرار، فهو يؤدي إلى حجب جزئي لأشعة الشمس ويتسبب أيضاً في تلوث الأجواء. ويذكر المؤرخون المهتمون بالبراكين، أن البركان الذي تفجر في جزيرة Tambora الأندونيسية عام 1815 قذف بكميات كبيرة من الرماد كان لها تأثيرٌ سيءٌ على المناخ لدرجة أن السنة التي تلت انفجاره سميت "العام الذي لم يأت به الصيف" لدرجة أن المحاصيل الزراعية في نصف الكرة الأرضية الشمالي أصيب بأضرار فادحة بسبب انخفاض درجة حرارة الأرض في هذه المناطق مما أدى إلى مجاعة كبيرة ذهب ضحيتها 92.000 شخص في أندونيسيا لوحدها.

سقوط الرماد البركاني تهديد من نوع آخر

إن سقوط الرماد البركاني إلى جانب فوهة البركان يشكل تهديداً من نوع آخر. فالبركان يلفظ مع حممه كميات من المياه، وهذه عند عودتها إلى الأرض تهطل على شكل أمطار تتساقط حول الجبل البركاني. ومن ثم تختلط بالرماد المتكدس على الأرض ويتشكل ما يشبه السيل الجارف حاملاً معه كل ما يصادفه في طريقه من أنقاض وأشجار وتراب. وجميع هذه المكونات تختلط بعضها ببعض مكونة خليطاً طينياً حاراً ينتشر في كل مكان.

في عام 1985، انفجر بركان Nevado del Ruiz في كولومبيا مرسلاً سلسلة من الحمم البركانية التي انتشرت عند حواف فوهة البركان التي كانت قبلاً مغطاة بطبقة كثيفة من الثلج والجليد. تراكمت على مدى عدة قرون مضت على ثورانه السابق. وبذوبان هذه الطبقة، اندفعت إلى الوديان سيول جارفة من المياه والرماد والصخور الملتهبة، وتدفقت إلى مدينة Armero والتي كانت تبعد بمسافة 50كم عن الجبل البركان، وقتلت في طريقها 23.000 شخصاً وخلال عدة ساعات فقط.

أكثر البراكين خطراً تلك التي تثور بالقرب من السواحل

إن أكثر البراكين خطراً والتي قد تؤدي إلى كارثة محققة، تلك التي تثور بالقرب من سواحل البحار، حيث يؤدي انطلاق الماغما إلى تشكل كهوف كبيرة في جوف الأرض مما ينجم عنه ضعف في القشرة الأرضية المحيطة بفوهة البركان إلى حد حصول انهدام كبير. وعندما يحدث ذلك فإن التأثيرات ستكون حتماً كارثية. فالبركان الذي تندفع المياه إلى جوفه قد يحدث انفجاراً هائلاً والسبب هو الفرق الشاسع بين درجة حرارة المياه ودرجة حرارة الماغما الملتهبة، وبالنتيجة فإن اندفاع مياه البحر العنيف يشكل أمواج تسونامي أخرى. ومن أشهر البراكين التي أدت إلى أمواج تسونامي عاتية، كان ذلك البركان الذي انفجر في جزيرة Krakatau في أندونيسيا عام 1883 وأدى في حينه إلى مقتل ما يزيد عن 36.000 شخصاً وخرب مساحات شاسعة من الأراضي الأندونيسية.

رغم خطورة البراكين الهامدة يصر البعض على السكن بجوارها

وأمام هذه الأخطار التي تسببها البراكين، فالسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: لماذا يصر الناس على العيش بالقرب منها؟! وبالطبع فهناك مبررات يتمسك بها هؤلاء منها: أن الجبل الذي يعيشون حوله لم يعد يصنف على أنه جبل بركاني، كذلك فإن هناك بعض المنافع من مخلفات البراكين، فالرماد البركاني الذي يتفتت بعد مرور الزمن يتحول إلى تربة غنية جداً وصالحة للزراعة. وفي اليابان وأيسلندا، تم تطوير تكنولوجيا خاصة للاستفادة من الحرارة الكامنة في جوف الأرض والتي تنطلق عندما تثور البراكين وذلك في توليد الكهرباء وتغذية شبكات التدفئة في المدن.

وحيث أن الفترات التي تفصل بين كل ثورة للبركان وأخرى، تكون متباعدة وقد تستغرق عشرات بل مئات السنين أحياناً فإن مدناً بأكملها قد شيدت بالقرب من هذه البراكين الخامدة. فمثلاً بالرغم من الأخطار المحدقة بالمنطقة المحيطة ببركان فيزوف في إيطاليا، إلا أن حوالي 3.7 مليون إنسان يعيشون في مناطق لا تبعد أكثر من ثلاثين كيلومتراً عن فوهة البركان. ومن هذه المدن مدينة Naples. والجدير ذكره أن آخر ثوران للبركان حدثت عام 1944.

وفي نيوزيلاندا، تقبع مدينة Auckland في منطقة بركانية فيها أكثر من خمسين فوهة لبراكين خامدة، وكانت آخر ثورة لإحداها قبل 800 عام خلت. إلا أن معظم البراكين هنا هي من الأنواع الصغيرة، يمكن أن تثور في أية لحظة. وفي الحقيقة 30 من سكان نيوزيلاندا يعيشون في هذه المنطقة.

في المكسيك أكثر من 40 ألف إنسان يعيشون في ظل أحد البراكين

أما في المكسيك، فعلى الأقل يعيش 40.000 إنسان في ظلال بركان Popocatepetl الذي يتوضع على جبل لا يبعد سوى 40 كم عن مدينة مكسيكو العاصمة التي يقطنها حوالي 20 مليون نسمة وهي من بين أكثر المناطق في العالم ازدحاماً.

وليست الولايات المتحدة الأمريكية بمنأى عن أخطار البراكين المنتشرة في العديد من الولايات الأمريكية، ففي غرب البلاد هناك حوالي 11 بركاناً نشطاً. وفي جبل St Helens القريب من واشنطن عاد البركان إلى النشاط عام 2004 إضافة إلى أن بركان Mount Rainier يعد من أكثر البراكين خطراً وذلك استناداً إلى سجله في إلحاق الأذى والدمار بالمناطق المحيطة به بين حين وآخر.

أما الجبل المشرف على مدن سياتل وتاكوما والذي تغطي قممه طبقة سميكة من الثلوج فهو مكون بمعظمه من بقايا حمم بركان قديم. وهو يبعد حوالي 60 كم فقط عن المدينتين المذكورتين.

وفي الختام يمكننا القول أن عالمنا المعاصر وحضارته المتنامية باستمرارهما عرضة لأخطار الطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بموعد حدوث كوارثها. وبالرغم من كافة الدراسات التي يجريها العلماء فإنه لا يزال من غير الممكن تحديد موعد لبدء زلزال في مكان ما، سواء في أعماق البحار والمحيطات أو تحت سطح اليابسة. أما البراكين فهناك بعضها الذي يثور فجأة ودون سابق إنذار وبعضها الآخر الذي يرسل بعض إشارات التحذير سواء بتصاعد بعض الأبخرة أو حدوث بعض الانفجارات في باطن الأرض القريبة من فوهة البركان.

حضارة العالم مهددة بأخطار لا يمكن التنبؤ بحدوثها

ومن الحقائق التي أثبتتها الوقائع، والتي نود ذكرها في هذا السياق لارتباطها بموضوع الكوارث الطبيعة، هي أن عدد الضحايا عادة ما يكون مرعباً في قارتي آسيا وأفريقيا ويفوق كثيراً في حجمه وآثاره الخسائر المادية أو الاقتصادية، في حين يضمحل حجم الخسائر التأمينية ويتضاءل أثرها على صناعة التأمين العالمية إلى الحد الذي لا تبدو فيه ذات أثر كبير. وعلى عكس ذلك، فإن عدد الضحايا في قارات أخرى كأوروبا وأمريكا الشمالية يكون متواضعاً والخسائر التأمينية كبيرة جداً وقريبة من الخسائر الإجمالية التي تكون بالغة الضخامة فتضع عبئاً على صناعة التأمين العالمية، وسبب ذلك التباين يعود إلى مدى انتشار التأمين وتغطيته للثروات الفردية والعامة.

مبالغ التأمين في آسيا وإفريقيا أقل منها في أوروبا وأمريكا رغم أن عدد الضحايا أكثر

"تسونامي" الذي ضرب كل شواطئ المحيط الهندي بهذه الدرجة من القسوة والموت والتدمير، لم يتم حتى الآن تقدير حجم الخسائر الاقتصادية التي نجمت عنه بالرغم من أن بعض التقديرات تشير إلى أرقام قد تتجاوز عشرات البلايين من الدولارات.

أما بالنسبة لصناعة التأمين وما ستتحمله من خسائر نتيجة هذه الكارثة فإن مصادر هيئة اللويدز البريطانية ذكرت أن الأرقام ستكون ما بين 5 إلى 10 بلايين دولار. وقدر اتحاد شركات التأمين في تايلاند أن سوق التأمين المحلية ربما تتحمل ما يزيد على نصف مليار دولار. أما فيما يتعلق بمعيدي التأمين الكبار، فتشير التقارير إلى أن الآثار عليهم لن تصل إلى الحد المقلق. وبالتالي فليس من المتوقع أن يكون لهذه الكارثة أثراً على أسعار سوق التأمين. فمثلاً شركة ميونيخ لإعادة التأمين، وهي الأكبر في العالم، قدرت أن ما ستتحمله من تعويضات جراء الكارثة سيكون أقل من 135 مليون دولار، وثاني أكبر الشركات العالمية شركة سويس ري، توقعت أن الحجم الكلي للخسائر التي ستدفعها سيكون بحدود 88 مليون دولار. بينما

الآثار على معيدي التأمين الكبار لم تصل إلى الحد المقلق

سيكون تأثير الكارثة على بعض شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة ملحوظاً خاصة في تغطيات تعطل الأعمال وفقدان الربح المتعلقة بالفنادق والمنتجعات السياحية الكثيرة والموزعة على العديد من المناطق المنكوبة والتي كانت عائداتها تشكل حيزاً كبيراً من موارد الدخل الوطني في تلك البلدان.

- المراجع:

1 . مجلة Reinsurance عدد شباط (فبراير) 2005/ ص 14 – 17، 38. عن مقال مطول للسيد Marc Jones تحت عنوان:

— Earthquake Risks "When the Earth Moves".

— Volcanic Risks "Overlooking Disaster".

2 . مجلة التأمين والتنمية— د. عبد اللطيف عبود، عدد 29 شباط/فبراير 2005، ص 52 – 53.

* * *

واردات الأردن من الطاقة

بلغت قيمة مستوردات الأردن من النفط ومشتقاته في شهر يناير الماضي 125.2 مليون دينار أردني، بارتفاع نسبته 48.7% مقارنة مع الشهر ذاته من عام 2004 حين كانت قيمتها 84.2 مليون دينار.

وحسب إحصائية أردنية رسمية، فقد بلغت قيمة مستوردات البلاد من مادة البترول الخام 79.1 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 59 مليون دينار للشهر ذاته من العام الماضي، أي بارتفاع نسبته 34.1% كما قفزت مستورداتها من السولار خلال الفترة ذاتها من 6.2 مليون دينار إلى 32.5 مليون دينار أي بنسبة 242.2%. وبلغت قيمة مستورداتها من زيوت التشحيم في شهر يناير الأخير 889.1 ألف دينار، مقابل 974.4 ألف دينار للشهر المذكور من عام 2004، أي بانخفاض نسبته 8.8%.

لكن مستورداته من الغازات النفطية ارتفعت خلال الفترة ذاتها من 6.2 مليون دينار إلى 8.6 مليون دينار، بزيادة نسبتها 38.7%. وبلغت قيمة مستورداته كذلك من الغاز الطبيعي 4.1 مليون دينار، بزيادة نسبتها 10.7% عن يناير من العام الماضي.

86
الرائد العربي
ربيع
2005

خطر الاحتيال في صناعة التأمين

د. أمين عبد الله(*)

الأخطار التي تتعامل معها صناعة التأمين كثيرة ومتعددة منها ما هو من صنع الإنسان ومنها ماهو من صنع الطبيعة وعناصرها المتعددة، ومنها ما يعود لأسباب أخرى. وجريمة الغش والاحتيال من هذه المخاطر التي يسببها الإنسان والتي رافقت صناعة التأمين منذ نشوئها.

هذا ونظراً لمنعكساتها السلبية على أعمال التأمين، لذا تناولها بالدراسة والتحليل العديد من المفكرين المهتمين ورجال الأعمال والقانون لمعرفة ماهية هذه الجريمة والطرق غير القانونية لارتكابها، وآثارها المادية والمعنوية السيئة على شركات التأمين وإعادة التأمين تلافياً لظروف التعرض لها قدر المستطاع والتعاون بين الجهات المعنية لكشف المخططين والمنفذين وحصر الأضرار التي ألحقتها وتلحقها بالجهات المستهدفة، وإيقاع العقوبات القانونية اللازمة بحقهم، إضافة إلى تعويض الأضرار المادية للمؤمن لهم من قبل شركات التأمين.

وكان من الأقدم في الظهور من جرائم الاحتيال "**الغش البحري**" الذي رافق التجارة الخارجية البحرية منذ بداياتها، حيث جاء في بعض منشورات غرفة التجارة الدولية حول الغش البحري بأنه يجسد الطريقة التي يستطيع من خلالها أي

الغش البحري هو الأقدم في الظهور بين جرائم الاحتيال

(*) رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

من الأطراف المشتركة في صفقة تجارية خارجية بوصفه بائعاً أو مشترياً أو مالكاً للسفينة أو مستأجراً لها أو وكيلاً أو سمساراً أو رباناً أو ملاحين أن يحصل دون وجه حق وبطريقة غير مشروعة على نقود أو سلع أو خدمات من طرف آخر يكون في ظاهر الأمر قد تعهد له بتنفيذ التزامات تجارية أو مالية أو خدمية بنقل سلعة أو غير ذلك سواء تم الأمر بشكل إفرادي أو بالتواطؤ مع أطراف أخرى.

ولقد ساهم في انتشار هذه الظاهرة، لا بل هذه الجريمة عدد من العوامل نورد على سبيل المثال بعضها وهي:

- التطورات الكبيرة في التجارة الدولية وازدهارها وتغيير أنماطها وتقنياتها وعدم القدرة على مواكبة هذه التطورات في العديد من موانئ دول العالم الثالث لا من حيث التجهيزات والوسائل اللازمة للتفريغ والتحميل، ولا توفر الخبرات والمؤهلات البشرية للتعامل مع متطلبات هذه التقنيات الحديثة بالشكل المطلوب وعملية الازدحام فيها، الأمر الذي شجع هروب بعض السفن إلى موانئ أخرى تفادياً لذلك الازدحام وتوفيراً في غرامات التأخير المتوقعة، وهي حجة ظاهرها مشروع وحقيقتها قد يكون الاحتيال لتفريغ الحمولة والتصرف بها بشكل غير قانوني ببيعها أو غير ذلك من الطرق في غير مرفأ الوصول.

عوامل عديدة ساهمت بتنامي ظاهرة الاحتيال

وفي حالات أخرى قد تكون قليلة تتم إعادة شحنها إلى مرفأ الوصول الأصلي المذكور في سند الشحن إذا كانت النوايا حسنة، كل ذلك على حساب أصحاب البضائع وشركات التأمين.

- الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار في بعض الدول والنامية منها على وجه الخصوص شجع البعض هناك على إحداث موانئ غير شرعية تستقبل السفن التجارية القاصدة لها بشكل مباشر أو التي انحرفت عن خطها الملاحي قصداً مدعية بأعطال ميكانيكية في محركاتها وتجهيزات الحركة فيها حيث تباع البضاعة المنقولة عليها وتختفي السفينة، ويتم تغيير علمها وجنسيتها بعد ذلك. ومن

ظاهرة الانحراف العمدي هي الأكثر شيوعاً للسفن المستأجرة لرحلة واحدة

المعلـــوم أن ظاهـــرة الانحـــراف العمدي أكثر شيوعاً بالنسبة للسفن المستأجرة لرحلة واحـــدة، أو السفن القديمة سواء بقرار من المستأجر أو بالتوافق مع المالك، وتتم مطالبة شـــركات التأمين بالتعويض عن القيمة التأمينية للهيكل والبضاعة على حد سواء، فليس مـــن الســـهل اكتشـــاف الاحتيال في مثل هذه القضايا إلا بعد مرور وقت طويل تكون شركات التأمين قد سددت التعويضات المطلوبة منها وتعذّر بعد ذلك ملاحقة المحتالين.

- رغـــبة بعـــض الـــتجار في نقل مستورداتهم من الخارج على سفن مستأجرة طمعاً في توفـــير بعـــض أجـــور الشحن، فأجور الشحن على السفن النظامية عادة هي أغلى من السفن المستأجرة حيث يتحين المستأجر بعـــض الظـــروف كالركود الاقتصادي والخلافـــات المالـــية مع مالكي الباخرة علـــى بعض الأمور التعاقدية المذكورة فـــي مشـــارطة الإيجار ويُقدم على إغراف الباخرة أو إحراقها، وفي أحيان أخرى يتم الإحراق أو الإغراق بالتواطؤ مع مالكي الباخرة حيث يطالب كل من أصحاب البضائع التي لم يتم استلامها ومالكي الباخرة بالتعويض من شركات التأمين المعنية بذلك.

قد يقوم المستأجر بإحراق الباخرة عمداً للحصول على التعويض

- تعدد الأطراف المشاركة في عمليات التجارة الدولية من أشخاص وهيئات ومؤسسات مـــن أكـــثر مـــن دولـــة ساعد ويساعد إلى حد ما محترفي عمليات الغش والاحتيال البحريـــن لتنفيذ جرائمهم في مثل هذه العقود التي تخضع الخلافات فيها لأكثر مـــن ولايـــة قضائية سيما وأن عامل المســـافة واخـــتلاف القوانين والأنظمة بيـــن بلـــد الـــبائع وبلـــد المشتري يساعد أولئك المحتالين بالرغم من وجود منظومة القوانين التجارية الدولية التي يصعب تطبيقها إن لم نقل يتعذر في بعض الحالات.

اخـــتلاف التشـــريعات يســـاعد المحتالين على تنفيذ احتيالاتهم

- تســـاهل شـــركات التأمين في التدقيق بكثير من الإجراءات والمسائل الفنية، مثل حالة عـــدم الاهـــتمام بالحصـــول على اسم الســـفينة الناقلة للبضاعة المؤمن عليها قـــبل إبحارها من ميناء الشحن للتحقق

.. وتســـاهل الوكـــلاء الـــبحريين يشـــجع عـــلى الاحتـــيال

مـــن صـــحة البـــيانات الـــواردة عنها والتغاضي عن اشتراط نص كتاب الاعتماد المستندي على الشحن على سفن تعمل على خطوط ملاحية نظامية أو سفن نظامية وتســـاهل الوكـــلاء البحريين وقبولهم تمثيل شركات شحن دون التأكد من ملاءتها وسمعتها التجارية، مندفعين وراء الحصول على عمولاتهم بالسرعة الممكنة.

- عدم التدقيق في عقود الإيجار وشروطها بما يكفي بالنسبة للسفن المستأجرة.
- التســـاهل فـــي إغفال استثناء بعض حالات النقص وعدم التسليم والتي تعود أسبابها إلى حجز أصحاب السفينة أو البحارة على الباخرة استيفاء لأجور الشحن.
- الســـرية التـــي تتصـــف بها أعمال النقل البحري غالباً مما لا ييسر الحصول على المعلومات المطلوبة بشكل علني.
- الـــثقة المفـــرطة مـــن بعـــض التجار وعدم فهم العديد منهم أنواع البيوع التجارية وشروط الشحن قانونياً وفنياً والتزامات البائع والمشتري والأطراف الأخرى، وهذا ما يسهل عمليات الاحتال ويشجع على ارتكابها.
- الأزمـــات الاقتصـــادية التـــي انعكست على صناعة النقل البحري بشكل لافت فمع ازدهـــار التجارة العالمية ترتفع أجور الشحن ويزداد الطلب على بناء السفن، لكن في حالات الركود يقل الطلب على الســـفن فتســـعى شركات الشحن على تخفيض أجورها، وقد يكون بعض تلك الشـــركات قـــد اقترض من المصارف في حالات الرخاء وتعذر الوفاء في حالات الركود وهناك تكون الفرص مهيأة للاحتيال أكثر.

حـــالات الـــركود الاقتصـــادية تدفـــع بأصـــحاب الســـفن لـــلمغامرة والوقـــوع فريســـة المحـــتالين

- ممـــا ســـاعد علـــى توفير بعض المناخ لحالات الاحتيال البحري، أن بعض أنظمة اســـتثمار الموانئ في الكثير من دول العالم الثالث تحمّل الناقلين البحريين وشركات الشحن البحري مسؤولية النقص والأضرار التي تلحق بالبضائع المفرغة من السفن الداخلـــة إلـــيها حتى تاريخ إخراجها من المستودعات المرفأية دون أن تكون آلية إدخـــال البضـــائع إلى تلك المستودعات سليمة ودقيقة، ويترافق عادة تاريخ إخراج البضـــائع من المستودعات مع أوامر تسليمها للمستوردين أو وكلائهم، وهذه الآلية

تكـبّد الناقلين البحريين نفقات ورسوماً إضافية وتعويضات قد لا يكون لهم يد فيها. هذا إذا دخلت البضائع إلى تلك المستودعات، وأحياناً يتم تفريغ البضائع في ساحات المـرفأ ويمر وقت قد لا يكون قصيراً حتى تصدر أوامر تسليم البضائع لأصحابها تـتعرض خلاله تلك البضائع إلى نقص أو أضرار نتيجة عوامل بشرية أو طبيعية، كـل هذا يعكسه الناقلون البحريون إما على زيادة أجور الشحن في المرات المقبلة أو يـتم اتباع أساليب احتيالية للتهرب من تلك الرسوم والنفقات الإضافية وتحميلها قدر المستطاع إلى أطراف أخرى لها علاقة بهذه العقود البحرية.

وهـناك أعمـال احتيال في التأمين على الحياة تصل إلى حد الجريمة المقصودة بقتل مـتعمد للمؤمن على حياته من قبل المستفيد، أو بتخطيط منه لقبض مبلغ التأمين من شـركة التأميـن، أو التأمين على حياة شـخص مـريض بإبراز تقرير طبي مزور أو غير صحيح بالتواطؤ ما بين الطبيب والوكيل وأحد عناصر شركة التأميـن على الحياة لقاء تقاسم التعويض الذي سيتم قبضه من شركة التأمين، وكذلك أعمال الاحتيال في تأمينات الحريق والسرقة هي الأخرى موجودة وبشكل مفتعل في بعض الحالات من قبل أمين المستودع أو غيره من الموظفين في هذا المكان أو ذاك.

أعمـال احتـيال في الـتأمين تصـل إلى حـد الجـريمة المـتعمدة

طبعاً هناك العديد من حالات الاحتيال ضد شركات التأمين لا مجال لذكرها في هذه العجالـة التي كان القصد من ذكر بعضها هو لفت الانتباه إلى هذا الموضوع الهام الـذي يسـتحق الـتعاون بين شركات التأميـن علـى المسـتويين الداخلـي والإقليمـي لمواجهته بتبادل المعلومات والبـيانات حولـه وبالسرعة الممكنة فوسـائل الاتصـال المتطورة متوفرة الآن وعندما يتم استخدامها بشفافية وبرغبة صـادقة فـي مساعدة الآخرين فإن النتائج الإيجابية في الوقاية من هذه الجريمة أو التقلـيل مـن آثارهـا ستكون أفضل لجميع الأطراف المعرضة في صناعة واحدة ومنطقة جغرافية واحدة إلى مثل هذه الأعمال الاحتيالية.

تبادل المعلومات بين شركات التأمين يساعد على تقليل حالات الاحتيال

ولعل المقترح العملي الأفضل للتعاون في قضايا الاحتيال إيجاد جهة متخصصة لملاحقة أعمال الاحتيال في التجارة البحرية العربية أو غيرها سواء كانت تبعيتها للاتحاد العام العربي للتأمين أو غيره من الجهات، تناط بها مهام ملاحقة الأعمال اللاحتيالية التي تتحمل نتائجها في المحصلة شركات التأمين وإعادة التأمين العربية لقاء أتعاب تتقاضاها هذه الجهة المتخصصة ممن استفاد من خدماتها من شركات التأمين وإعادة التأمين العربية حتى تكون قادرة على متابعة مهامها.

من المهم إيجاد جهة متخصصة لملاحقة أعمال الاحتيال

توصيات مهمة على المستوردين اتباعها لإبعاد شبح الاحتيال

وهناك بعض التوصيات التي تقلل من ظروف الاحتيال بالنسبة للمستوردين أهمها:

- توعية المستوردين بضرورة شحن بضائعهم على بواخر تابعة لخطوط نظامية وضرورة ذكر هذا الشرط عند فتح الاعتمادات المستندية.
- أن يطلب المستورد ضمن وثائق الاعتماد المستندي وثيقة تصنيف الباخرة الناقلة لبضاعته من جمعية تصنيف دولية معترف بها، وأن يكون هذا التصنيف من الدرجة الأولى.
- أن تكون هناك شهادة معاينة للبضاعة المشحونة وقت شحنها من قبل شركة معاينة معترف بها دولياً.
- أن يتضمن الاعتماد المستندي شرط تعبئة البضاعة بشكل جيد ومناسب حسب الأصول التجارية حيث شركات التأمين تمتنع عن تعويض المستورد المؤمن في حال وجود غش في البضاعة المشحونة وكذلك إذا كان التغليف غير مناسب للبضاعة.
- وأن تكون بوليصة الشحن نظيفة "Clean Bill of Lading" وأن يكون الشحن ضمن عنابر الباخرة وليس على ظهرها "On Deck" ما لم تسمح الأعراف التجارية بذلك.
- أن لا تتم عملية تسليم البضاعة إلا مقابل بوليصة الشحن الأصلية، وإذا كان تسليم البضاعة مقابل خطاب ضمان فيجب أن يغطي هذا الخطاب ضعفي قيمة البضاعة

وأجـــور شحنها وتأمينها "C.I.F" وبكفالة مصرفية من مصرف من الدرجة الأولى مقبولة من الناقل البحري ومن قبل نادي الحماية "P&I CLUB".

- ❖ أن لا يقـــبل المســـتورد بذكر بعض الشروط من قبل المصدر على بوليصة الشحن مـــثل "Shipper Weight & Count" لأن مثل هذا الشرط يعفي الناقل من مسؤوليته تجـــاه المســـتورد فـــيما يتعلق بالوزن والعدد، وهذا ما يشجع البحارة على العبث بالبضاعة لانتفاء مسؤوليتهم عن وزنها وعددها.
- ❖ وهـــناك بعـــض الحالات التي تتضمن بوالص الشحن فيها عبارة الطرود " Said to Contain" هذا الشرط يعفي الناقل البحري من المسؤولية عن محتوى الطرود.
- ❖ وكذلـــك شـــرط الـــوزن "Weight Said to Be" وهذا الشرط أيضاً يؤدي إلى انعدام مسؤولية الناقل عن صحة وزن البضاعة.

هذا وإذا أظهر كشف المعاينة على البضاعة عند استلام إذن التسليم وجود نقص أو عيـــب فعلـــي ظاهـــر كبير فإن على المستورد أن يتقدم بإدعاء ضد شركة البواخر الـــناقلة مطالباً بالتعويض عن الأضرار التي لحقت ببضاعته حيث من واجبات الناقل البحري الأساسية تسليم البضاعة في مكان الوصول سليمة وكاملة وبدون تأخير.

كمـــا أن واجـــبات المؤمـــن له أن يتصرف تجاه الطرف المتعاقد معه أو الغير وكأن بضاعته غير مؤمن عليها أصلاً.

وفـــي كـــل الأحوال على المستورد أن لا يوقع إيصال الاستلام على بياض إذا كانت العيوب غير ظاهرة فعليه أن يتقدم باحتجاج ضد شركة النقل خلال ثلاثة أيام مـــن تاريخ الاستلام وظهور العيوب في البضاعة المستلمة ليضمن الحصول على الـــتعويض عن تلك الأضرار من شركة التأمين التي تقوم نيابة عن المؤمن له بملاحقة الشركة الناقلة أو السفينة الناقلة بالتعويضات التي تم تسديدها للمؤمن له.

على المستورد عدم التوقيع على بياض

* * *

أبحاث ودراسات

تأمينات الأنفاق... التحديات والمخاطر

ترجمة وإعداد: فايزة سيف الدين

يعتبر قطاع النقل (الداخلي والإقليمي والدولي) من القطاعات الهامة التي تساهم في النجاحات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للأمم. من هذا المنطلق يعتبر بناء الجسور وشق الأنفاق وتجهيزها من أهم المشاريع التي ترفد هذا القطاع وتساعد على تسريع وتيرة العمل وتسهيل الحركة. ورغم ذلك، فإن هذه المشاريع تنطوي على العديد من المخاطر التي ترافقها في جميع المراحل بدءاً من الدراسة التمهيدية وانتهاءً بوضع المشروع قيد التشغيل.

والموضوع التالي يركز على مشاريع شق الأنفاق ووضعها قيد التشغيل من وجهة نظر تأمينية. توضح الأخطار التي ترافق هذا النفق وكيفية الحد منها. **وبشكل مختصر فإن مشروع النفق يمر بالمراحل التالية:**

أولاً ــ مرحلة ما قبل البناء: حيث يتم دراسة الموقع جيولوجياً واختيار أسلوب التصميم ومواد البناء ثم إجراءات العقد وإعداد التغطيات التأمينية اللازمة.

ثانياً ــ مرحلة البناء تحت الأرض: ويتم في هذه المرحلة الأعمال التمهيدية وإنشاء الأساسات تحت الأرض وردم الأساسات والقياسات المساعدة الإضافية وتنفيذ الأعمال الكهربائية والميكانيكية والإشراف على البناء بشكل عام.

ثالثاً ــ إعداد العقود التأمينية: وهي تشمل اختيار التغطيات التأمينية المناسبة لكل مرحلة على حدة أي دراسة التعرض للخطر والمرحلة الاكتتابية وكيفية إدارة الخطر.

ويدور بحثنا هذا في مجال النواحي التأمينية للأنفاق وفق المخطط التالي:

«تأمينات الأنفاق»

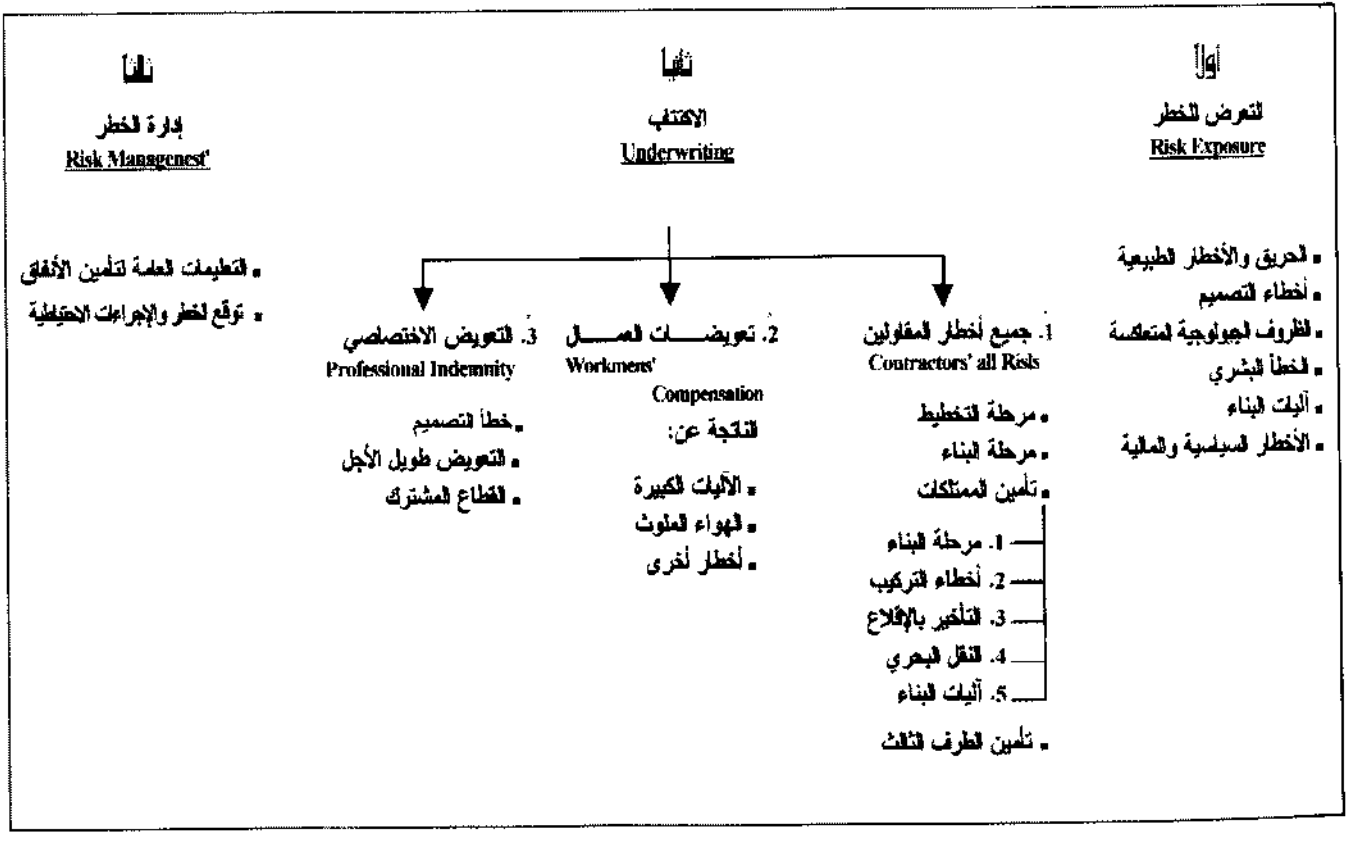

أولاً ــ التعرض للخطر (Risk Exposure):

عدة عوامل تلعب دوراً في أخطار البناء

تختلف أخطار البناء تحت الأرض عن غيرها من أعمال البناء التي تتم على سطح الأرض بشكل كبير، من حيث نوعية الأخطار وتشابكها. إذ لا يعود سبب الحادث إلى عامل وحيد وإنما إلى تشابك عدد من العوامل. فقد يحصل خطأ ما في مرحلة التخطيط أو قد يتم تجاوز مرحلة معينة أثناء البناء بسبب الإهمال الأمر الذي يؤدي إلى حصول العديد من الحوادث في مراحل لاحقة وحتى في مرحلة التشغيل النهائي للنفق.

ويمكن أن تصنف الأخطار الأساسية التي يحتمل حصولها في مثل هذه المشاريع ضمن ثلاث مجموعات:

- أضرار مادية للأعمال الإنشائية والآليات والتجهيزات.
- أضرار مادية لممتلكات الطرف الثالث وأخطار المسؤوليات التابعة لها.
- الأضرار الجسدية للعمال.

.. ومن الصعب أحياناً التوصل إلى السبب الفعلي

ويصعب في بعض الأحيان التوصل إلى المسبب الفعلي للحادث بسبب تشابك عدة أسباب معاً في حصول الحادث. لكن بشكل عام يمكن حصر هذه الأسباب بما يلي:

آ ــ الحريق والأخطار الطبيعية:

1 . الأضرار الناجمة عن الظروف الجوية السيئة مثل الإعصار والأمطار الغزيرة ويقع ضمن نطاق هذا السبب التدابير غير الناجعة لتفادي هذه الحالات.

2 . الحريق ضمن مسار النفق الأساسي.

3 . الزلازل.

ب ــ أخطاء التصميم ــ التركيبة الجيولوجية المتعاكسة للتربة والخطأ البشري:

ويتمثل هذا بعدم كفاية الدراسات الجيولوجية الأولية والتي تؤدي إلى بناء المشروع وفق معلومات غير صحيحة على المستوى التصميمي والإنشائي أو اختيار

آليات البناء أو القياسات الداعمة (الجانبية) أو عمليات التجفيف اللازمة لموقع المشروع. فقد يتم اعتماد أسلوب معين للبناء يكون مناسباً من حيث الموقع ومتوافقاً مع خطة التحويل إلا أنه غير متناسب مع التركيبة الجيولوجية للتربة في هذا الموقع بالذات مما يؤدي إلى نشوء أخطار كامنة قد لاتظهر مباشرة ولكنها ستظهر حتماً يوماً ما. لذا، فالتخطيط الجيد والدراسة الكافية تؤدي إلى تدارك العديد من الأخطار التي ستقع على عاتق المؤمنين أولاً وأخيراً.

- نقص الخبرة التي تؤدي إلى حصول الخطأ البشري لكل من له علاقة بتنفيذ المشروع كمهندسي التصميم ومشرفي التنفيذ والمتعهدين الذين يتابعون عملية التنفيذ.
- الاختيار الخاطئ للإجراءات الاحتياطية فيما يتعلق بضغط الماء وضغط التحمل واختيار أدوات القطع ومكملات رأس القطع وغيرها.
- تنفيذ الأعمال من قبل أشخاص يفتقدون المهارة الضرورية والخبرة ولا يقومون بالتطبيق الأمثل للمخططات وتعليمات المصنع.
- الدراسة المبدئية غير الكافية لطبقة التربة الثانية خلال حفر النفق وخاصة في الأراضي ذات المشاكل الجيولوجية السابقة.
- انهيار الجدران الجانبية بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات الضرورية وعدم التقدير الكافي لتركيبة التربة الجيولوجية في موقع المشروع.
- تسرب الماء إلى النفق أو حفرة التفريغ بسبب عدم كفاية التجفيف أو بسبب حصول بعض التشققات.
- تشوه فوهة النفق بسبب ضغط الأراضي المحيطة بها من جهة وانهدام أرضية النفق من جهة أخرى.
- تغير صلابة التربة وتغير طبيعتها الكيميائية إذا تم البدء بالمشروع وتعرضت التربة أو الصخور للهواء والرطوبة والمياه لفترات طويلة دون أن يتم استكمال المشروع في الوقت المناسب.
- أضرار في النفق بسبب ترسبات غير مكتشفة للتربة أو الغازات السامة.

- انهيارات خلال عمليات حفر النفق بسبب البيانات غير الكافية التي تعتمد عليها عملية البناء.
- الأضرار الناتجة عن التأخير في أعمال البناء لأسباب عدة منها مثلاً النقص في جاهزية العمال وتعطل المضخات وتبدل أحوال التربة بسبب التأخر في إنجاز أنبوب النفق النهائي والكسوة الداخلية للنفق.
- تضرر الأبنية المجاورة للنفق كنتيجة مباشرة لعمليات البناء أو بسبب انخفاض مستوى الماء نتيجة أعمال الحفريات.
- حوادث الطرق الناتجة عن إشغالات المشروع وعدم الفصل الكامل لموقع العمل عن أماكن المرور العادية.
- الأذى الذي قد يصيب المارة في حال عدم كفاية الوسائل الاحتياطية لموقع التفريغ.
- الأضرار التي قد تصيب الآليات وعمليات البناء بحد ذاتها من الطرف الثالث.
- حوادث للعمال في موقع المشروع.

ج ـ آليات البناء (Construction Machinery):

- الاصطدام أو الانقلاب أو التخلي عن آليات المشروع.
- أضرار المعمل أو الآليات خلال عمليات التركيب.
- تعطل خطوط الهاتف أو الأسلاك الكهربائية أو شبكة المياه بسبب مباشر من آليات البناء.
- أضرار المعمل والأعمال المؤقتة بسبب عمليات الروافع وخصوصاً في الأنفاق العمودية.
- الانفجارات الناتجة عن تشقق أنابيب الغاز المستخدمة في عمليات البناء.
- عدم كفاية إجراءات السلامة أثناء عمليات التحميل.
- أخطار البحار كالعواصف وارتفاع أمواج البحار.
- أخطار إعادة الشحن (التحميل والتفريغ).
- السرقة.

د ــ الأخطار السياسية والمالية (Political And Financial Risks):

ــ عجز التمويل وخسارة الاستثمار.

ــ إفلاس المسؤولين عن المشروع أو المتعهدين.

كل هذه الأسباب قد تؤدي إلى عدم استقرار وتيرة العمل وزيادة احتمال حصول التعويضات وبالتالي نشوء أخطار مالية تحتاج إلى إعادة التخطيط أو إطالة مدة الترميم والتأخير في تسليم المشروع. وقد يؤدي ذلك إلى نشوء بعض الأخطار غير المباشرة كنتيجة حتمية للأضرار المادية.

على الأطراف المعنية أن تكون على استعداد دائم لزيادة التمويل

لذا، يجب أن تكون الأطراف المعنية بالمشروع على استعداد لزيادة التمويل وعلى نفقتها الخاصة بهدف استمرار المشروع حتى وإن كان ذلك خارج نطاق الوثيقة الأصلية للتأمين. وهناك بعض الحالات التي يؤدي فيها التأخير بتسليم المشروع إلى إعلان إفلاس المتعهد.

ثانياً: الاكتتاب (Underwriting):

❶ ــ جميع أخطار المقاولين (Contractors' all Risks):

نجاح المشاريع يعتمد على درجة التوافق والتكامل بين عدة أمور

رغم أن جميع طرق البناء تحت الأرض مجربة ومختبرة جيداً قبل التطبيق إلا أن نجاح مثل هذه المشاريع لا يعتمد فقط على أسلوب البناء ولكنه يعتمد بشكل أو بآخر على درجة التوافق والتكامل بين عدة أمور منها التصميم الأساسي للمشروع والتركيبة الجيولوجية للتربة بالإضافة إلى خبرة جميع الأطراف المساهمة بعملية البناء. لذا فإن تأمين هذه المشاريع يتطلب وجود خبرة متميزة في هذا المجال.

وتمر عملية بناء الأنفاق بعدة مراحل وكل مرحلة تتطلب أسلوباً معيناً بالتأمين كما هو مبين أدناه:

o مرحلة التخطيط (Planning):

قبل اتخاذ القرار بإنشاء المشاريع ذات التكلفة العالية، لابد من القيام بخطوات تحضيرية مكثفة ودراسات اختبارية كاستطلاع الطرق البديلة ونوعية التربة وطرق التمويل وغيرها... ويتم وضع التصميم المبدئي بعد اكتمال هذه المراحل، وقد تكون هذه الخطوات كافية من النواحي الفنية والمالية لبناء المشروع ولكنها بكل تأكيد لا تلبي حاجة شركة التأمين. فالأخطار الكامنة في مرحلة التخطيط لا يمكن التنبؤ بها أو اكتشافها ضمن هذه المرحلة فقط وإنما تمتد نتائجها لتكتشف في المراحل اللاحقة أي مرحلتي البناء والتشغيل. فهناك العديد من العوامل التي لا تقف نتائجها على ازدياد التكاليف فقط ولكنها تزيد من الأخطار التي تضعها شركة التأمين في الحسبان.

الخطوات التحضيرية مهمة قبل إنشاء المشاريع

فمثلاً، إذا تم إجراء العقد على أساس حلول بديلة من قبل المقاول، فإن مسؤولية وضع المخططات تختلف. إذ أن مسؤولية التخطيط وكل تبعاته ــ في هذه الحالة ــ لا تقع على عاتق ممولي المشروع ولكنها تقع على عاتق المتعاقدين، وبما أن أخطار المقاولين تدخل في أغلب الأحيان ضمن التغطية التأمينية فإن هذا الأمر قد يغير من الوضع بالنسبة لشركة التأمين.

o مرحلة البناء (Construction):

عند بداية مرحلة البناء تكون مرحلة التصميم عادة قد اكتملت إلى حد كبير رغم عدم اكتمال التفاصيل الصغيرة لعملية الإكساء، وهنا تظهر مهارة المتعهدين عند تنفيذ هذه التفاصيل الصغيرة، حيث إن تنفيذ مراحل البناء الأخيرة المتعلقة بإكساء المشروع داخلياً تعتمد بشكل كبير على دقة التخطيط. فالخطأ أو المشكلات التي تكتشف خلال التنفيذ، ويتم تداركها بشكل فني تساعد على تفادي أخطاء التصميم الأولية. وبالعكس فإن المشاريع المنفذة بأيد غير خبيرة تؤدي إلى ارتفاع نسبة الأخطار التي قد تقع على عاتق شركة التأمين.

تنفيذ مراحل البناء الأخيرة تعتمد على دقة التخطيط

وتظهر أهمية الخبرة بالتنفيذ بشكل خاص في بناء الأنفاق. فهذه المشاريع تمتد لفترة طويلة من الزمن وتتداخل فيها العديد من العمليات المتزامنة. ويمكن تجنب العديد من الأخطار المحتملة لاحقاً عن طريق إعادة التصميم أو تعديل أسلوب البناء أو استخدام مواد بناء مختلفة.

يمكن تجنب العديد من الأخطار المحتملة عن طريق إعادة التصميم أو تعديل أسلوب البناء

o تأمين الممتلكات (Property Insurance):

1 ــ خلال مرحلة البناء (Construction Works)

تُغطى هذه المشاريع تأمينياً ــ على الأغلب ــ ضمن وثيقة جميع أخطار المقاولين Contractors all Risks أو ما يسمى بالتأمين الشامل للمشروع Comprehensive all Risk. وتشمل هذه الوثيقة على تأمين جميع الأخطار، أي كل أسباب الحوادث ما عدا التي يتم استبعادها صراحة ضمن بند الاستثناءات. ونميز هنا نوعين من الاستثناءات:

أ ــ الاستثناءات العامة General Exclusions كأخطار الحرب والأخطار النووية مثلاً.

ب ــ الاستثناءات الخاصة Special Exclusions وهي الأخطار التي تنشأ عن عملية البناء بحد ذاتها مثل عيوب البناء بينما تعتبر الحوادث الناتجة عن تلك العيوب أعمالاً مغطاة.

ما هي الأعمال المغطاة تأمينياً What is The Subject matter Insured?

يتم تأمين أعمال البناء ضد الأضرار المادية التصادفية (التي تقع بمحض الصدفة) مهما كان نوعها. وهي تغطي كل الآليات المستخدمة في عمليات البناء بما فيها تجهيزات البناء الأساسية والثانوية والأبنية البديلة المؤقتة والتصاميم والإشراف على الموقع وغيرها. كما يمكن تغطية ترحيل الأنقاض والممتلكات المحيطة على أساس مسؤولية التعويض الأول

يتم تأمين أعمال البناء ضد الأضرار مهما كان نوعها

من هو المؤمن له Who is Insured؟

يمكن لكل من مالك المشروع والمقاول أن يكون مؤمناً له. حيث يتم تغطية كل المشاركين بعملية البناء من خلال مالك المشروع (رغم أن مهندس التصميم والتنفيذ لم يعينوا من قبل مالك المشروع). وبما أن القسم الأكبر من التنفيذ الأساسي يتم بواسطة المتعاقدين الثانويين فَهُم يدخلون أيضاً ضمن دائرة اهتمام شركة التأمين، والتي يجب أن تكون على معرفة كاملة بالمعلومات الكافية عن المتعهدين الأساسيين والثانويين سواء بسواء قبل إصدار عقد التأمين.

المصارف طرف تأميني والتداخل بين المؤمِّن والمؤمَّن له قد يؤدي إلى رفض التعويض

كما أن جهة التمويل ــ كالمصارف مثلاً ــ تعتبر في بعض الأحيان طرفاً تأمينياً ويجب أن ينص صراحة في هذه الحالة ضمن الوثيقة الأصلية عن مدى استفادتهم من هذا التأمين وضمن أية ظروف. ويجب تجنب وضع الممولين كمستفيدين في بعض الحالات. حيث أن التداخل بين المؤمن والمؤمن له قد يؤدي إلى رفض التعويض.

متى يتم تطبيق التغطية التأمينية When Does Insurance Cover Apply؟

يتم تحديد شروط التأمين وتفصيل الوثيقة مسبقاً إلا أن بداية الوثيقة فعلياً تبدأ مع بداية أعمال البناء وتستمر حتى التاريخ المتوقع للتسليم أو حتى تاريخ التسليم الفعلي عندما يتم الحصول على موافقة المالك على إنهاء المشروع أو حتى يتم البدء بتجربة المشروع أيهما الأسرع. وقد درجت العادة دولياً على أن وثائق التأمين لا تلغى مباشرة بعد بداية مرحلة التجربة.

وبما أن مشاريع بناء الأنفاق تمتد على فترة طويلة من الزمن، فإن هذه الناحية يجب بحثها بدقة بشكل خاص. إذ يفضل في بعض الأحيان وقف سريان التأمين عند مرحلة معينة وإعادة النظر بالشروط بناءً على نسبة التعويضات حيث يسمح بإلغاء الوثيقة في حال التبدل في طبيعة الأخطار التي تم الاتفاق عليها أساساً أو بسبب عدم جدوى إدارة الخطر المتبعة فعلاً في المشروع.

كذلك فقد يتم الاتفاق بين مالكي المشروع والمتعاقدين على تمديد الوثيقة الأصلية لفترة صيانة تلي الفترة الأصلية للبناء وهذا يتيح للمتعاقد أن يقوم بإصلاح بعض العيوب التي تظهر مباشرة عند بداية الاستخدام الفعلي للمشروع، وتمتد فترة الصيانة عادة على مدة 12 شهراً، كذلك فقد يتم تمديد التغطية ضمن هذه الفترة لتغطي الأضرار المالية التي تحصل نتيجة أعمال الصيانة حتى وإن كان السبب الأصلي للضرر المادي قد حصل خلال فترة البناء الأساسية.

يمكن تحديد وثيقة التأمين لتشمل الصيانة والأضرار المالية الناجمة عنها

كيف يتم احتساب مبلغ التأمين How is The Sum Insured Calculated؟

يعتمد مبلغ التأمين على المبلغ الإجمالي للتكلفة في نهاية فترة البناء، وبشكل عام يفضل إعادة تقييم العقد بشكل دوري مع الأخذ بعين الاعتبار عامل التضخم النقدي أو غيره من العوامل التي تؤثر على قيمة التكلفة خلال مدة العقد، حيث يتم تعديل مبلغ التأمين تبعاً لذلك. ولا يفضل تأجيل ذلك لنهاية فترة العقد حيث أظهرت التجارب أن حملة الوثائق لا يفضلون هذا الأسلوب.

ما هي الأمور القابلة للتعويض What is Indemnified؟

يتم تعويض الأضرار التي تحصل للبنود المسجلة في وثيقة التأمين خلال مرحلة البناء، على أن لاتتجاوز تكاليف الإصلاح الحدود المتفق عليها ضمن الوثيقة الأصلية. ونميز هنا اختلافاً واضحاً بالنسبة للتعويض في حالة البناء العادي عنه في حالة بناء الأنفاق. فعند احتراق بناء ما مثلاً على سطح الأرض وبعد إزالة الأنقاض يمكن إعادة البناء باستخدام نفس أسلوب البناء ونفس المواد. ويتم ذلك عادة بنفس القيمة أو في حدود التكلفة الأصلية للبناء. أما في حالة بناء الأنفاق فالوضع مختلف كلياً. فعند حصول ضرر معين في أحد الأماكن وبعد الكشف ووضع خطة الترميم يكتشف المتعهد بأن الأراضي المحيطة بالنفق يجب تقويتها وتدعيمها قبل البدء بعملية

يجب أن لا يتجاوز تعويض الأضرار المالية تكاليف الحدود المتفق عليها

الترميم وهذا الوضع غير معروف سابقاً وبالتالي غير منصوص عليه عند دراسة مبلغ التأمين. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان إجراء بعض الإصلاحات الجانبية أو الثانوية قبل الدخول في إصلاح العطل الأساسي. وكمثال على ارتفاع تكاليف الإصلاح في بناء الأنفاق، فإن إصلاح مسافة 10 أمتار من نفق كلفته الأصلية 500.000 يورو في بعض الحالات المعقدة قد تصل إلى حوالي 50 ضعفاً من التكلفة الأصلية بحيث تصل أحياناً إلى 25 مليون يورو.

2 ــ أعمال التركيب (Erection Works)

يجب أن تنسجم التغطية التأمينية في مرحلتي التركيب والبناء

يجب أن تنسجم التغطية التأمينية في مرحلة التركيب مع التغطية في مرحلة البناء. ويقصد بعمليات التركيب، تركيب جميع التجهيزات الكهربائية والميكانيكية مثل الأدراج المتحركة والمصاعد وأنظمة التهوية والأسلاك الكهربائية وإشارات تحديد الاتجاهات وأجهزة الكومبيوتر اللازمة لضبط حركة المرور بالإضافة إلى عمليات الاختبار.

وبالنسبة لشركة التأمين فإن أخطار التركيب تختلف كلياً عن أخطار عملية البناء. ففي مرحلة التركيب يتم تجميع أجزاء مسبقة الصنع، أما في مرحلة البناء فإن الموقع بحد ذاته هو ورشة العمل.

وقد تشكل أعمال البناء عامل خطورة لأعمال التركيب والتجهيزات الكهربائية، وبالعكس، فقد تتضرر أعمال البناء المنتهية خلال عملية التركيب والصيانة، ولهذا السبب يفضل تأمين أعمال البناء والتركيب معاً Construction & Erction . وهذا يعني إصدار تغطية واحدة لجميع الأعمال التي يقوم بها المتعهد بنفس الوقت مما يتيح لشركة التأمين حرية أكبر في التعويض. أما في حالة وجود تعويض مع تغطيتين مختلفتين فإن تحديد سبب الحادث وعائديته للتغطية يشكل صعوبة لجميع الأطراف.

من المفضل تأمين أعمال البناء والتركيب معاً

3 – التأخير في إقلاع المشروع وفقد الأرباح (Delay in Start up/ And Loss of Profit)

إن تمديد وثيقة التأمين لكي تشمل خطر التأخير في الإقلاع بالمشروع تشكل خطورة غيرعادية في حالة تأمين الانفاق، ومرد ذلك إلى عدم وضوح أو تصور بعض الأخطار التي قد تعترض التنفيذ، منها على سبيل المثال عدم وضوح الأوضاع الجيولوجية والمائية للتربة أو طول المدة اللازمة للإصلاح في بعض الحالات والتي قد تطول إلى 12 شهراً أحياناً بسبب الخلاف على أسلوب الإصلاح. وقد يتطلب الأمر أحياناً استخدام أكثر من وسيلة لإصلاح العطل والتي تشكل أعمالاً إضافية مكثفة دون أن يتمكن المتعهد من إشراك أكثر من ورشة للإصلاح بنفس الوقت بسبب ضيق المساحة اللازمة للإصلاح والتي قد لا تتعدى بضعة أمتار مربعة.

كما يصعب في بعض الحالات تحديد مدى التزام المتعهد بتنفيذ الأعمال حسب الجدول التخطيطي المحدد في وثيقة التأمين. وبدون هذه المعلومات، تدخل شركة التأمين في دراسات إضافية قبل إقرار التعويض للتأكد من مدى مطابقة مراحل التنفيذ مع الخطة الموضوعة مسبقاً.

من الصعب أحياناً تحديد مدى التزام المتعهد بتنفيذ الأعمال حسب المخطط

ما هي الأشياء المؤمن عليها وكيف يتم احتساب قيمة التعويض What is Subject Matter Insured? How is The Indemnity Calculated?

يتم احتساب مبلغ التأمين على أساس الأرباح الإجمالية التي تمت خسارتها نتيجة التأخير في التسليم والذي حصل كنتيجة مباشرة للعطل المادي أثناء التركيب.

وتحسب الأرباح الإجمالية والأرباح الصافية أي مردود استخدام النفق بالإضافة إلى النفقات الثابتة وهي النفقات التي قد تدفع حتى لو لم يتم فتح النفق للمرور (مثل رواتب العمال) وفي كل الحالات لا تعوض شركة التأمين إلا النفقات التي دفعت فعلاً.

من هو المؤمن له Who is Insured؟

عند تمديد الوثيقة وعلى عكس وثيقة تأمين جميع أخطار المقاولين، يؤخذ في الاعتبار المسؤول الرئيسي عن المشروع الذي هو الشخص الحامل للوثيقة. ولا يجب بأي حالٍ من الأحوال أن تؤخذ مصلحة شركة البناء في الحسبان.

متى يتم تطبيق التغطية التأمينية When Does Insurance Cover apply؟

شركة التأمين مسؤولة عن التعويض في كل حادث يتجاوز حد السماح

تعتبر شركة التأمين مسؤولة عن التعويض عن كل حادث يتجاوز حد السماح، فإذا امتدت فترة التعويض لسنتين مثلاً، فإن المسؤولية القصوى للوثيقة قد تكون ضعف مبلغ التأمين السنوي. وبما أن أساس التأمين لمثل هذه المشاريع هو Probable Maximum Loss/ PML أي أقصى خسارة متوقعة، فإن شركة التأمين تجد نفسها أحياناً بما يسمى بأزمة عنق الزجاجة في بعض المشاريع الكبرى والتي يتوقع فيها أحياناً أن يتجاوز التعويض هذا المبلغ.

4 ــ تأمين البحري بضائع (Marine Cargo)

بالإضافة إلى أعمال البناء والتركيب يتم تأمين مواد وآليات البناء والتجهيزات اللازمة لإكمال المشروع أثناء نقلها من بلد المنشأ إلى موقع العمل.

ما هي الأشياء المؤمنة What is Subject Matter Insured؟

يتم تأمين مواد البناء والآليات أثناء سيرها إلى موقع المشروع

يتم تأمين مواد البناء والآليات أثناء سيرها إلى موقع المشروع ضمن وثيقة النقل. كما يتم قبول تأمين التعويضات الناشئة عن تعويض البحري.

وفي مشاريع بناء الأنفاق يجب الانتباه بشكل خاص إلى الآليات المستخدمة في المشروع. إذ أن اعتماد أساس التركيز على قيمة الآليات يحتوي على خطورة عالية بالنسبة لشركة التأمين. فإذا فقدت إحدى الآليات أثناء النقل، فمن المتوقع أن يؤدي هذا الحادث إلى تعويض كبير لتعذر متابعة العمل بالنفق قبل الحصول على بديل عنها، الأمر الذي يتطلب فترة طويلة في بعض الأحيان ويؤدي إلى تأخر تسليم المشروع بأكمله. لذا لابد من الانتباه إلى مدى اتباع التدابير الوقائية الاحتياطية لمنع

في مشاريع بناء الأنفاق يجب الانتباه إلى الآليات المستخدمة

حصول الحوادث والتي تطبق من قبل المشرفين على المشروع مثل مراقبة التحميل والتفريغ على سطح الباخرة أو ضمن العنابر وغيرها.

- متى يتم تطبيق وثيقة التأمين When Does The Insurance Cover apply؟

تغطي وثيقة التأمين الأخطار خلال عملية النقل وقد تمتد لتغطي الآلية حتى بداية سريان الوثيقة الأساسية للمشروع. وبشكل عام فإن تغطية البضائع تبدأ بتاريخ سابق لبدء سريان الوثيقة الأصلية لأعمال البناء. ويفضل أن يتم الفصل بين هاتين الوثيقتين.

- كيف يتم احتساب مبلغ التأمين How is The Sum Insured Calculated؟

يجب أن يتناسب مبلغ التأمين مع قيم استبدال الآليات المفقودة أو إصلاح الآلية المعطلة بالإضافة إلى الرسوم والضرائب المترتبة على عملية الاستبدال.

- كيف يتم احتساب التعويض How is The Indemnity Calculated؟

يحتسب التعويض على أساس القيمة الفعلية لموضوع التأمين في حالة الفقد الكلي وعلى أساس (الجديد بدل القديم – New for Old) في حالة الفقد الجزئي.

5 – آليات البناء (Construction Machinery)

إن مالك المشروع والذي يؤمن عادة على أعمال البناء لصالحه ولصالح المتعهدين، ليس لديه فعلاً أية مصلحة تأمينية لتأمين آليات البناء، ويعود الأمر إذن إلى الشركات التي تقوم بتنفيذ عمليات البناء لتقرر تأمين الآليات ضد الأخطار الخارجية من عدمه. وهذا لا يمنع تعرض الآليات الموجودة في مكان العمل للخطر، لذا يفضل إجراء تأمين شامل لكامل الآليات العائدة للمتعهد.

ليس لمالك المشروع غالباً مصلحة في التأمين على آليات البناء

- ما هي الأشياء التي يؤمن عليها What is Subject Matter Insured؟

يمكن تأمين آليات البناء ضمن وثيقة خاصة بمصانع وآليات المتعهد. ويجب في هذه الحالة أن يتم تفصيل الآليات المستخدمة

تأمين آليات البناء يتم ضمن وثيقة خاصة بالمتعهد

ضمن الموقع في جدول خاص يوضح فيه نوع الآلية وسنة الصنع وبلد التسجيل. وبناء على ذلك يتم تحديد مبلغ التأمين الخاص بكل آلية على حدة. وعند وقوع الحادث يجب التأكد من شمول الآلية المتضررة ضمن الوثيقة الأصلية ويتم التعويض وفقاً لذلك.

- متى تطبق وثيقة التأمين When Does The Insurance Cover apply؟

تنحصر مسؤولية هذه الوثيقة بتأمين الآليات ضد الأخطار الخارجية بالنسبة للمشروع. وهكذا، فإن التعطل الآلي والكهربائي غير مشمولين بالتغطية.

- كيف يتم احتساب مبلغ التأمين How is The Sum Insured Calculated؟

يحدد مبلغ التأمين بتكلفة استبدال الوحدة المعطلة بوحدة جديدة وفق القيمة الحالية في حالة الفقد الكلي وهذا منطقي تماماً. أما في حالة الفقد الجزئي فيتم اعتماد تكلفة الإصلاح بدون أي حسومات كمبدأ لمبلغ التأمين. (New for old). وقد أظهرت الممارسة بأن شركة التأمين تتوقع عادة عدداً كبيراً من التعويضات الفردية في حالة تأمين المعمل والآليات الداخلة في عمليات البناء، لذا فإنها تلجأ إلى تحديد حد سماح معين مما يخفض من وتيرة هذه التعويضات وتكلفتها، وهي بذلك تحفز المؤمن له على الاهتمام الذاتي باتباع تدابير احتياطية للحد من حصول التعويضات الصغيرة لأنه بالفعل سيكون مسؤولاً عنها أو عن جزء منها بشكل عام.

قد تلجأ شركات التأمين لتحفيز المسؤولين للاهتمام الذاتي لتخفيض التعويضات

o تأمين الطرف الثالث (Third Party Liability Insurance):

إذا تصورنا آثار شق الأنفاق على التربة الطبيعية وعلى الحركة السكانية لوسط المدينة يتضح لنا أن تأمين مسؤولية الطرف الثالث لمثل هذه المشاريع تنطوي على نسبة خطورة عالية، منها على سبيل المثال تعطل الخدمات الأرضية بسبب قطع الأسلاك وتضرر الأبنية المجاورة وأضرار الغازات والغبار الناتجة عن عمليات الحفر.

لذا، فإن الحصول على تغطية تأمينية مناسبة يتطلب توفر قاعدة بيانات فنية وتأمينية على درجة عالية من الدقة.

ما هو موضوع التأمين What is Subject Matter Insured؟

إلى جانب تأمين أعمال البناء، يمكن تأمين ممتلكات الطرف الثالث التي قد تتأثر بالمشروع. وتعتمد التغطية أساساً على المسؤولية الإلزامية للحادث الذي يقع صدفة أو الأضرار الناشئة عن أعمال البناء بشكل مباشر.

يمكن تأمين أعمال البناء وممتلكات الطرف الثالث

متى يتم تطبيق وثيقة التأمين When Does The Insurance Cover apply؟

كما هو الحال في تأمين أعمال البناء يمكن تحديد فترة التغطية من بداية الأعمال وحتى نهايتها أو حتى استلام الأعمال من قبل مالك المشروع أو بداية المرحلة التجريبية كما يمكن أن تمتد التغطية لتشمل فترة الصيانة وحتى الاستلام النهائي للمشروع.

❷ ـ تعويضات العمال (Workmens' Compensatin):

تنطوي أعمال الأنفاق خلال مرحلتي البناء والتركيب على أخطار كامنة للعاملين تحت الأرض. ويمكن تخفيض هذه الحوادث بشكل كبير إذا تم اتباع التدابير الاحتياطية اللازمة. وبالنسبة لخطورة مكان العمل فإن أعمال الأنفاق تعد من الأعمال شديدة الخطورة للأسباب التالية:

- **الآليات الكبيرة (Large Machines):**

يتم ترحيل مخلفات الحفريات وإدخال المواد اللازمة لعمليات البناء باستخدام شاحنات ورافعات ضخمة لتأمين عمليات الاتصال مع سطح الأرض، ونظراً إلى ضخامة الآليات يصعب على السائقين تأمين الرؤية الواضحة مما يتسبب بحصول الحوادث للعمال الذين يسيرون ضمن النفق، وهنا أيضاً يمكن التخفيف من هذه الحوادث باتباع إرشادات السلامة ومنها على سبيل المثال التنظيف المستمر لنوافذ المراقبة والكشافات الضوئية للآلية وارتداء الملابس العاكسة وعدم تشغيل الآليات

يمكن التخفيف من الحوادث باتباع إرشادات السلامة

الكبيرة عند تبديل مناوبة العمال. كما يجب التأكد من عدم تناول المشروبات الكحولية لكل العاملين في منطقة النفق.

■ **الهواء الملوث (Poul Air):**

تتعرض عيون وأجهزة التنفس للعاملين بالأنفاق إلى تلف واضح للأسباب التالية:

1 ــ غبار الكوارتز.

2 ــ الاسبستوس.

3 ــ خطورة شق الأنفاق العمودية ضمن الصخور الزلقة والصخور التي تحتوي على عناصر مشعة.

4 ــ غازات العوادم المسرطنة.

5 ــ الغبار المتصاعد من عمليات الحفر.

6 ــ دخان التفجير.

7 ــ الغاز الطبيعي.

8 ــ احتمال التسمم بالمكونات الضارة كالمعادن الثقيلة.

9 ــ حرارة الأنفاق.

اتخاذ احتياطات السلامة يساهم بتخفيض نسبة الأخطار

ويمكن تخفيض نسبة هذه الأخطار باتخاذ احتياطات السلامة كارتداء الخوذة وإيجاد فتحات للتهوية واستخدام الرذاذ المائي في مناطق الحفر أو المناطق ذات الحرارة المرتفعة ووجود مسافة أمان بين مجرى الهواء والوجه أقل من متر واحد واستخدام آليات شفط الغبار ووضع أجهزة تنقية الهواء على الروافع والتركسات وارتداء كمامات للتنفس واستخدام الخلط الرطب بدلاً من الخلط الجاف وشفط غبار الانفجارات.

■ **الأخطار الأخرى (Other Hazards):**

بالإضافة إلى الأخطار النوعية المذكورة آنفاً، يتعرض العمال أثناء بناء الأنفاق إلى أخطار أخرى منها:

الرؤية الضعيفة – التعثر بالأسلاك الممتدة على أرض النفق – الضجيج – سقوط الصخور ومواد البناء – السقوط – اندفاع الزيوت الهيدروليكية للآليات.

وأيضاً يمكن تخفيض هذه الأخطار باتباع إجراءات الوقاية التالية:

الإضاءة الجيدة للأنفاق – حماية الأسلاك الأرضية – استخدام واقيات للسمع – الكشف المستمر لسطح النفق – الفحص الدوري لخراطيم الهيدروليك. ولا شك بأن الفحص الدوري لوسائل الحماية يجب أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من وسائل إدارة الخطر من حيث وجودها وفاعليتها.

.. لكن ظروف العمل قد تعيق اتخاذ مثل هذه الاحتياطات

إلا أن ظروف العمل بالأنفاق قد تمنع العمال من اتباع إجراءات السلامة التي تساعدهم على حماية أنفسهم بالشكل الأمثل لأنهم يعتقدون أنها تحدُّ من حركتهم وهنا تكمن المشكلة.

أما العمل بضغط الهواء فهو يشكل حالة خاصة لأن الأشخاص العاملين في أجهزة ضغط الهواء قد يعانون من تمزق طبلة الأذن – تسمم الهواء المضغوط – التسمم بغاز الفحم واضطرابات الأجهزة السمعية والبصرية والتنفسية وحتى نقص الأوكسجين الوارد للدماغ أو الجلطات الدماغية.

بشكل عام – وهو المهم – يجب على العمال أن يخضعوا للفحوص الدورية طوال فترة عملهم بالأنفاق.

❸ – التعويض الاختصاصي (Professional Indemnity):

تعويض المسؤوليات يتوزع على جهات متعددة ويخضع لتشريع كل مؤسسة

تتوزع المسؤوليات وبالتالي تعويض المسؤوليات في أعمال بناء الأنفاق على جهات متعددة ويجب أن يدرس كل منها على حدة. وبهذا الخصوص يعتمد تحديد المسؤولية على المجال المحدد ضمن القانون الخاص لكل مؤسسة على حدة كما يجب التأكد من عدم وجود أي تعمد أو إهمال غير مبرر في الموضوع.

ففي مواقع البناء الكبرى هناك تواجد لعدد من الشركات المستقلة قانونياً عن بعضها البعض ولكنها تعمل معاً في نفس الوقت. والتحدي الأول الذي يواجهه الطرف الثالث المتضرر والذي قد يكون أحد الجوار أو أحد موظفي مالك المشروع أو أحد موظفي المتعهدين القانونيين الذي تصادف وجوده في المشروع أثناء حصول الحادث وهذا التحدي يتطلب تحديد الجهات المسؤولة فعلاً عن تعويضهم. ويجب أن يكونوا قادرين على الادعاء بأن سبب الحادث هو الإهمال أي عدم التطبيق الأمثل لإجراءات السلامة وأن هذا الإهمال هو السبب المباشر لإصابتهم بالأضرار. ويتضح من ذلك بأن المشاركين في المشروع الضخم سواء مالك المشروع أو المتعاقدين الرئيسيين والثانويين أومهندسي الإشراف أومدراء المشروع إضافة إلى المصنعين والمنتجين لمواد المشروع وحتى الدولة بحد ذاتها باعتبارها المشرفة العامة على المشروع يجب أن تدرس مسؤولية كل منهم بشكل مستقل وفق قوانين المسؤوليات لكل دولة. وبالنتيجة، تقوم شركات التأمين بعرض نماذج مختلفة لوثائق التأمين التي تتناسب مع هذه القوانين. ورغم اختلاف هذه النماذج إلا أنها تشترك بصفة مشتركة، وهي أنه بالإضافة إلى تسوية تعويضات المسؤوليات للجهة المتضررة من حامل الوثيقة، هناك نفقات الخبرة التي استقدمت لتحديد المسؤولية.

شركات التأمين تعرض نماذج لوثائق التأمين تتناسب ومختلف التشريعات

*** تأمين التعويض الاختصاصي لمكاتب التصميم (Professional Indemnity Insurance of Design offices)**

يغطي تأمين مسؤولية التصميم الاختصاصي تعويضات الأضرار الجسدية والمادية التي تحصل للطرف الثالث باعتبار أن المصمم مسؤولاً عن هذا التعويض.

وبمعنى آخر فهي تغطي أضرار العمل والتعويضات المالية (الخسارة المالية) الناتجة عن هذا الضرر. كما تغطي المسؤولية القانونية لحامل الوثيقة مع المصممين والمهندسين في مكاتب التصميم والمستقلين قانونياً عن موردي مواد البناء والمستفيدين بشكل عام من هذه التغطية التأمينية.

أما المهندسون المعينون من قبل شركة البناء، فإن وثيقة تعويض مسؤولية التصميم لا تشملهم لأنها لا تشمل في الحالات العادية تعويضات الممتلكات والخسارة المادية التي نشأت أصلاً عن مشروع المتعهد. وبشكل عام ينحصر مجال عمل وثيقة تأمين المسؤوليات بالنسبة لحامل الوثيقة بين التعويضات على أساس الإنجاز وبين التعويضات المنصوص عليها ضمن الوثيقة الأصلية، فإذا اضطر المهندس المصمم ولأي سبب كان إلى رسم مخططات جديدة أو إضافية، أو كان عليه الإشراف ثانية على تنفيذ إصلاح العطل، فإن النفقات المدفوعة لتحقيق ذلك لا تسترد ضمن وثيقة تأمين المسؤولية، حتى وإن تعاقد مالك المشروع مع مهندس آخر ليتابع أعمال التصميم الإضافية، فإن أجوره وأتعابه أيضاً غير قابلة للاسترداد. ومن أمثلة تعويضات المسؤوليات غير النموذجية هناك غرامات التأخير وضمان التسليم ضمن الموعد إلى مالك المشروع. ولعل أهم المشاكل التي تواجه تأمين المسؤوليات هي التصرف بمدة العقد الأساسية، كأن تبدأ بتاريخ موحد لكل المهندسين العاملين بالمشروع بحيث تبدأ مثلاً عند البدء باستخدام المشروع أي أن البداية قد أجلت إلى فترة مستقبلية. وبهذه الحالة، يتم حرمان المهندسين الذين يساهمون في تخطيط المشروع خلال مرحلة التصميم، من الاستفادة من الوثيقة لأن فترة عملهم الفعلية تنتهي قبل البداية بمرحلة البناء.

وثيقة تعويض مسؤولية التصميم لا تشمل مهندسي شركة البناء

*** التعرض للمسؤولية طويل الأجل في قطاع البناء (Long Tail Exposure of Liability Risks in the Construction Sector):**

تشتمل وثائق تأمين المسؤوليات المهنية على وثائق طويلة الأجل للمهندسين والمصممين والمتعهدين الذين لا تنتهي مسؤوليتهم عادة بتسليم المشروع، وإنما تستمر لتترافق مع خطر المسؤوليات في مرحلة الاستثمار الفعلي. وهنا يواجه المؤمن بصعوبة التفريق بين هذين الخطرين عند طلب التعويض. ولابد من تحديد تفصيل كل تعويض على حدة من حيث التاريخ

وثائق تأمين المسؤوليات المهنية تشمل وثائق طويلة الأجل للمهندسين والمصممين

والمكان وظروف الحادث. وحتى لو تم تحديد هذه التفصيلات فمازالت أمام المؤمن صعوبة أخرى وهي فصل التعويضات الناتجة عن الإهمال في مرحلة الاستثمار عن تعويضات أخطاء التصميم.

ورغم الفصل الواضح بين أعمال التصميم والبناء لغاية التسليم النهائي والتي قد تستمر لفترة تجريبية وبين أخطار التشغيل اللاحقة، فإن تأمين المسؤوليات يبقى متحملاً للأخطار ذات المدى الطويل بحيث أن بعض الأخطار التي حصلت خلال مرحلتي التصميم والبناء قد لا تظهر نتائجها إلا خلال مرحلة الاستخدام، الأمر الذي يؤدي إلى خطر المطالبة بالتعويضات من منفذي مرحلة البناء. فقد يتم تنفيذ بناء النفق مثلاً دون التقيّد بوحدة البناء، وهو التصميم اللازم للأنفاق والجسور بهدف مقاومة الزلازل، وبعد انتهاء أعمال البناء ووضع النفق قيد التشغيل لعدة سنوات، يحصل الزلزال وتقع الأضرار التي يكون سببها الأساسي سوء تنفيذ في مرحلة البناء.

تأمين المسؤولية يبقى متحملاً للأخطار ذات المدى الطويل

وفي نفس السياق وخلال مرحلة التشغيل لنفق على الطريق السريع، حصل حادث سير كارثي أدى إلى حريق كبير. وكانت عمليات الإنقاذ التي تلت الحادث غير فعالة بسبب عيب في تصميم مخارج الإنقاذ، وقد نتج عن هذه الكارثة تعويضات كان المهندس المصمم مسؤولاً عنها كلها.

*** تنفيذ المشاريع الإنشائية بشكل مشترك بين القطاع العام والخاص (Public Private Partnership (PPP) Construction Projects):**

تعاني جهات القطاع العام في بعض الأحوال من أزمات مالية مما يدفع السلطات لتشجيع القطاع الخاص لرفد القطاع العام في مجال المشاريع العامة وبناء الأنفاق للصالح العام. وهكذا أخذت المشاريع الخاصة تأخذ دورها في بناء الجسور والأنفاق بحيث تقوم الشركة الخاصة

الأزمات المالية التي يعانيها القطاع العام تدفع الجهات المعنية للاعتماد على القطاع الخاص

بعمليات البناء والتشغيل والصيانة والتمويل لهذه المشاريع تحت إشراف جهة عامة وتحصل بالمقابل على نسبة من العائدات.

وعلى أي حال، فإن تشجيع القطاع الخاص يعني أن أي تأخير في مدة البناء أو تعطيل العمل وفقد الأرباح يعتبر خطراً قابلاً للتعويض ولا يعامل باعتباره عجز في الخدمات لجهة عامة يمكن التغاضي عنه بدون مطالبة بالتعويض. لذا فقد تم إضافة مبلغ معين في وثائق تأمين المسؤوليات للقطاع الخاص لتغطية أي خسارة اقتصادية تقع على عاتق جهة التصميم والبناء وذلك بشكل مسبق أي قبل بداية المشروع. وقد فتح هذا الأمر المجال أمام أنواع جديدة للتأمين خاصة في مجال التأمين الصناعي.

التأخير في مدة البناء خطر قابل للتعويض

ثالثاً – إدارة الخطر (Risk Management):

▪ التعليمات العامة:

أدت حوادث انهيار الأنفاق الكبيرة التي حصلت في إنكلترا وتركيا وألمانيا إلى انتقادات متزايدة من المؤمنين بخصوص قابلية تأمين أخطار الأنفاق، ونشأت فكرة إيجاد قوانين وشروط خاصة بهذا النوع من التأمين خلال اجتماع موسع لممثلي شركات التأمين في تلك الدول. وكان هدف المشاركين في هذا الاجتماع وضع مجموعة من المعايير والقواعد للحد من الخسائر. وقد نال هذا الاجتماع دعماً من جميع الأطراف المعنية بمشاريع الأنفاق حيث أن الخسائر المتلاحقة قد جعلت المقاولين يخشون من عدم إمكانية الحصول على تغطية تأمينية في المستقبل. وهكذا ظهرت إلى الوجود التعليمات والدراسات الخاصة بالسوق البريطاني ثم انتشرت عبر العالم. وبشكل عام تنص هذه التعليمات على ما يلي:

شروط خاصة بتأمين الأنفاق تتضمن معايير وقواعد تساهم في الحد من الخسائر

- هدف التعليمات: العمل على تخفيض الأخطار المحتملة في بناء الأنفاق.
- مضمون التعليمات: حقوق وواجبات المؤمنين والمؤمن لهم.
- تقييم الخطر والإدارة: تعريف الأخطار الكبيرة وحصرها ووضع جداول بالأخطار وتحديد المسؤول عن كل منها ومدة المسؤولية.
- اختصاص الأطراف المعنية: إثبات الاختصاص المهني للأفراد والشركات المعنية ببناء الأنفاق.
- مرحلة التخطيط: دراسة التربة والمعايير المعتمدة.
- مرحلة العروض وتقديم الأسعار: وضع مواصفات شاملة للمشروع.
- مرحلة التصميم: تدقيق التصميم وانسجامه مع الموقع.
- مرحلة التنفيذ: التعريف بالإجراءات اللازمة للحد من الأخطار.

وقد أعطى هذا النظام وصفاً شاملاً لكل الأنظمة المعيارية لبناء الأنفاق. فهي إذن لم تحل محل الأنظمة المعتمدة سابقاً ولكنها تعمل بالتوازي معها. فهي تحدد المراحل والمسؤوليات الخاصة بكل مرحلة، كما تعطي المؤمن حق التدخل والشك في التغطية التأمينية في حال عدم الانسجام مع الواقع.

وبوجود هذا النظام أصبح من العسير على أحد الأطراف التخلص من المسؤولية أو تحويلها إلى جهة أخرى. ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة ــ مهما كانت درجة وضوحها ــ لا تستطيع أن تمنع حصول الخلافات بشكل نهائي.

■ **الحد من الأخطار والإجراءات الوقائية (Risk Monitoring and Loss Prevention Measures):**

الاستخدام الواسع لقانون الأنفاق يؤكد ضرورة وجود إجراءات لتخفيض الأخطار

إن الاستخدام الواسع لقانون الأنفاق أكد على ضرورة وجود إجراءات لتخفيض الأخطار بالنسبة للمؤمنين ومعيدي التأمين. وقد بدأت هذه الجهات بزيارات دورية لمواقع العمل للإطلاع على مدى الالتزام ببنود العقد للحد من الأخطار.

ويجب على المؤمنين ومعيدي التأمين من جانبهم الاعتماد على جهات خبرة مشتركة لمساعدتهم في تحقيق الإشراف الفعال. ولابد من توجيه التعليمات ومناقشتها بكل وضوح في مواقع العمل بحيث يتم الالتزام بتنفيذها. ولا شك بأن متابعة تنفيذ التعليمات مهمة جداً، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على كل الأطراف المعنية.

ـ المصدر: دراسة معدة من قبل شركة «Munich Re»

إصدار 2004

* * *

العجز التجاري الأمريكي

بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة خلال فبراير الماضي 61 مليار دولار، وهو رقم قياسي فاق التوقعات التي راهنت على عجز قيمته 59 مليار دولار على الأكثر. وحسب بيان أعلنه "الاحتياطي الفيدرالي" (البنك المركزي الأمريكي)، فإن العجز التجاري المسجل في فبراير يمثل زيادة بنسبة 4.3% عن عجز يناير، والذي بلغ 58.5 مليار دولار.

وقد وصل عجز الميزان التجاري الأمريكي في سنة 2004 حوالي 662 مليار دولار، لكن هذا العجز في فبراير من العام نفسه لم يتجاوز 45.9 مليار دولار. ويعزى ارتفاع العجز الحالي إلى أن الصادرات الأمريكية لم تحقق سوى زيادة طفيفة (0.1%) لتصل 100.5 مليار دولار، بينما كانت نسبة الارتفاع في الواردات 1.6% لتصل إلى 161.5 مليار دولار. ويعود ارتفاع واردات أمريكا إلى الزيادة المسجلة في مشترياتها من النفط الخام والتي بلغت 1.4 مليار دولار، وكذلك الزيادة في مشتريات الغاز الطبيعي (332 مليون دولار). إضافة إلى أن الأمريكيين اشتروا في فبراير الماضي سيارات بزيادة قدرها (152 مليون دولار) ومنتجات استهلاكية بزيادة قدرها أيضاً (675 مليار دولار) ومنتجات غذائية بزيادة قيمتها (6 ملايين دولار)، مقارنة مع فبراير من العام الماضي.

86
الرائد العربي
ربيع
2005

أبحاث ودراسات

العولمة الاقتصادية وفرض هيمنة الاقتصاد الرأسمالي

د. مصطفى العبد الله الكفري(*)

العولمة هي التداخل الواضح لأمور السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة، ودون حاجة إلى إجراءات حكومية. فالعولمة هي إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. على المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية، بل: إن الاقتصاد القومي يتحدد بهذه العمليات، وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها، وقد أضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام، وتعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

فما هي العولمة؟ وما هي الآثار الاقتصادية للعولمة على البلدان العربية؟ هذا ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه.

من الواضح أن مصطلح العولمة قد انتشر في الخطاب السياسي وفي وسائل الإعلام المختلفة، شأن الكثير من المصطلحات الغربية ــ الأوروبية والأمريكية ــ

(*) أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق.

الأكثر انتشاراً وتأثيراً على مجمل النشاط السياسي العالمي. مثلما شاع مصطلح «الخصخصة» في السنوات الأخيرة أيضاً وترافق معه. وراح كل متحدث أو كاتب في شأن من الشؤون الاقتصادية يطلقه في معرض الإشارة إلى عملية تحويل مشاريع القطاع العام والمنشآت الاقتصادية التابعة لدولة ما من دول العالم الراهن، إلى شركات خاصة يديرها أفراد من أبناء هذه الدولة نفسها أو من يشاركهم في إدارتها من خارجها.

فارق كبير بين العالمية والعولمة

ثمة فارق بين العالمية International وبين العولمة Globalization، لذلك لابد من التفريق بين العالمية والعولمة[1]. ويعرّف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: «التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية»[2].

على المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية بل: إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها[3].

«العولمة وفقاً لهذا التحليل، هي إذن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى

---

(1) العالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية، بينما العولمة المراد شيوعها بصيغتها الأمريكية (الأمركة) تنطوي على انحرافات خطيرة.

(2) إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية من مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق، العدد 4، تموز/آب 1997، ص47.

(3) فالح عبد الجبار، مجلة النهج، العدد 46، ص152.

الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، وقد تمت. بعبارة أخرى، أن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي ــ إلى هذا الحد أو ذاك ــ إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كلياً في مجتمعات المركز ودوله. في الواقع لأن عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها ــ باستثناء جيوب هنا وهناك ــ كان لابد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وأن تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً، عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونشرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً، في عمقها الإنتاجي هذه المرة، وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته»[4].

ظاهرة العولمة بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد Newliberal هو الناظم الجوهري للعولمة، فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها، كأداة ضبط وتنظيم، أي أداة تدخل ولجم على الصعيد القومي وعلى الصعيد العالمي، والفكرة المطروحة حالياً أن الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات والسلع وبالطبع العمل. وهكذا فإن الاقتصاد المعولم يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، مما يزيد في إمكانات الصراع والتنافس، ويزيد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى

الليبرالية الجديدة تتجه ضد الدولة القومية كأداة ضبط وتنظيم

---

[4] د. صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق، العدد 4، تموز/آب 1997، ص20.

شركات فوق قومية Trans National، ورأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية. ويبدو أن العولمة لم تفقد الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، من جانب ثان، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية ــ الأمنية.. إلى حد غير قليل [5].

وقد أشار أحد الباحثين العرب المعروفين، بالقول إنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله، وإنه طالما صدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي، وفرضه وفسح المجال له ليشمل العالم كله. مما يعني أن العولمة الثقافية التي راحت تصل إلى أي مكان، كل مكان تقريباً، على وجه كرتنا الأرضية، عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة بمعظمها (خمسة وستين بالمائة من مجموع المادة الإعلامية في العالم)، ستقود بالنتيجة المتوخاة إلى قطع الصلة شيئاً فشيئاً بين الإنسان ومجتمعه ووطنه، والقفز فوق الوطن عبر صيغة العولمة هذه، وهذا ما يجب أن يرفضه العرب، ويجب أن يفعلوا. لقد رفضه المثقفون الأوروبيون قبلهم انطلاقاً من فكرة تقول بتعارض العولمة مع التعددية الحضارية ومع صلة الإنسان بوطنه وضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية[6].

الدعوة لتعميم النموذج الأمريكي بدأت تفرض نفسها في كل العالم

يقول الأمريكي توم فريدمان: «نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء»[7].

---

[5] المصدر السابق، ص154.

[6] عبد المطلب محمود، العولمة وثقافة الطفل العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18-21 كانون الثاني 1997، ص661-663.

[7] جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ 1997/3/2.

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال بعد انتهاء حرب الخليج الثانية: «إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي»[8].

لا مكان للعرب والدول النامية في العولمة إلا في الاتجاه السالب

ولا مكان للدول النامية عامة والعربية خاصة... في العولمة إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثرها بها. ومع ذلك فنحن بهذا المعنى معولمون منذ زمان بعيد اقتصادياً وثقافياً... وسياسياً في بعض الأحيان[9].

يمكننا تحديد أهم ملامح العولمة الاقتصادية مع بداية القرن الواحد والعشرين وفقاً لما يلي:

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.
- تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية وفي الاستثمار.
- تزايد دور المؤسسات في التجارة الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (والتحول إلى اقتصاد السوق).

---

[8] الأسبوع الأدبي، العدد 602، الصادر بتاريخ 1998/3/14، ص19.

[9] جورج المصري، المواطن العربي في الصورة الإعلامية الأمريكية، مجلة الفكر العربي، العدد 84، ص33. نقلاً عن نصر الدين البحرة، مخاطر العولمة على الأطفال وعلى ثقافة الأطفال، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18-21 كانون الثاني 1997، ص744-745.

- تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمي لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.
- تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).
- بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.
- تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، وأثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.
- تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية)، وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبإشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة اتفاقيات الغات.

النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي يستعيد هيمنته

* * *

أبحاث ودراسات

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. حلمٌ مؤجّل!..

د. سمير صارم

طموحات كل الأمم تكبر وتقفز دوماً إلى الأعلى، إلا نحن العرب!.. فطموحاتنا تزداد تواضعاً مع الأيام، وتنحدر نحو الأقل دوماً!..

في السياسة من الوحدة.. إلى التنسيق.. ويا ليته يتم!..

في الاقتصاد من السوق المشتركة إلى الاتحاد الجمركي.. إلى منطقة التجارة الحرة.. وياليتها تحصل!..

ورغم كل الحديث عن الاستثمار العربي البيني.. فإن هذا الاستثمار يتراجع!..

أما في العلاقات الإنسانية فمن الأخوّة.. إلى الصراع!!...

سبقنا أوروبا في الاتفاق على سوق عربية مشتركة لكنها تقدمت عنا.. وتراجعنا نحن.. وكل مقومات التعاون والاندماج قائمة.. في الاقتصاد والسياسة من لغة وتاريخ وآمال، عكس كل دول العالم وأممه.. لكننا نتراجع.. وهم يتقدمون!!..

لذلك أبسط ما اتفق العرب عليه.. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي هللنا لها كإنجاز ممكن ويبقى في حدود المقبول.. هذا (الإنجاز) الذي كان مقرراً أن يتم مع مطلع العام الحالي لكنه، لم يتم إلا على الورق، وبقيت معيقات حالت دون تحرير انسياب السلع، وإلغاء الجمارك.. و.. و..

لماذا؟!...

○ فكرة التعاون العربي المشترك:

لقد بدأت فكرة السوق العربية المشتركة عام 1964 بثماني دول ثم توقفت، وفي عام 1997 نادت بعض الدول العربية بإقامة منطقة تجارة حرة كبرى تبدأ

بإعفاءات جمركية محددة بدءاً من مطلع العام 1998 وبمعدل 20% سنوياً، لتصبح صفراً في 2005/1/1 يبدأ بعدها العمل لإقامة اتحاد جمركي يتم إنجازه خلال ثلاث سنوات، يتم خلالها توحيد التشريعات الجمركية العربية. ومن ثم الانتقال إلى مرحلة السوق العربية المشتركة، تمهيداً لبدء مرحلة وحدة اقتصادية ونقدية شبيهة بما حدث في أوروبا..

الجامعة العربية تضع استراتيجية طموحة للعمل العربي المشترك

وحسب الجامعة العربية، فقد وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية استراتيجية لمدة 20 عاماً تهدف إلى تشجيع الاستثمارات والتجارة العربية البينية، وإصدار بطاقة موحدة للمستثمر العربي، بهدف تيسير انتقاله بين الدول العربية دون تأشيرة دخول مسبقة، وإنشاء بوابة إلكترونية للاستثمار العربي، تضم مختلف قواعد وقوانين الاستثمار في الدول العربية، وإلى جانب ذلك فقد تم وضع خريطة استثمار عربية على شبكة الإنترنيت، تضم الفرص الاستثمارية والمزايا..

.. ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية يطمح لرفع نسبة التجارة العربية البينية إلى 20٪

كما وضع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في خطته المستقبلية رفع نسبة التجارة العربية البينية من 8% . وهي النسبة التي تحافظ عليها منذ عقود، إلى 20%. ولذلك أنشئت بوابة للتجارة الإلكترونية وسوق للتجارة العربية الإلكترونية على شبكة الإنترنيت، كما تم إنشاء أكاديمية للدراسات الإلكترونية، وشركة عربية للتجارة الإلكترونية.. وتم التوقيع على أربع اتفاقيات عربية بمنع الازدواج الضريبي، والتعاون في تحصيل الضرائب، والرسوم...

○ اتفاقيات على الورق:

لكن كل تلك الاتفاقيات تكاد تكون اتفاقيات على الورق فقط.. حيث لا توجد أية فاعلية حقيقية لكل الكيانات التي تأسست، وإن وجدت مثل هذه الفاعلية فهي محدودة لا ترتقي إلى الطموح ولو في حدوده الدنيا، فلا تنفيذ فعلي لمنطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى بسبب استمرار الخلافات على شهادات المنشأ، وقوائم الاستثناءات أو ما يسمى بالقوائم السلبية التي تقدمها كل الدول العربية تقريباً، حتى أن إحدى الدول العربية ــ وكمثال ــ طالبت باستثناء المياه الغازية والمنظفات من تحرير التجارة، ولم تلغِ هذا الاستثناء إلا مع مطلع الشهر الثاني الماضي..

أما حجم الاستثمارات العربية البينية فلم تتجاوز الـ /17/ مليار دولار خلال الفترة من 1985-2003، وبنسبة 1.2% من حجم رؤوس الأموال العربية في الخارج والمقدرة بحوالي 1300 مليار دولار، أما الديون العربية الخارجية فتقدر بـ /162/ مليار دولار، بخلاف مديونية العراق غير المعروفة.. وقد أورد التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2004 مبادرات لإصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل وتطوير التعاون الاقتصادي العربي وهذه الدول هي: مصر والسعودية واليمن وليبيا، أما قطر وسورية فتقدمتا بأفكار لكسر الحلقة المفرغة للتكامل الاقتصادي العربي!... لكن كل ما تم تقديمه لم يصل إلى مرحلة التنفيذ.. ولاتزال السلع العربية تتعطل على الحدود، كما لازال المستثمر المحلي ينتظر التحفيز في وطنه.. بالتالي لازال العمل الاقتصادي العربي المشترك، والسوق العربية المشتركة. وحتى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من أحلام العرب المؤجلة، وهي أحلام عديدة!..

لا تزال السلع العربية تتعطل على الحدود.. ولازال المستثمر العربي ينتظر التحفيز في وطنه

○ **الاتفاقيات العربية الأمريكية وانعكاساتها:**

مقابل هذا التباطؤ غير المبرر في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وبقاء العديد من السلع العربية تخضع للرسوم الجمركية أثناء انتقالها من بلد عربي إلى آخر، تتسابق دول عربية إلى عقد اتفاقيات تجارة حرة مع الولايات المتحدة بغض النظر عن أثر هذه الاتفاقيات على اتفاقيات هذه الدول مع الدول العربية الشقيقة، وآخر ما تم توقيعه في هذا المجال اتفاقية المناطق الاقتصادية الحرة المؤهلة (الكويز Q.I.zs)، بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية

مقابل التلكؤ في تنفيذ الاتفاقيات العربية هناك تسارع لعقد اتفاقيات مع الولايات المتحدة

وإسرائيل. كما تم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين قطر والولايات المتحدة.. وهذه الاتفاقيات ستؤدي إلى إفراغ كافة الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف العربية من مضمونها، حيث سيتم إعفاء السلع الأمريكية من الرسوم الجمركية رغم أنها من خارج منظومة منطقة التجارة العربية الكبرى، وقد أثار هذا الأمر خلافات بين البحرين وبقية دول مجلس التعاون الخليجي لتعارض الاتفاق البحريني الأمريكي مع اتفاق الاتحاد الجمركي الخليجي.. وقد بررت البحرين موقفها بعدم اكتمال الاتحاد الجمركي الخليجي، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن السياسات الحمائية للسلع الوطنية، في موازاة استمرار المراكز الحدودية الجمركية – حتى نهاية عام 2005، أيضاً بحجة أن مفاوضاتها مع أمريكا بهذا الشأن سبقت قيام الاتحاد الجمركي.. أما اتفاقية الكويز، وفضلاً عن إثارتها المخاوف حول مصير منطقة التجارة الحرة العربية، فقد أثارت مخاوف الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير عام 2004 والتي تضم إضافة إلى مصر، الأردن والمغرب وتونس، وتقضي أيضاً بإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول لتحقيق اندماج شبه إقليمي بدعم سياسي أوروبي.. وقد كان أيضاً لمصر تبريراتها حيث ترى في هذه الاتفاقية دعماً لصادراتها لا توفره الاتفاقيات العربية!!.. خاصة في ظل عدم وضوح رغبة بعض الدول العربية بتحقيق الاندماج الاقتصادي، وأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد تولد ميتة بسبب اللوائح السلبية العديدة التي قدمتها الدول العربية. بالتالي فإن هذه الاتفاقيات المنفردة المشار إليها وغيرها مما هو علني، أو سري يضع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية في مهب الريح.. وقد لا يجعل الحلم الاقتصادي العربي المشترك مؤجلاً وحسب، بل معرضاً لإلغاء مثل هذا الحلم!!.. ليس على مستوى السلع الاستهلاكية، والخدمات في قطاعات المال والتأمين وسواهما، بل على مستوى الإنتاج الإعلامي أيضاً، وفي هذا المجال أعلن مؤخراً نقيب السينمائيين العرب ممدوح الليثي أن روح التفرق العربي انعكست حتى على الفن، حيث التنافس في إقامة المؤتمرات والمهرجانات الفنية العربية، واستمرار الإنتاج المتشابه، مما يعطل حلم النهوض بصناعة إعلام عربي مشترك قادر على جذب الاستثمارات إليه..

اتفاقية الكويز تثير المخاوف حول منطقة التجارة الحرة العربية...

الاتفاقيات العربية مع الغير قد تلغي الحلم الاقتصادي العربي..

○ **المعوقات:**

صنفت الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية، معوقات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، حسب الأنواع الثلاثة التالية:

- **الأولى:** معوقات تتعلق بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة..
- **الثانية:** معوقات تتعلق بالتبعات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لاتجاهات فتح الأسواق العربية..
- **الثالثة:** معوقات تتعلق بكيفية تعامل البرنامج التنفيذي مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية ومتطلبات المواءمة مع الضوابط الدولية..

أولاً: معوقات البرنامج التنفيذي:

لايزال تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتعارض مع استمرار طلبات بعض الدول العربية الاستثناء من هذا البرنامج، وهذا معوّق حقيقي، ويشكل تحدياً كبيراً لإقامة المنطقة، إذ أن هناك عدداً من السلع التي يرتبط التمسك باستثنائها من التخفيض بالتأخر في إقرار قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية، كما أن بعض الدول أعلنت أنها ستضطر إلى تطبيق المعاملة بالمثل على الدول أعضاء المنطقة التي لم تلتزم بإلغاء الاستثناءات التي سبق أن مُنحت لها..

أيضاً لايزال موضوع إقرار مشروع قواعد المنشأ التفضيلية للسلع العربية يشهد تجاذباً بين الدول العربية الأعضاء لناحية مدى المرونة المطلوبة في الأحكام العامة والفصول، وهذا التجاذب يعكس طبيعة المعطيات الاقتصادية الخاصة بكل بلد عربي، ويعتبر تحديد منشأ السلعة المستوردة أمراً ضرورياً حيث تعطي الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية موافقة بالنفاذ لأسواقها من دون تنسيق حول كيفية معاملة السلع المستوردة من بلدان خارج الاتفاقية، ويغدو بالتالي إثبات المنشأ ضرورياً للتأكد من حق دولة طرف في المعاملة التفضيلية لمنتجاتها، ولمنح منتجات دول خارج الاتفاقية في الحصول على أفضليات نفاذ إلى أسواق المنطقة من خلال الطرف الذي لديه أقل القيود.

عدم الالتزام المتبادل بتخفيض الرسوم والضرائب يؤدي إلى تعطيل الاتفاقية..

كما يخشى أن يؤدي عدم الالتزام الجديد بتخفيض الرسوم والضرائب ذات الأثر الماثل للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع العربية المستوردة

من الدول العربية إلى تعطيل أثر التخفيض الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وثمة أهمية بالغة لتدارك ذلك عبر دمجها بالتعريفات الجمركية التي يسري عليها التخفيض التدريجي، بحيث تزال كل الضرائب والرسوم مع انتهاء الفترة الزمنية المقررة لقيام المنطقة..

كذلك تمثل القيود غير الجمركية عقبة أساسية لا يمكن التقليل من أثرها في تأخير تنفيذ المنطقة، وقد تم تحديد العديد منها حسب تصنيفها إلى قيود إدارية وفنية وكمية ونقدية ومالية وغيرها.. ومن أهم مايعانيه التجار والصناعيون من قيود فنية على سبيل المثال رفض المواصفات والمقاييس الوطنية للسلع المصدَّرة، وفرض مواصفات مغايرة عن تلك التي تفرض على السلع المحلية. أما في مجال القيود الإدارية وهي عديدة أيضاً نشير كمثال إلى وجود إجراءات تفتقد الشفافية واختلافها من معبر إلى آخر ..الخ، ومن القيود غير الجمركية أيضاً القيود النقدية التي لاتزال تمارس في عدد من الدول العربية وبشكل خاص ما يتعلق بعمليات الصرف والتحويل، وبطء الإجراءات المصرفية وغيرها..

القيود غير الجمركية عقبة لا يمكن التقليل من أثرها السلبي

أيضاً نشير وفي مجال معوقات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى افتقاد آلية مقبولة لتسوية المنازعات، فبالرغم من نص اتفاقية تيسير وتنمية وتبادل التجارة بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي على إيجاد آلية لفض المنازعات التي قد تنشأ في إطار التعامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعداد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروع للائحة الإجراءات الخاصة بفض المنازعات إلا أن هذا المشروع مازال قيد المناقشة على الرغم من أهمية الانتهاء منه، والذي لا يمكن للمنطقة أن تتحقق من دونه!..

افتقاد آلية مقبولة لتسوية المنازعات يعيق تنفيذ المنطقة..

بالتالي مجمل هذه المعوقات يحتاج إلى معالجة جدية وسريعة كي لا يتوقف المشروع العربي عندها.. ويضيع الحلم!!.

ثانياً: معوقات الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية:

في هذا المجال نشير إلى:

أ ــ ضآلة التجارة العربية البينية: وهذه التجارة لاتتجاوز 9% من إجمالي الصادرات الإجمالية للدول العربية، وذلك بسبب تماثل الهياكل الإنتاجية الصناعية في بعض الدول العربية، إضافة إلى ضعف القاعدة الصناعية العربية وقلة تنوعها، وضعف الكفاءة التنافسية للسلع العربية..

التجارة العربية البينية لا تتجاوز 9٪

ب ــ التبعات الاقتصادية والاجتماعية: حيث إن استمرار الاختلاف في الأنظمة الاقتصادية وفي السياسات الصناعية، وبالتالي في مستويات القدرة التنافسية لكل من الدول العربية. ينطوي على محاذير تتعلق بتباين التكاليف الاستثمارية والاجتماعية المحتملة على دول المنطقة، فقد يؤدي هذا الانفتاح إلى عدم التوازن في تحمل أعباء تنفيذ المنطقة وتقاسم منافعها..

ج ــ البرنامج التنفيذي والاتفاقيات الإقليمية: حيث تشكل الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع أطراف خارجية إحدى القضايا المهمة المطروحة أمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث ستكون السلع العربية أمام منافسة حادة مع السلع الأجنبية كونها بذات الإعفاءات الجمركية، ومن هذه الاتفاقيات إضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه بين مصر والبحرين من جهة والولايات المتحدة من جهة ثانية، اتفاقيات الشراكة السورية الأوروبية، حيث وبقدر ما نجد أن هذه الاتفاقيات مهمة للدول العربية، التي يشكل الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً مهماً لها. بالمقابل نجد ثمة انعكاسات مؤثرة على نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

رغم أهمية الاتفاقيات الثنائية للدول العربية مع الغير إلا أن لها آثارها السلبية

د – المواءمة مع الضوابط الدولية: فالالتزام بالضوابط الدولية يسهم في تأهيل الاقتصادات العربية للمنافسة الدولية، لكن المنتجات العربية لاتزال دون المستوى المطلوب عالمياً حيث الجودة والمواصفات، وهناك حاجة أكيدة لتوحيد النظم والقواعد التي تحكم المواصفات والمقاييس وشهادات المنشأ للسلع العربية بالتناغم مع الإجراءات المرعية دولياً، وينطبق الأمر نفسه على الملكية الفكرية التي يجب احترام قواعدها في إطار التبادل التجاري والصناعي العربي..

○ **مقترحات:**

إن تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ونقلها من الحلم إلى الواقع يتطلب مايلي:

- **أولاً:** الالتزام الفعلي بالبرنامج التنفيذي ومعالجة العراقيل.
- **ثانياً:** تطوير البرنامج التنفيذي من خلال:

أ – تحرير قطاع الخدمات العربية.

ب – العمل على إقامة اتحاد جمركي عربي.

ج – تنسيق السياسات التجارية والضريبية.

د – تطوير عمل أجهزة متابعة المنطقة.

- **ثالثاً:** تنويع الاقتصادات العربية المتماثلة حالياً.
- **رابعاً:** توسيع سلة التجارة العربية.
- **خامساً:** تفعيل القطاعات المرتبطة بالتجارة ومنها:

أ : الاستثمار..

ب: التمويل..

ج: النقل..

د: الشفافية والمعلومات حول التبادل التجاري..

هـ: التطوير الثقافي..

و: تأهيل منتجات الدول العربية ورفع سويتها للمنافسة..

ز: الاهتمام بالتسويق..

- **سادساً:** تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.

وبعد:

ما يمكن أن نختم به هو أن على الدول العربية أن تحسم خياراتها ولابد من انتقال هذه الأمة من مرحلة العجز والبقاء خارج إطار الفعل إلى مرحلة الحضور الفاعل، والتكتل المؤثر، وإلا ستواجه مزيداً من التهميش.. ومزيداً من التبعية، ومزيداً مزيداً من الانهيارات!..

لابد للدول العربية من الانتقال من مرحلة العجز إلى مرحلة الحضور الفاعل...

إن لدينا كل إمكانات ومقومات القوة، فلماذا تهملها أنظمتنا العربية وتصر على الالتحاق بقطار الغرب الذي لا يريدها غير تابعة له، وعربة صغيرة في آخر قاطرته، يجرها إلى حيث مصالحه وحسب؟!!.

* * *

الإيرادات النفطية العربية

بلغت الإيرادات النفطية للدول العربية الأعضاء في "أوبك"، خلال العام الماضي، 247 مليار دولار، حصلت السعودية منها على 115.1 مليار دولار، بينما توزع الباقي على الدول الست الأخرى مجتمعة.

ووفقا لتقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، فقد بلغت قيمة العائدات النفطية للدول العربية التالية ما يلي: دولة الإمارات 30.3 مليار دولار، دولة الكويت 27.4 مليار دولار، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 22.6 مليار دولار، جمهورية العراق 20 مليارا، الجماهيرية الليبية 18.1 مليار، دولة قطر 13.5 مليار دولار.

ويتوقع أن يرتفع مجموع إيرادات الدول العربية السبع الأعضاء في "أوبك" إلى 252.9 مليار دولار في عام 2005 وإلى 256.6 مليار في عام 2006 وأن يكون نصيب السعودية منها 113.8 مليار دولار في العام الجاري و111.0 مليار في العام المقبل، وأن يكون نصيب دولة الإمارات 31.3 مليار في العام الحالي و32.4 مليار في العام المقبل.

86
الرائد العربي
ربيع
2005

مصطلحات تأمينية

إعداد: سعد جواد علي

1 ـ إعادة تأمين تجاوز الخسارة الإجمالية (Aggregate Excess of Loss Reinsurance):

صيغة محددة من اتفاقية الخسارة في التأمين البحري. ويتم بموجبها توفير غطاء على أساس تجاوز الخسارة فيما يتعلق بالخسائر الناجمة عن أي حادث واحد أو سفينة واحدة والتي تفوق في قيمتها احتفاظ الشركة المسندة ولغاية حد معين يتم الاتفاق عليه، ولا تبدأ مسؤولية اتفاقية تجاوز الخسارة الإجمالية إلا عندما يفوق إجمالي الخسائر المتحققة الخاضعة لاتفاقية تجاوز الخسارة العادية مبلغاً معيناً يتم الاتفاق عليه مسبقاً. وتمثل اتفاقية تجاوز الخسارة الإجمالية اتفاقية إعادة تأمين إضافية تتيح للشركة المسندة فرصة إعادة مفعول غطاء زيادة الخسارة.

2 ـ إعادة تأمين وقف الخسارة الإجمالية (Aggregate Stop Loss Reinsurance):

أحد أنواع إعادة التأمين الذي يتم بموجبه تعويض المؤمن المباشر عن مبلغ الخسارة الإجمالي لما زاد عن مبلغ متفق عليه الذي يدفعه لمواجهة المطالبات التي تترتب على كامل محفظة الشركة المسندة في فرع معين من فروع التأمين كالحريق مثلاً.

❸ ـ سنة محاسبة (Accounting Year):

نظام محاسبي خاص لمعالجة دخل الأقساط، وبمقتضاه فإن السنة المحاسبية توازي السنة التقويمية وعليه يكون دخل السنة من الأقساط هو مجموع الأقساط المسجلة في دفاتر شركة التأمين بصرف النظر عن سنة الاكتتاب. ويستعمل هذا النظام في حساب أقساط زيادة الخسارة حيث يحتسب قسط اتفاقية زيادة الخسارة على أساس نسبة من الأقساط الصافية التي تدخل في سجلات المؤمن (شركة التأمين)، خلال مدة سريان الاتفاقية من أعمال فرع التأمين موضوع الاتفاقية، وبذلك يمكن تحديد قسط الاتفاقية في نهاية العام وتلافي إعداد التسويات.

❹ ـ التراكم (Accumulation):

تواجد أو تركز الأخطار أو تحشدها في منطقة معينة. مثال ذلك أن تكتتب شركة التأمين بعدة وثائق على الممتلكات أو المسؤليات المتركزة في منطقة واحدة مما قد يؤدي إلى وقوع خسارة فادحة إذا تعرضت منطقة التراكم إلى حادث يؤثر في عدد كبير من الأخطار المؤمنة لدى الشركة.

❺ ـ مصاريف الإنتاج (Acquisition Expenses):

تمثل هذه المصاريف التكاليف والنفقات التي تتكبدها شركة التأمين بغية الحصول على الأعمال الجديدة، وتشمل عمولات وكلاء التأمين وتكاليف الإعلان.

❻ ـ أخطار إضافية (Additional Perils):

أخطار محددة تتم تغطيتها إضافة إلى الأخطار المغطاة في الوثائق النموذجية أو القياسية. فتغطية الفيضان والزوابع تعتبر أخطاراً إضافية في تأمين الحريق كما هي الحال بالنسبة لتغطية الحوادث الناجمة عن الإهمال في تأمين هياكل السفن.

❼ – أجرة الشحن مدفوعة مقدماً (Advance Freight):

تظهر هذه العبارة في وثائق الشحن للدلالة على أن أجور الشحن مدفوعة سلفاً. وأهمية ذلك هو أن الأجور في هذه الحالة لا ترد إذا قصَّر الناقل عن إيصال الشحنة إلى مكان الوصول المحدد في الوثيقة. لذا فإن لصاحب البضاعة مصلحة في التأمين على أجور الشحن، حيث تضاف قيمتها عادة إلى قيمة البضاعة عند تحديد مبلغ التأمين.

❽ – لكل سفينة A.O.B. (Any One Bottom):

يستعمل هذا المصطلح عند تحديد حدود اتفاقيات إعادة التأمين لفرع البحري بضائع. ويهدف التحديد إلى تجنب التراكم أو حصره في حدود معينة. إذ لو اكتفى معيد التأمين بتحديد مسؤوليته بالنسبة للوثيقة الواحدة أو الإشعار الواحد لكانت مسؤوليته مفتوحة نوعاً ما نظراً لصعوبة حصر عدد الوثائق التي قد تتراكم على سفينة واحدة.

• المراجع: ـ قاموس التأمين.

ـ الأستاذ تيسير التركي.

* * *

قرش سينمائي يهدد شواطئ كاليفورنيا . . .

سيكون الفك المفترس سمكة وادعة بالمقارنة مع الوحش ميج القادم من عصور ما قبل التاريخ الذي سيهاجم شواطئ مدينة كاليفورنيا الأمريكية في فيلم سينمائي جديد.
وذكرت صحيفة «هوليود» أن شركة «نيو لاين سينما» التابعة لشركة «تايم وارنر» للإنتاج السينمائي اشترت حق إنتاج فيلم «ميج» عن قصة رعب للمؤلف ستيف ألتين.
وميج قرش ضخم يبلغ طوله 27 متراً يرجع إلى عصور ما قبل التاريخ يرى البعض أنه الجد الأكبر للقرش الأبيض.
وفي الفيلم يضطر رجلان مختلفان تماماً في وجهات النظر إلى التعاون معاً لمواجهة الخطر.

86
الرائد العربي
ربيع
2005

أقساط التأمين العربية.. وخصخصة شركات التأمين العراقية..

نجلاء محمود

"شل" تؤكد استمرار نشاطها في سورية و"ديفون" لم تقدم أي طلب بالانسحاب(*):

في عام 2003 وقعت الحكومة السورية مع شركتي «ديفون إنرجي» و«غلف ساندز» للبترول الأمريكيتين، عقداً لاكتشاف وتطوير النفط والغاز في منطقة الامتياز النفطي 26 الواقعة شمال شرقي سورية قرب الحدود العراقية، على مساحة 11 ألف كيلومتر مربع ولمدة 25 سنة، وبقيمة تقديرية أولية بنحو 30 مليون دولار.

وتعتبر «ديفون» أكبر شركة نفط مستقلة في أمريكا الشمالية وغرب إفريقيا وروسيا والشرقين الأقصى والأوسط، أما شركة «غلف ساندز» فموطنها الخاص في هيوستن ــ تكساس، وتقوم بالتنقيب عن النفط والغاز في الولايات المتحدة وكولومبيا وسورية.

تنتج سورية حالياً 470 ألف برميل يومياً من النفط الخام والمكثفات، وتسعى إلى رفع إنتاجها النفطي، وقد وقعت عقوداً عدة للاستكشاف النفطي والغازي مع شركات عالمية.

وقد أكدت شركة النفط العملاقة «رويال دتش شل» الهولندية أنها لن توقف عملياتها الاستكشافية في سورية لأنها ــ لا ترى داعياً لذلك ــ على رغم تصاعد لهجة

(*) عن جريدة الحياة اللبنانية العدد 15317 تاريخ 2005/3/9.

العداء الرسمية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده المديرون التنفيذيون في شركة شل في دبي عقب التقارير الصحافية عن إعلان شركة «ديفون إنرجي» نيتها الانسحاب من منطقة الامتياز النفطي 26 على خلفية تصاعد لهجة العداء الرسمية الأمريكية للحكومة السورية وخشية الشركة من تدهور الأوضاع نتيجة للتصعيد الأمريكي.

وقال المدير التنفيذي في شركة شل لمنطقة الشرق الأوسط مالكولم بربنت، أن الشركة "لا ترى داعياً لوقف عملياتها" وأشار إلى أن شل "تواصل فعالياتها في دعم مستويات الإنتاج ومساعدة الخبرات الإقليمية في تحري فرص استكشاف الغاز هناك" وأن "شل تعمل في إطار القوانين الدولية".

وحصلت «رويال داتش شل» على حقوق لاستخراج النفط والتنقيب في عدد من المناطق السورية كدير الزور وحقل التيم وعمر وحقل السويدية وغيرها. وتنتج الشركة حالياً في سورية 212 ألف برميل يومياً، مقارنة بـ 450 ألف برميل يومياً.

* * *

فرص واعدة للنمو في مقابل استمرار تدني مستوى الإنفاق الفردي(*)
6.7 بليون دولار أقساط التأمين في المنطقة العربية:

هيمن الحديث عن الفرص والإمكانات الواعدة في سوق التأمين العربي على «ملتقى الشرق الأوسط الثاني للتأمين» الذي عُقد في المنامة، في حضور 350 من خبراء التأمين، على رغم تأكيد المتحدثين، استمرار تدني دخل أقساط التأمين العربية، والتي بلغت «إضافة إلى إيران وتركيا» 11.4 بليون دولار من 2940 بليوناً تمثل حجم أقساط التأمين العالمية، في حين لم يتعد متوسط إنفاق الفرد العربي على التأمين 23 دولاراً.

وأكد محافظ «مؤسسة نقد البحرين» (المصرف المركزي) رشيد المعراج أن «إمكانات كبيرة وفرصاً واعدة بالنمو تنتظر قطاع التأمين في منطقة الشرق الأوسط»، إلا أنه نبّه إلى أن هذه المنطقة هي «الأقل عالمياً» من حيث انتشار الخدمات التأمينية.

واعتبر المعراج أن «الإصلاحات الهيكلية، ولاسيما في مجالات مثل الصحة وخدمات التقاعد، بدأت تكشف أخيراً عن مدى الإمكانات الزاخرة التي تتمتع بها خدمات التأمين في هذه المنطقة»، مضيفاً «أن النمو السكاني السريع في منطقة الشرق الأوسط

وشمال أفريقيا سيتطلب استثمارات هائلة في البنيات الأساسية، ما سيؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات التأمين».

من جانبه، قال الأمين العام لاتحاد التأمين الأفرو ــ آسيوي عزت عبد الباري أن أقساط التأمين في الأسواق العربية بلغت 6.7 بليون دولار، يضاف إليها 3.2 بليون من تركيا و1.5 بليوناً من إيران، ما يعني بحسب قوله، أن مجموع أقساط التأمين في هذه المناطق يصل إلى 11.4 بليون دولار، لافتاً إلى ذلك يشكل 0.39 في المئة من دخل أقساط التأمين العالمية، التي تبلغ 2940 بليون دولار.

وأوضح أن ذلك يعكس بوضوح «المستويات المتواضعة لطاقة التأمين الاستيعابية والاختراق التأميني في هذه الأسواق» وتساءل عن إمكان تحول الأسواق العربية واستفادتها من الاتجاهات الجديدة في عالم التأمين والعولمة.

وبحسب عبد الباري، فإن الهند حققت دخلاً تأمينياً مقداره 17.3 بليون دولار، من سوقين «أحدهما للميسورين والآخر للمحرومين»، ووصف التجربة الماليزية بأنها ناجحة، بعدما حافظت على هويتها الوطنية في بعدها الإسلامي، وسجلت نمواً في مجال التأمين بلغ 14.9 في المئة (5.6 بليون دولار).

إلى ذلك، أوضح الأمين العام لاتحاد التأمين العربي عبد الخالق رؤوف خليل في كلمته، أن «متوسط إنفاق الفرد العربي السنوي لايزال متدنياً، ويبلغ 23 دولاراً فقط»، واعتبر التأمين «قاعدة ادخارية ضخمة تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال 350 شركة تأمين وإعادة تأمين في المنطقة العربية».

وقال إن أمام التأمين العربي «فرصاً للنمو في مجال تأمينات الحياة، إذ لا تتجاوز نسبته 20 في المئة من إجمالي الأقساط، بينما تصل إلى 58 في المئة على مستوى العالم».

وقال خليل لـــ «الحياة» على هامش الملتقى، إن «خسائر التأمين على الحياة في الأسواق العربية تكاد لا تذكر»، بيد أنه عزا الإقبال المحدود على هذا النوع من التأمين إلى «غياب الوعي التأميني وكذلك الأجهزة التسويقية وبخاصة من خلال المصارف والتسوق الإلكتروني».

ولفت إلى أن معدل الإنفاق على التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة هو الأعلى «عربياً»، إذ يصل إلى 313 دولاراً بسبب ارتفاع دخل الفرد، ورأى أن بعض الدول ذات الدخل المرتفع «لا يتعدى فيها هذا الإنفاق ثلاثة دولارات».

وكشف أن أقساط إعادة التأمين العربية تصل إلى نحو 2.7 بليون دولار «من 14 شركة تأمين عربية»، مبدياً أسفه لإعادة تأمين 200 مليون دولار فقط من هذا المبلغ داخل المنطقة العربية، ومؤكداً «قدرة هذه الشركات على تعبئة طاقة الاحتفاظ بأقساط التأمين في هذه المنطقة».

* * *

تقويم أداء 190 شركة عراقية تمهيداً لتخصيصها

أعدت هيئة خصخصة المنشآت الاقتصادية في العراق قاعدة معلومات عن الشركات الإنتاجية التابعة للقطاع العام والبالغ عددها 190 شركة، تتضمن تقويم أدائها الاقتصادي واختيار الأسلوب الأفضل لإعادة هيكلتها وفق برنامج الخصخصة.

وقال مصدر في الهيئة أن قاعدة المعلومات هذه ستحدد المؤشرات المادية والبشرية للمنشآت العامة للاستفادة منها في عملية تحليل البيانات وتقويمها، مشيراً إلى أنه تم توزيع الاستمارات على هذه الشركات لتزويدها المعلومات الوافية عن عمل الشركة وعدد موظفيها، وحددت مدة شهرين لإنجاز هذه المعلومات التي يمكن للشركات المعنية الاستفادة منها. وكانت الحكومة العراقية شكلت هذه الهيئة لتكون المرجع الوحيد للبت في كل ما يتعلق بالخصخصة. ويتوقع خصخصة الكثير من شركات القطاع العام عن طريق الاستثمار، الأمر الذي أقلق موظفي الشركات الصناعية العامة خوفاً من تسريحهم من عملهم، على رغم التأكيدات المتكررة لوزارة الصناعة بأن الخصخصة لا تعني تسريح الموظفين.

* * *

2.4 مليار ريال إجمالي التمويلات(*) السعودية ترخص لـ 13 شركة تأمين

أعلن محافظ الهيئة العامة للاستثمار في السعودية عمرو بن عبد الله الدباغ أن الهيئة أصدرت تراخيص استثمارية، بموجب نظام الاستثمار الأجنبي، لـ 13 شركة

(*) عن جريدة الاقتصادي العدد 9426 تاريخ 10/آذار/2005.

لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين في المملكة بإجمالي تمويل لهذه المشاريع يبلغ 2.4 مليار ريال وتضم مستثمرين سعوديين بالإضافة إلى عدد من الشركات العالمية المعروفة في مجال التأمين من كل من المملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا واليابان والهند وهولندا والولايات المتحدة والبحرين والأردن ولبنان وفرنسا، مع تخصيص نسبة 25 إلى 40 في المائة من كل شركة لطرحها للاكتتاب العام للمواطنين. والشركات التي تم الترخيص لها هي:

الشركة العالمية للتأمين برأس مال 200 مليون ريال، وشركة التأمين الوطنية السعودية برأس مال 100 مليون ريال، والشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني برأس مال 200 مليون ريال، وشركة بوبا العربية برأس مال 400 مليون ريال، وشركة طوكيو مارين اندنيشيدو برأس مال 100 مليون ريال، وشركة المتوسط والخليج للتأمين التعاوني ــ ميد غلف برأس مال 600 مليون ريال، وشركة الدرع العربي للتأمين برأس مال 200 مليون ريال، والشركة السعودية الهندية للتأمين برأس مال 100 مليون ريال، وشركة ساب للتكافل برأس مال 100 مليون ريال، والشركة السعودية الفرنسية للتأمين برأس مال 100 مليون ريال، وشركة الأهلي للتكافل برأس مال 100 مليون ريال، وشركة أكسا للتأمين برأس مال 100 مليون ريال، والشركة المتحدة للتأمين التعاوني برأس مال 200 مليون ريال.

وأضاف أن الهيئة العامة للاستثمار أصدرت التراخيص خلال 24 ساعة لتلك المشاريع المشتركة بعد حصولها على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي واستيفاء الطلبات والشروط والقواعد المنصوص عليها في نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية، مشيراً إلى أن مزاولة الشركات المرخصة لنشاطها يستوجب موافقة الملك بعد عرضها من قبل وزير التجارة والصناعة.

واعتبر الدباغ أن الإقبال من الشركات السعودية والعالمية على الاستثمار في المملكة إنما هو تأكيد لما يتميز به السوق السعودي من عوامل جذب حقيقية تؤهله لاستقطاب استثمارات ضخمة، وإقامة العديد من المشاريع المشتركة مع طرح نسب منها للاكتتاب العام للمواطنين مما يسهم في الاستفادة من حجم السيولة العالمية في السوق السعودي.

* * *

86
الرائد العربي
ربيع
2005

اضحك.. ولو على نفسك!!

رئيس التحرير

هل نستطيع أن نضحك؟ هل تستطيع أن تضحك؟ هل أستطيع أن أضحك؟.. للضحك فوائد!..

لكن هل نستطيع الضحك؟!..

سنحاول!! ربما فوائد الضحك تجعلنا نحاول أن نضحك!.. ومن النصائح لتحقيق بعض فوائد الضحك أن نضحك ولو على أنفسنا!..

نعم!.. أضحك ولو على نفسك لتكون ضحكتك صحية!!..

ثقافتنا تدعونا للامتناع عن الضحك!.. الرجل وحتى يكون جدياً.. وقوراً.. محترماً.. عليه ألا يضحك!.. حتى ابتسامته يجب أن تكون محسوبة، وبمقدار!..

ولكن وفي ظل بيئة غير نظيفة هواءً، وماءً، وتربةً، وغذاءً متخماً بالملوثات الكيماوية والهرمونات المختلفة، وفي ظل ضغوط نفسية واجتماعية واقتصادية وسياسية تؤثر على الأعصاب والصحة.. يجب أن نبحث عن أية نصيحة نحقق من خلالها فائدة صحية لأجسادنا ولو كانت في ضحك لم نعد نستطيعه إلا مرغمين.. ولو كان هذا الضحك على أنفسنا مما نقوم به، أو يمكن أن نفعله من أجل ضحكة.. أو ابتسامة!!..

لكن كيف يمكن أن نضحك على أنفسنا؟!

يقول الباحثون:

ركِّز على نفسك عوضاً عن التفكير بالآخرين، فإذا توقعت تنفيذ كل الأعمال بشكل صحيح في جميع الأوقات لن تسنح لك الفرصة لكي تضحك، ولكن لو سمحت

لنفسك بارتكاب الأخطاء العادية.. فإنك ستضحك على نفسك.. ويتمتع من يضحكون على أنفسهم بثقة أكبر بالنفس، وبشعور أقوى من احترام الذات من غير القادرين على القيام بذلك!..

أما الاختبار الحقيقي لمعرفة فيما إذا كنت قادراً على الضحك على نفسك فيكمن في مدى تحملك لبعض المضايقات، فنحن جميعاً بحاجة لأشياء قليلة لنكون مستعدين لتقبل بعض المضايقات حتى من أقرب الناس وأعزهم، لكن يفترض أن تكون أشياء نرى فيها الجانب المرح أيضاً..

إن حياتنا باتت مليئة بالنكد!.. نكاد من كثرة ما نعانيه وما نراه وما يضغط علينا لا نرى غير السواد، ولا نشعر بغير التشاؤم..

بالضحك لا نحقق سعادة فقط، ولو آنية.. بل يمكن أن نشفى من بعض الأمراض، ولدى الإنسان ما يسمى بطاقة الاستشفاء الذاتي، والتي يمكن أن تتحقق عن طريق التفكير بأسلوب إيجابي نحو الحياة.. والتفاؤل يقوي الجهاز المناعي لدى الإنسان، في حين أن العبوس والتشاؤم والإحباط يضعف هذا الجهاز.. والضاحك أقل استعداداً للمرض.. ويمكن أن يكون الضحك دواء أيضاً!.. دواء للتعب ولتقوية الشرايين ولتنشيط الدورة الدموية ولتخفيض ضغط الدم ولتنشيط العضلات.. والضحك يقضي على تجاعيد الوجه، وينظّم ضربات القلب، ويعالج القلق، ويزيل التوتر.. ويحقق التوازن النفسي!..

☺. لكن كيف نضحك؟! بل هل نستطيع أن نضحك؟!

☺. هل نستطيع أن نتعلم الضحك؟!

☺. هل لدينا الاستعداد النفسي للضحك؟!

يجب أن نحاول..

لنبحث في كل ما حولنا عما يمكن أن يرسم على شفاهنا ولو ابتسامة..

ولنختلط بأشخاص مرحين يتحلّون بروح الدعابة..

لنتسمع إلى نكات.. وطرائف..

لنبتسم.. والابتسامة في وجه من هو أمامنا صدقة..

الضحك ليس ابتذالاً أو ابتعاداً عن الوقار.. لنخلق الأسباب التي تجعل الضحك مبرراً..

كل ما حولنا يجعلنا نعيش ضغوطاً سيكون لها أثارها السلبية على صحتنا إذا لم نضحك!..

الضحك دواء..

لنتذكر آخر نكتة سمعناها..

آخر موقف تعرضنا له..

آخر عمل مضحك قمنا به..

أضحك يا سيدي ولو على نفسك!!.. أو على الأقل ابتسم، فالابتسامة في وجه أخيك صدقة.. ودواء!..

ابتسامة لوجه الله يا محسنين!.

* * *

هونج كونج: الموت أفضل من الإصابة بالصلع

يفضل الرجال في هونج كونج الموت شباباً على الإصابة بالصلع.
وذكر تقرير إخباري أن نسبة 60% منهم مستعدون للاستغناء عن سنين من عمرهم في سبيل تجنب الإصابة بالصلع.
وأوضحت صحيفة "ساوث تشينا مورنينج بوست" أن 90% ممن أجريت معهم مقابلات حول الموضوع قالوا إنهم يرون أن الشعر الكثيف سيزيد من جاذبيتهم ومن ثقتهم بأنفسهم في العمل.
وسئل أكثر من 600 رجل في الموضوع في استطلاع أجرته شركة لإنتاج مستحضرات الشعر، وكان 58% منهم فقدوا بالفعل بعضاً من شعرهم.
وأكد معظم المشاركين في الاستطلاع للباحثين أنهم مستعدون لإنفاق 100 ألف دولار من هونج كونج (أي 13 ألف دولار أمريكي) أو أكثر من ذلك في سبيل العلاج لتجنب الصلع.
وقال 51% ممن بدؤوا بالفعل في فقدان شعرهم إنهم اضطروا إلى صرف مبالغ تفوق ما تحتويه بطاقاتهم الائتمانية، أو لجؤوا إلى الاقتراض في سبيل توفير مصاريف العلاج باهظ الثمن.
والصلع ظاهرة متزايدة في هونج كونج التي يرجح الخبراء فيها السبب في ذلك إلى أنماط الحياة غير الصحية والمليئة بالإجهاد والضغط التي يعيشها عمال المكاتب في المدينة التي يبلغ تعداد السكان فيها 6.8 مليون نسمة.
وقال جوني نشان الطبيب النفسي للصحيفة "المجتمع لايشمل برعايته إلا الشباب من ذوي الطلعة البهية".

دعـــــوة
إلى الكتاب والباحثين
في شؤون التأمين وإعادة التأمين

ترحب مجلة «الرائد العربي» بإسهامات الأخوة والأخوات من العاملين فـــي أسواق التأمين العربية المختلفة، الذين يدفعهم حرصهم علـــى تحســـين الـــوعي التأميني ونشر الثقافة التأمينية على العاملين في هذه الأسواق، ولكل من يعنـــيهم الأمر، وتحيطهم علماً بأنها سيسرها استقبال هـــذه المســـاهمات ونشـــرها علـــى صفحات المجلة،

في إطـــار مايلـــي

1 ــ أن تعالج بعض قضايا التأمين بأسلوب علمي ودقيق.

2 ــ أن تعالج بعض القضايا الاقتصادية العربية الراهنة وقضايا التنميـــة علـــى مستوى الوطن العربي.

3 ــ تحرص المجلة على توثيق ما يرد فيها بالإشارة الواضحة لمصـــدره كلمـــا اقتضى الأمر ذلك.

4 ــ أن يكون معيار النشر الموضوعية والجدة.

5 ــ يفضل أن تكون المساهمة مطبوعة، تحاشياً لاحتمال الأخطاء وإذا لم يتيسر ذلك فأن تكتب على وجه واحد من الورقة وبخط واضح.

6 ــ أن لا يتجاوز حجم المساهمة أو الدراسة 10-12 صفحة من القطع الكبيـــر على الآلة الكاتبة.

7 ــ ترحب المجلة بتقارير الندوات والمؤتمرات ونشر مراجعات الكتب الحديثة المتعلقة بصناعة التأمين والقضايا الاقتصادية عموماً.

8 ــ في الوقت الذي تقدر فيه المجلة بالغ التقدير ما يصلها من إســـهامات فإنهـــا ستدفع مكافأة مالية عما تقبله للنشر فيها، وتعتبر أن القيمة المعنوية للمساهمة أعلى بكثير من أية مكافأة.

كافة المراسلات توجه إلى رئيس مجلس الإدارة ــ المشرف العام
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ــ دمشق ــ ص.ب : 5178

AL RAÉD AL ARABI